عبد الله كنون

# الجيش المجلب

# على

# المدهش المطرب

بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما كثيرا

الحمد لله منزل الكتاب ، سريع الحساب ، هازم الاحزاب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي نهى عن الطعن في الأنساب ، وفسّق منتهك أعراض المومنين بالسباب ، وعلى آله وأصحابه أكرم آل وأفضل أصحاب.

وبعد ، فهذا تأليف دعوته " الجيش المجلب على المدهش المطرب " تأليف الفقيه العالم القاضي السيد عبد الحفيظ الفاسي الذي سماه أيضا " رياض الجنة " وهو اسم تأليف مشهور للشيخ يوسف النبهاني رحمه الله ، ودعاه لمزيد الافتتان ، باسم ثالث ، هو : معجم الشيوخ ، وقد ذكر فيه تراجم أشياخه ، وما أخذ عنهم بالسماع أو الاجازة ، ولكنه لم يجرده لهذه الغاية الشريفة كما يظهر لمتأمله ، بل جعله وسيلة للاعلان عن نفسه ، وذويه ، وأهل وده ، وذريعة للنيل من فضلاء أهل العلم ، ولمزهم والتقول عليهم بالحق والباطل ، متظاهرا بسلامة النية ، ونزاهة القصد ، مستترا وراء النقد البريء ، ولو صح ذلك لطبق هذا الحكم على كل مترجم له ، ممن له به قرابة ، وفيه للكلام مجال رحب وذيل سحب ، وممن له عصبة وقوة ، يعرفون كيف يجيبون على أقواله ، ويذهب محالهم بمحاله ، لكنه قصر ذلك على البعداء البغضاء لديه ، والضعفاء الهينين عليه ، ومنهم ، آل كتون الحسنيين الذين يعرف أن ليس لهم ناصر من دولة ولا سلطان ، ولا اعتزاز بجنرال ولا قبطان ، وأنهم مغمورون غرباء في بلد

جدهم أبي العلاء ، فماذا يمنعه من التطاول عليهم ؟
وتنقص أفاضلهم؟ الذين جنى عليهم العلم الذي ينتسبون اليه فأثار عليهم حربا شعواء ، من حاجزي بعض البيوت النبيلة ، الذين حين يفوتهم ما أثله أسلافهم من المجد الرفيع ، والشرف المنيع ، ويرون غيرهم قد مدّ بسبب الى تلك السماء ، فآتاه الله من فضله ماشاء ، يتداعون بالويل والثبور ، ويظنون أن في ذلك قضاء على مجدهم المأثور ، وشرفهم المشهور .

ومع ما في ذلك من الغلط الفادح ، والخطأ الفاضح فانهم لا ينظرون في أنفسهم ويراجعون سيرة سلفهم ، فيستكملوا نقصهم ، ويجددوا فخرهم ، بل يحسدون الى أولئك الأبرياء ، فيؤذونهم أشد الايذاء ، ولا يقصرون في ايصال أنواع الضرر اليهم ، سواء في النفس أو العرض ، أو الدين . يقصدون بذلك الانتقام منهم وما دروا أن ذلك تسخط لما قضى الله عز وجل ، وعدم رضا بما قسم ، كما قال الشاعر الملهم :

ألا قل لمن ظل لي حاسدا | أتدري على من أسأت الأدب
أسأت على الله في حكمه | لأنك لم ترض لي ما وهب
فجازاك عني بأن زادني | وسد عليك وجوه الطلب

وسيرى الواقف على هذا الكتاب أن واحدا من هؤلاء لم يرضه أن طعن بدون حجة ، في نسب آل كنون الذين هم أشياخه وأساتذته ، وعنهم أخذ العلم باعترافه بل سخر منهم وهزأ بهم ولم يراع فيهم الا ولا ذمة . وأن صاحب المدهش المطرب لم يكتف أيضا بنفي الشرف عنهم ، في الوقت الذي يثبت هو نفسه حجتهم ، بل تجاوز ذلك الى اللمز والتنقص لأفاضلهم ، ولقّين عيونهم ،



الفقيه كنون الكبير ، مع أن هذا المؤلف أيضا هو ممن أخذ عنهم العلم واقتبسوا من مشكاة أنوارهم ، فهكذا يكون الوفاء والا فلا !!
ولله در الشاعر الاعرابي الذي يقول :

أعلمه الرماية كل حين | فلما اشتد ساعده رماني
وكم علمته نظم القوافي | فلما قال قافية هجاني

قد يقال أن الحق لا مراعاة فيه لشيخ ولا لغيره ، وقد اشتهر من كلام أرسطو في أستاذه افلاطون : "أحب الحق وأفلاطون ما اتفقا فان اختلفا فالحق أحب الي" ان هذا المتحذلق بعيد عن الحق بمراحل ، والباعث عليه ، انما هو الحقد ، كما يتبين للقارئ فيما ياتي من الفصول .

وعلى كل حال فاني في هذا الرد ، سوف أقتصر على ابطال الباطل ، من كلام هذا القائل ، وأعرض عن غمزه ولمزه وطعنه وخزه ، وانما أسوقه بلفظه وأعقب عليه بما يناقضه من كلام غيره من العلماء الاثبات ، والمؤرخين الثقات ، وكل ينفق مما عنده ، وما كان لي أن أتجاوز ما أدب الله به نبيه وعبده ، حيث قال مخاطبا له صلى الله عليه وسلم : "خذ العفو وأمر بالمعروف وأعرض عن الجاهلين" هذا فضلا عن أن المذكور من بيت كريم ، له على كل مغربي فضل جسيم ، اذ اشتهر رجاله بالعلم والعمل والمروءة والدين ، منذ أكثر من اربعمائة سنين ، فلو لم يكن الكف عن ملاحقته ، في مهاترته ، الا لمجرد الأدب مع أولئك الشيوخ الأماجد لكفى . وقد قيل :
" وما عجب اكرام ألف لواحد " فكيف باكرام واحد لألف ؟



وقد يقبل الجلد لأجل المصحف .

ورب قائل يقول : " وما اهتمامك بهذا القول وما زالت شيمة بعض الخلق ، المماراة في الحق ، وقلما سلم عرض من المزق ، وهل يظهر طيب العود الا بالحرق ؟ فأقول : لقد صدقت ، وبالصواب نطقت ، ولكم وددت أن أغضي على هذا الجهل اغضاء الكرام ولكن لو ترك القطا ليلا لنام ، وما تهجمي ـ علم الله ـ مسألة النسب ، بل التطاول والسخرية والسب ، لأن النسب الأقوى ، عندي هو نسب التقوى كما قال تعالى : "ان أكرمكم عند الله أتقاكم" واذا كان الله سبحانه يقول لسيدنا نوح في ولده لصلبه ، المخالف لأمر ربه ، "انه ليس من أهلك ، انه عمل غير صالح" ، والنبي عليه السلام يقول لبضعته البتول : "انقذي نفسك من النار لا أغني عنك من الله شيئا" فما بالكم بما تلفظه البطون ، في أواخر القرون ، فالاستفزاز بالشتم المثير لحفائظ الرجال ، هو الذي زج بي في هذا المجال ودفعني الى النضال مكرها لا بطلا من الأبطال ، واذا بلغ الأذى الى هذا الحد ، اعتبر السكوت عليه عجزا عن الرد ، وربما عد تأخرا عن الدفع ، لا لأجل خوف أو طمع .

على أن هذا الانسان قد بالغ في الادعاء ، وتصور نفسه أعلم العلماء ، حتى كتب على ظهر مؤلفه هذا الكلام الأجوف وهو قوله بالنص والحرف : "أشار المؤلف حفظه الله بحذف تلك الألقاب الضخمة والحلى العظيمة التي تجمل عادة على أول المطبوعات ، وبالاقتصار على الاسم فقط كما يفعله اخواننا المشارقة لأن أهمية الكتاب لا تستفاد من ذلك وانما تظهر عند مراجعته" هـ



وهو يريد أن يقول بالتلويح ، اذ لم يستطع التصريح ان النعوت مهما كبرت ، فهي تصغر عن رتبته ، ولا تتكافؤ مع منزلته ، مع قصده للتنكيت على بعض علماء العصر ممن يرتكب ذلك ويبالغ فيه ، وقد ذكره هو وأفاض عليه حللا من الثناء ، وهكذا نرى هؤلاء القوم متصافين في الظاهر ، وهم في الباطن من الأعداء ، كما قال تعالى : "تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى" فما أحسن أن يقال لهذا المدعي ، المتمادي في اذايته ، وغروره وعجرفته ، أطرق كرا ان النعام في القرى" وينشد :

جاء شقيق عارضا رمحه | ان بني عمك فيهم رماح .

لا سيما وفي كلامه حقائق قد يغفل عنها من لم ينبه عليها ودقائق قد تخفى على من لم يرشد اليها ، وهي في الواقع من الدلائل القوية على ما هنالك من الأغراض الشخصية ، واذا أمكن نقض الكلام وجعله متهافتا بنفسه ومن تلقاء ذاته ، فهو أولى من إتعاب المرء نفسه ، واعانتها بسوق حججه وبيناته ، وقد ظهرت الآن جملة الأسباب الباعثة لي على الكلام ، وهي مما يكفي الواحد منها ، لاثارة أرجح الناس حلما ، فكيف بها مجتمعة في المقام ؟ ؟

ولذلك سميت هذا الكتاب بالجيش ، وقسمته تقسم الخميس ليقوم كل قسم منه بمكافحة نوع من التلبيس ، فتكفلت المقدمة بذكر متولي هذه السفرية ، وما كتبه فيها بسوء نية ، والميمنة برد ما لفقه صاحب المدهش المطرب ، من الطعن المتهافت المضطرب والميسرة ، في رد سبابه ، وفحشه ، وأكله للحوم الأموات ونهشه

والقلب باثبات نسب آل كنون بالحجج المجلية للشكوك
والظنون، والسائنة، بذكر موافقات العلماء الأعلام، التي
هي وحدها شهادات قاطعة في هذا المقام، واني اذ عرضت لاتفاق على شرف آل كنون
هذا الكتاب باسم كتابي، ولم أذكره مفردا، فانما ذلك من غير استثناء .
لمجرد البيان، لا لأجل الاستحسان، والا فياعجبا، كيف
يكون الدهش طربا ؟ لأن فرق ما بين الدهش والطرب، كفرق
مابين السلامة والعطب، ونسأله تعالى أن يلهمنا رشدنا
ويقينا شر انفسنا ويغفرلنا ولوالدينا، ولجميع المسلمين
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

## المقدمة

في ذكر متولي كبر هذه الفرية وماكتبه فيها بسوء نية .

لقد اتفق النسابة على شرف آل كنون
من غير تفريق بين فريق منهم وفريق
فالقادري والدلائي والمشماوي وابن رحمون والسنوسي والزياني
وغيرهم كلهم قد ذكروهم في عداد الاشراف الادارسة وأرجعوا
نسبهم الى جدهم الأعلى الذي يحملون لقبه وهو محمد كنون
ابن القاسم ابن ادريس المعروف في كتب التاريخ هو وأبناؤه وحفدته
بهذا اللقب كما نجد ذلك في تواريخ ابن عذارى والقرطاس وابن
خلدون والاستقصا وغيرها .

وهكذا نجدهم مذكورين أيضا في جميع شجرات الانساب
التي تبين البيوتات الشريفة في المغرب قديمها وحديثها
وبعضها يذكر مواطنهم والقبائل التي يستقرون بها كما يفعل
ذلك أيضا بعض النسابة في كتبهم .

ومن المعلوم أن تميز كثير من البيوتات الشريفة بألقابها
المخصوصة انما حدث في العصور المتأخرة، على أن لقب
آل كنون قديم فيهم هو ولقب أبناء عمهم ابي العيش
فقد كان للقاسم بن ادريس ولدان محمد كنون وأحمد ابو العيش
وكما استقر معظم أولاد أبي العيش في قبيلة أنجرة بقرب طنجة
كذلك استقر معظم آل كنون بقبيلة بني مستارة بقرب وزان وعرفا
معا من قديم بهذين اللقبين، حتى ان بعض السيدات من آل
كنون قد ذكرت في التاريخ بفلانة كنونة، ولو كان هناك



من عرف بهذا اللقب من غير ذويه الاشراف الادارسة
لنبه عليه المؤرخون والنسابة بالأخص الذين هذا شأنهم
وموضوع بحثهم .

السيد الفضيلي — الى أن جاء الشريف العلامة الأديب سيدي ادريس
ينقض الاتفاق — الفضيلي وألف كتابه الدرر البهية في المشرينات من
هذا القرن فكان هو أول من أعظم عليهم الفرية، وارتكب
كبر هذه الفرية من غير أن يكون له سلف في ذلك، ولا أن يسلك
قبله في تلك السبيل سالك، وانما كان ذلك تقولا منه وارتيابا،
وزعما وادعاء، في حين أن هذا الأمر هو مما يؤخذ بالتلقي
والنقل وليس مما يقال من تلقاء الرأي والعقل، فانه لم يورد على
صدق قوله حجة، ولا سلك في اثبات دعواه نهجا واضحا
ومحجة، فكان دليل إبطال كلامه فيه، ورائحة الفرض تكاد
تشم مما خرج من فيه، ولقد حاول أن يتستر بصفة الكاتب النزيه،
فأبى الا أن يظهر ما يبطنه ويخفيه، والحقيقة تبدو ولو حاول الناس
اخفاءها، ومن أسر سريرة ألبسه الله رداءها، ومن ذا الذي
لا يلمس الشهوة المتجسمة في كلامه بعد أن ذكر آل كنون
ونوه بشرفهم في ص160 من الجزء الثاني حيث قال : " نعم
أعلم أن عندنا بفاس آل كنون، وهم من مشاهير عوام فاس وليسوا
من النسب الشريف في شيء وسأذكرهم في خاتمة هذا الكتاب
بعد الفراغ من ترصيع جواهر الاشراف، واستخراجها من أكمة
الأصداف، وتبريز أهل البيوت العلمية في مرائع رفعتها،
ومراقي جلالتها، حيث اقتضى الحال أن نترجم هناك



لشيخنا الفقيه العلامة النفاع أبي عبد الله السيد الحاج
محمد بن الحاج المدني كنون لما ارتدى به من حلل
العلوم، حسبما هو شهير معلوم ".

ثم قال في ص366 من الجزء نفسه : " بعد أن أشرقنا
بحول الله على التمام، واستنشقنا أريج مسك الختام، وتبريز
أهل البيت النبوي في مراتبهم، وأهل البيوت العلمية الكبيرة
في مناصبهم، فحينئذ نادى منادي الاعلان، بنشر مآثر
خاتمة الأعيان، مالك زمام الشريعة والحقيقة، وسالك
مسالك الخير الى كل طريقة، جوهر صدف العلم المكنون،
شيخنا السيد الحاج محمد بن الحاج المدني كنون ".
الى أن قال : " ثم ان مرجع آل كنون هؤلاء القاطنين
بفاس الى عبد الله الجد الرابع من الموجودين الآن، ولا يعرف
من عداه حسبما تلقيناه من أعيانهم وممن يعرفهم من غيرهم
من الأعيان فالفقيه رحمه الله وأخوه السيد التهامي
ولدا الحاج المدني بن علي بن عبد الله المذكور جدا لهم ".
ثم ذكر فروع عبد الله المحدث عنه قال : " وفي هؤلاء آل
كنون محبة شديدة في آل البيت فان الأمين الحاج المفضل
واخوانه كانوا يهدون بناتهم للاشراف على عادة عامة
أهل فاس فان كثيرا منهم يفعلون ذلك وربما أجروا نفقتهم عليهم
فالله يثيبهم ويجزيهم الجزاء الأوفى ".

ونقول على ختام هذه الفقرة آمين ثم نعود الى — ركلامه وبيان ما
ما في كل فقرة فقرة من هذه الفقرات الأربع — من مآخذ

من المآخذ ، وكلها سهم نافذ ، في صميم الزور والبهتان الذي يأتي به الانسان حين يجرمه الشنآن ، ولا يراقب الله فيما يخطه القلم أو تلفظ به الشفتان .

ولا نحتاج أن نشير الى ما بنى عليه الفقرة الأولى من اعترافه بشرف آل كنون وثبوته لدى علماء هذا الشأن فان ذلك ذلك خبر بمحلم وليس بحاجة الى شهادته .

دعوى بلا دليل نعم استثناؤه بعض آل كنون المستقرين بفاس منهم وعدهم من عوام أهلها ، ما حجته عليه؟ ومن أين جاء به؟ وهل أتى بنقل أو شبهة على صحته بل على احتماله فقط؟ اللهم لا ، وانما هو تخرص وادعاء من غير دليل ولا برهان .

والدعاوي مالم تقيموا عليها
بينات أبناؤها أدعياء

انه وعد بذكرهم في خاتمة الكتاب بعد ترصيع جواهر الأشراف وتبريز البيوت العلمية ، ومع ما في هذا التعبير من ازراء وتعريض يتمان عما في القلب المريض ، من حنق وبغض ، فانه لم يأت بشيء يصحح زعمه ولوكان من قبيل السفسطة التي هي من أضعف أقسام الحجة كما سنرى عند التعرض لكلامه في الخاتمة .

ونبادر هنا الى القول أن آل كنون ما دام قد ثبت شرفهم عند جميع النسابة من غير استثناء ، فكيف يصح لصاحب الدرر اخراج بعض من يوجد منهم بفاس من الشرف؟ إن كان ذلك لعدم ذكر النسابة لهم فان هؤلاء لا ينصون دائما



على من يوجد بكل مكان من الأشراف ، وغالبا ما يكتفون بذكر موطنهم الأصلي ، الذي يوجد به جماعتهم وجمهورهم والفروع المتفرقة في البلدان ، أن تتكفل بذكرها شجرات أهل النسب ، ورجوعهم لمن كانوا من أهل الاعتناء ، والا انمحت في عموم الناس كما هو الشاهد في الكثير منها أو من أفرادها ، وان كان لعدم اشتهارهم بالنسب في فاس فان ذلك لا يستلزم اخراجهم من الشرف لأنهم طارئون عليها ، ولم يشتهروا الا بعد توطنهم فيها ، والظهور بعضهم بالعلم وبعضهم بالجاه ، وكم من بيت شريف فيها غير مشتهر ولا معروف؟ وصاحب الدرر نفسه أول من يعرف ذلك ويذكره ، فلولا ما وقع في تضمن الموجدة على هذا البعض من آل كنون الذين بفاس لما قال فيهم ما قال ، ولذكر أنهم من جملة الأشراف الذين انتقلوا اليها ، وسكنوا بها مؤخرا وألحقهم بأصلهم كما فعل في غيرهم .

وسيأتي لنا أن تعددهم ومرجعهم الى عبد الله الذي انتقل من بني مستارة الى فاس في أيام السلطان مولاي عبد الله وانتقل بها ولده عليا ، الذي أنسل ولده المدني ، والد الفقيه أبي عبد الله محمد كنون الكبير ، الذي يذكر السيد الفضيلي أنه شيخه وعرّف به في خاتمة كتابه ، فمدة استيطانهم بفاس قصيرة ، غير كافية للاشتهار والظهور ، لا سيما مع الورع والمسكنة

غمز مكشوف ونتظر في الفقرة الثانية من كلامه فنجدها كالسابقة فارغة من كل محتوى ، الا الازراء والتعريض بعدم انتماء آل كنون الى النسب الشريف ، ولا الى البيوت العلمية التي تمتها



بالكبيرة ، وفي هذا ما يدل دلالة واضحة على احنة دفينة وكراهية وضغينة لا ندري ما سببها ولا ما باعثه عليها ، والا فقد كان يكفيه أن يقول مثلا ، وبعد أن انتهينا مما تعددناه من ذكر نسب الأشراف ، وبيوت العلم الشهيرة بفاس ننادي منادي الاعلان ، بنشر سائر خاتمة الأعيان الخ فاذا كان حقا يقصد الوفاء لشيخه والتنويه به ، لكنه لما كان يريد التنقيص من قدر آل كنون وعدم عدهم في العير ولا في النفير ، سولت له نفسه أن يأتي بتلك العبارات المغرضة المنبئة بما تحتها من خبث ، ليفتضح أمره ، وينتشر ما يطويه صدره ، ولو كان آل كنون كما قال أرذل به ، لا من الأشراف ولا من البيوت العلمية ، وكان سليم الصدر خالص النية ، لما كان هناك داع لذكرهم اطلاقا ، ولا للاشارة اليهم بقدح ولا بمدح لأنه انما يذكر أهل النسب الشريف والبيوت العلمية ، فكيف وهو يؤكد مرة ثانية على الانتهاء من الكلام على هؤلاء ، وأولئك ، واستقرار كل في مكانه الذي وصفه فيه ، وبعد ذلك يتخلص للكلام على آل كنون والطعن في نسبهم وانتحائهم العلم ، أنه والله الشرف الذي يرين على النفوس والقلوب ، فيكاد يبين عما تنطوي عليه الجوانح والجنوب .

على أن نفيه لأن آل كنون من البيوت العلمية الكبيرة هو مثل نفيه للشرف عنهم ، فبالقياس الى بعض من ذكره من الذين عدهم في البيوت العلمية ، هم أحق وأولى بالذكر ، فقد كان يعاصره منهم بها من العلامة المحدث أبو عبدالله



محمد التهامي كنون ، وابناه العلامتان محمد وعبد الصمد وابن عمه العلامة النظار محمد بن عبد السلام كنون ، وكلهم من ذوي المكانة الوطيدة ، وممن كانوا قائمين على نشر العلم بجد واخلاص ، سواء بدروسهم الجامعة التي انتفع بها المئات من الطلبة وغيرهم ، أو بتآليفهم القيمة في مختلف المعارف والفنون ، والعرب بالباب وما بعد العيان بيان ، هذا بالاضافة الى شيخ الجماعة الفقيه الامام محمد بن المدني كنون الذي يعبر عنه السيد الفضيلي بشيخنا فأين ذهب به عن هذا كله؟ وهل كان لبعض من ذكرهم في البيوت العلمية ما يقاومون به هذا الفخار ، الذي هو أجلى من الشمس في رابعة النهار؟

وبالقياس الى التاريخ فان العلماء من آل كنون لم ينقطعوا طوال العصور ، وفي كتب التراجم والطبقات الماع الى بعضهم ممن حفظ اسمه ولم ينس ذكره ، وان كان السيد الفضيلي لم يحط بذلك علما فليسأل أهل الذكر كما أمر الله الذين لا يعلمون .

تهافت والمقصود أن هذه الفقرة الثانية من كلامه على آل كنون ليس فيها الا الهمز واللمز ، وهي خالية من أي دليل أو شبهة على ما يزعمه ويدعيه .

أما الفقرة الثالثة من كلامه ، فقد ذكر فيها أن مرجع آل كنون القاطنين بفاس الى عبد الله ، وقد سبق لنا ذكر هذا وهو محقق بالنسبة الى فريقنا وبعض القرابة الذين نعرفهم ، وأما تعميمه على كل من يوجد بفاس من آل كنون فهو في عهدته ، ولا نستطيع أن نجزم به مع العلم بعدم تضمين هذا التحفظ/ أي شيء مما يذهب اليه السيد الفضيلي من الطعن في نسب

آل كنون الموجودين بفاس قاطبة .

ثم هو يقول ان عبد الله هو الجد الرابع لآل كنون غير الاشراف الموجودين الآن بفاس وحين يرفع نسبهم اليه يقول: فالفقيه رحمه الله ( يعني الحاج محمد ) وأخوه السيد التهامي ولدا الحاج المدني بن علي بن عبد الله، وظاهر بهذا أنه الجد الثاني لا الرابع كما يقول ، لأن الجد الأول هو علي بن عبد الله ، فكيف يكون عبد الله جدا رابعا ؟

ويقول قبل ذلك في عبد الله هذا انه مرجع آل كنون القاطنين بفاس ، ولا يعرف من عداه حسبما تلقينا من أعيانهم وممن يعرفهم من غيرهم من الأعيان .... وهذه العبارة مضحكة وملزمة له في آن واحد . اذ كونه لا يعرف من عداه يقتضي أنه وجد من غير شيء فهل هو آدم ثان ؟

وبقطع النظر عن هذه الأضحوكة ، فهو اذا كان غير معروف لديه ولدى من زعم أنه تلقى ذلك منهم ، فكيف يصح أن يحكم عليه بنفي أو اثبات وهو لا يعرفه ؟ فهذا اقرار منه بجهله وعدم معرفة حاله . وهو وحده كاف لعدم قبول طعنه فيه وفي ولده فكيف اذا قوبل بقول أولاده فيه من أهل العلم بنسبه وحسبه والقاعدة المحكمة في هذا المقام هي أن المثبت مقدم على النافي ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ولتطبق هذا المنطق المقيم على الفضيلي نفسه ، فمن من الآلاف المؤلفة



من الناس ، يعرف أباه فأحرى جده الأدنى فكيف بالأعلى ؟ اللهم الا أن يكون من خاصة أهله وذويه ، لا من عامتهم ودهمائهم .

فإن قيل ان ما زعمه ، قد ادعى أنه تلقاه من أعيان أولاده، قلنا: انه حتى مع تسليم هذه الدعوى ، فالقاعدة تجري عليهم كما تجري على غيرهم ، لاسيما وهؤلاء الذين زعم أنه تلقى ذلك منهم ، هم غير أهل العلم من أولاده وان تعينوا بالثروة أو الوظيف . أما أعيانهم الحقيقيون فهم العلماء الأخيار الذين يقبل قولهم ويعمل بشهادتهم ، ولو كان السيد الفضيلي من أهل الصدق والتحري في هذه القضية ، لما ترك علماء آل كنون وخيارهم ، وهم الذين يحق له أن يسألهم ، ويتلقى منهم ، الى غيرهم من المغمورين لا يعدون بحال من أهل هذا الشأن ، ان كانوا حقا قد قالوا له شيئا من ذلك ، وتلقى عنهم كما ادعى ما تلقى .... وهو أمر مستبعد جدا لأنه يتضمن الطعن في أصلهم وفصلهم ، ومن كان على مسكة من عقل لا يمكن أن يصدر منه ذلك بحال !

وأيا ما كان الأمر ، فالناس مصدقون في أنسابهم ، وقد وجدنا العلماء الفضلاء من آل كنون ، القاطنين بفاس ، ينتمون الى الشرف ، ويعرفون جدهم عبد الله الوافد على فاس من قبيلة بني مستارة بصدد طلب العلم ، والذي استقر فيها بعد ذلك، ونسبه في بني عمه آل كنون الأشراف ، معلوم لديهم ، فقولهم مقدم على غيرهم ، وقول غيرهم لا يلزمهم ، والجهل لا حكم به ، والجاهل لا ينتصب للحكم ، الا اذا أسند الأمر الى غير أهله



وذلك من علامات الساعة .

وقد خرجنا من هذه الفقرة أيضا بغير نتيجة ولا كلام مقبول ، بل بما يدل على جهل كاتبها بأبسط القواعد العلمية والفقهية أو تجاهله لها على الأصح تمويها بالباطل وتضليلا للعقول سامحه الله .

حجة أشبه بتعابير النساء

ونخلص للفقرة الرابعة ، وهي ختام كلامه في الطعن والتجريح ، لآل كنون وشرفهم وتتضمن الاحتجاج لقوله بأن آل كنون فيهم محبة شديدة لآل البيت ، وهو احتجاج في منتهى الغرابة ، وله لوازم لا ندري هل غابت عنه أو لم يبال بها لأنه لا يحترم عقل مخاطبه ، فأولا هو قد أراد ذمهم والقدح في شرفهم ، فمدحهم من حيث لا يشعر ، وثانيا جعل محبة آل البيت علامة على أن المحب ليس منهم فمقتضاه أن الآل وحاشاهم من ذلك لا يحب بعضهم بعضا ، ومن شرط ثبوت نسب الشريف أن يكره آل البيت ولا يحبهم، وهذا إن تحقق في أحد ، فلم نره تحقق الا في صاحبنا الشريف الفضيلي مع الأسف ، وقد اجتمع كرشه هذا وانصب على آل كنون ، فلا نملك الا أن ننشده قول كثير :

هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزة من أعراضنا ما استحلت

كما تتضمن هذه الفقرة احتجاجا آخر أبطل من الأول ، وهو الذي أورده دليلا على صدق محبة آل كنون لآل البيت ، وان كان قد اختص به بعضا منهم في قوله ، " كان الأمين الحاج المفضل واخوانه كانوا يهدون بناتهم للاشراف على عادة تعاطاها أهل فاس الخ " وعلى فرض صحة هذا



الكلام ، نقول عليه ، ان فعل الأمين الحاج المفضل لا يلزم أحدا غيره ولا يكون حجة على باقي آل كنون كما قلنا آنفا ممن زعم أنه تلقى منهم ، أنهم لا يعرفون ما فوق الجد عبد الله ، ثم نقول ان هذه نقضية وهي اهداء عوام أهل فاس بناتهم للاشراف ، أي تزويجهم لهن بصداق رمزي ، أو صداق مناسب يدفعه والد البنت عن الشريف بها خلفيات ينبغي أن تعرف ، وذلك أن غالب من يفعل ذلك من التجار الذين تكون لهم الى جانب زوجتهم الحرة ، جوار سود من خدم البيت ، أو ممن تسروا بهن في سفرهم الى السنغال وغيرها من أقطار السودان ، وانقطاعهم هناك للتجارة مدة من الزمن ، فهؤلاء لما لا يجدون من يخطب بناتهم السوداوات ، ويرونهن قد أصبحن بائرات ، يصطنعون هذه الوسيلة لتزويجهن ، ويختارون شريفا فقيرا ، أو طامعا ، فينصبون له حبالة المحبة ، والرغبة في مصاهرة أهل البيت ، وحين تتم الحيلة ويخرجون هؤلاء البنات بهذا الزواج التمثيلي ، يزوجون بنات الحرة البيضاوات الجميلات ، لخطابهن من أبناء التجار المعادلين لهم في الثروة والمكانة الاجتماعية ، وعند أهل فاس مثل سائر في ذلك وهو قولهم : ( الكرفا للشرفا ) والكرفا بضم الكاف في لسان العامة كل من لا غناء فيه ولا طائل تحته ، ولعلها من قول العرب كرف الحمار وغيره شم البول فرفع رأسه وقلب جحفلته ، فهم هنا يعنون بها الشوهاء ومن لا يرغب فيها أحد .

فهذه هي قضية اهداء العامة بناتهم للاشراف في فاس التي جعلها الشريف الفضيلي حجة على عدم شرف من فعل ذلك من آل كنون . ولكن هل هي خاصة بالعامة ؟ الواقع انها ليست كذلك فالاشراف أيضا ومن هم في القمة والذؤابة منهم اذا وقعوا في ورطة التسري وهذا في الاغنياء والحكام منهم كثير ، وابتلوا ببنات سوداوات من قبيل بنات عوام التجار تجدهم يلتمسون لهن الازواج بكل وسيلة ، وان كانوا من ذوي النفوذ والسلطان أرغموا بعض أبناء عموشهم على تزوجهن . ولا تسل عما يلاقي ذلك المسكين في حياته من تعس وشناء بسبب هذا الزواج المفروض .

وأقص عنا حكاية تبين مدى برم هؤلاء الازواج بزوجاتهم وتضايقهم منهن . وهي ان شخصية علمية كبيرة من بيت شريف رفيع لها أمتن الصلات بمؤلفنا الفاضل صاحب الدرر البهية كانت ترد علينا فاجئة في العطلة الصيفية كل عام تقريبا ، وذات مرة كانت في نزهة بحرية مع بعض أهل العلم وعدول المدينة من تلامذتها ، فلما توسط الزورق بهم عباب بحر الزقاق سألتهم هذه الشخصية عن مبلغ عمق الماء في ذلك المكان فقالوا كثير فقالت الشخصية المذكورة وكم يكون هذا الكثير مائة متر؟ مائتين؟ ثلاثة؟ فالواقع من هذا القبيل ثم سألوا عن المقصود بذلك فقالت الشخصية تمنيت أن لو كانت الشريفة معي ( يعني زوجته وكانت من قبيل ما أشرنا اليه من الزوجات المفروضات ) هنا وقذفتها بالحديد وألقيتها هنا حتى لا أعود الى رؤية وجهها بعد . فانظر الى هذا الجحيم الذي كان يعيش فيه هذا الرجل مع ما كان له من فضائل ومزايا ، من علم وثروة ومكانة اجتماعية تؤهله لان يتزوج من أحسن الزوجات وأكملهن لولا الزام من تزوج بها أو تسلقها والدها الحاجب التقرب .



من ذوي الأمر حين خطب له تلك المرأة التي عاش معها طول عمره في حياة لا تطاق .

وقد كان هذا الذي ذكرنا بالنسبة الى زمن مضى ، وأما الآن فقد استوى الماء والخشبة وأصبحت الشريفات تعرض على العوام فلا يرغب فيهن أحد ، وبعضهن من تلك البيوت التي يشار اليها بالبنان ، يوجدن في عصمة غير المسلمين والأمر لله ، وهذا كله من نتيجة الشرور واحياء عادات الجاهلية ، ومخالفة تعاليم الدين الحنيف ، والزيغ عن الصراط المستقيم ، وقد كنا في غنى عن التعرض لمثل هذه الشناعات ولكن من يطرق الباب يسمع الجواب .

وقد كنا نريد أن نتعرض بمناسبة ذكر التسري لرأي الفقيه الامام أبي عبد الله محمد كنون ، الذي اشتهر عنه أيما اشتهار في هذه المسألة ، وما كان يجهر به على رؤوس الملأ من فقدان الرقيق الشرعي وبطلان النكاح بملك اليمين ، وما يلزم عليه من عدم ثبوت النسب والتوارث الخ حتى انه أوذي بسبب ذلك من لدن السلطة ، ولعل ذلك هو السبب في اثارة هذه الضجة على نسب آل كنون ، والكراهية التي يحملها السيد الفضيلي لهم ، فان المولدين من أبناء الاماء ، ولا سيما ذوي السلطان والنفوذ منهم اعتبروا ذلك الرأي طعنا في نسبهم ، كما قال لنا ذلك أحد كبار العلماء .. وقال لنا أيضا ان ما سلكه الفقيه رحمه الله في كتابه الدرة المكنونة في النسبة الشريفة المصونة ، من تشديد على الشرفاء ، فيما يلزمهم الاتصاف به من الدين المتين ، والأخلاق الفاضلة ،



ومن تضايق في نسب البعض منهم ، كان له كذلك رد فعل في الانكار عليه والطعن في نسب آل كنون ولكننا لما تأملنا في هذا الأمر ، رأينا أنه ليس من مهمتنا البحث في الاسباب ، وذكر البواعث على التحامل والتصدي بهذه الطريقة التي تقطر موجدة وبغضا لآل كنون ، لا سيما ونحن لم نسمع من ذوينا شيئا من هذا الذي قيل لنا ، وهم أكثر اطلاعا وأعظم إلماما بالموضوع من غيرهم .

نعم ، سمعت من الوالد رحمه الله أن السيد الفضيلي لما أخرج كتابه ، وكثرت التعاليق عليه ، زار الجد السيد التهامي في بيتنا ، ولما قابله ، وكان ذلك بحضور الوالد والعم ، جعل يعتذر له ويبرر عمله بأنه دفع اليه دفعا وأنه سينقض ذلك ويرجع في كتابة خاصة ... وما أظنه فعل ، وهو أمر شبيه بما وقع لي مع السيد عبد الحفيظ الفاسي كما سأذكره في محله .

وخلاصة القول ، في الفقرات الأربع التي تعرض السيد الفضيلي فيها لآل كنون ، وشرفهم ، أنها كلام خال من كل حجة ، عار من كل دليل ، ليس فيه الا الشتم والقدح كما رأينا تصريحا أو تلويحا ، فهل بمثل هذا الكلام تصح دعوى أو يثبت اتهام ؟

**تدليس وتزوير**

وأدهى وأمر ، من كل ما مر ، أن صاحبنا السيد الفضيلي ، دلس على الجد السيد التهامي ، فقدم له نسخة من كتابه قبل طبعه لتقريظه على عادة المؤلفين في ذلك



العهد ، وبالطبع ، كانت النسخة خالية من كل ما ذكر من المغامز والمطاعن ، فكتب السيد الجد عليها تقريظا حافلا ، نوه فيه بعمله في تمحيص الانساب الشريفة ، ورد كل فرع الى أصله ، وخدمة آل البيت الكرام ، ببيان ما لهم من رفيع المقام ، وأثنى عليه غاية الثناء ، مما لم أر قط للجد رحمه الله مثله في تقريظ كتبه على تأليف غير الدرر البهية ، ويستحيل قطعا أن يكتب أحد ممن يمسك القلم تقريظا على كتاب يطعن فيه ، وفي نسبه ، وينتقصه هو وقبيله ، ويصفهم بأنهم من العوام ، وأن جدهم لا يعرف ، فكيف بتقريظ من وزن التقريظ الذي كتبه الجد على تأليف الفضيلي ؟ اللهم الا أن يكون السيد الفضيلي قد زور هذا التقريظ على الجد ، وليس للجد فيه حظ ولا نصيب ، وقد يرجح هذا أن الاسلوب الذي كتب به التقريظ ليس أسلوب الجد فيما نعلم من كتاباته . وأيا كان الأمر ، فان القضية لا تخلو من التدليس والتزوير ، ومن كان هذا حاله ، فكيف يعتمد قوله ؟ أو يقبل كلامه في مطلق الأشياء ، فما بالك في الانساب والاعراض ؟

واذا كان الاشراف والنسابة على هذه الصفة ، فقل على الدنيا السلام . وأظن هذا ما جاء السيد الفضيلي يعتذر منه الى الجد في المقابلة التي أشرنا اليها سابقا ... لأن الجد ولا شك كتب تقريظه على نسخة خالية من ذكر آل كنون بما ذكرهم به السيد الفضيلي ، وان لم يسلكهم

على ما يظهر في عداد الأشراف الأعلى وجه العموم.

والجدّ رحمه الله لم يبال بذلك على عادته. لكن التشنيع والتشهير، والطعن، والازراء بتلك الصورة التي ألمحنا اليها، شوما لا يقبله عاقل، ولا يقره مميز، فأحرى أن يصادق عليه، ويمدح من يواجهه به، ويبالغ في تقريظه والثناء عليه. فتحقق حينئذ أن التقريظ الموجود على كتاب الدرر البهية، المنسوبة للجدّ السيد التهامي، هو اما مزوّر عليه، واما كتب على نسخة خالية من الطعن في نسب آل كنّون، فدسها له السيد الفضيلي على سبيل التدليس والخداع. وبذلك يكون عمله هذا مسقطا لقوله، مبطلا لدعواه، مدخلا للشك في كلامه على آل كنّون وغيرهم، لأنّ الثقة انعدمت فيه، واذا انعدمت الثقة من الشخص، بطل كلامه، والتعويل عليه، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

وقلت ان الجدّ كتب على الدرر البهية مقرظا، وان لم يذكر فيها نسب قبيله، غير مبال بذلك على عادته رحمه الله، ودليلي على عدم مبالاته هذه، أنه لو كان مثل الآخرين الذين يهتمون بهذا الأمر، ويولونه عنايتهم التامة، لطلب الى مؤلف الكتاب، ذكر نسبه وحسبه، والتنويه بشرف آل كنّون، كما يفعل الغير ويلح في ذلك... فقد قال مؤلف الدرر في كلامه على أحد البيوتات ما نصه: "وقد كان طلب منا بعض الاحبة المنافين لهم، انتظام شعبتهم في سلك ذوي البيوتات الشهيرة أمثالهم، وسادة الحال تبريزهم في وسط عقدها

اذ مثلهم لا يغفل، وعامل فضلهم لا يهمل، وقد ضمّن الطالب ذلك في قصيدة مطلعها:

من لي بجمع شتات أسلاف مضوا
ونظام جوهرهم بعقد نفيس

من لي بوصل فروعهم باصولهم
وبيان مادة الاسم بالتجنيس

فالشأن اذن هو الطلب الحثيث والرغبة الملحة واستجداء الذكر، بالنظم والنثر، واتخاذ الوسائط في ذلك، والجدّ على ما نعرف من عفته وأخلاقه، ويعرفه غيرنا من خاصته وودائه لم يكن هنالك.

## تنبيهات

(الأول) قرأت على ظهر ورقة من كتاب الدرر البهية في ملك الفقيه العلامة السيد الحاج محمد بن العياشي سكيرج بخطه ما نصه: "الحمد لله، يقول كاتبه محمد سكيرج سامحه الله وقفت على كتاب سمّاه ناسخه: الدرة الفائقة في أولاد علي وفاطمة، ويعبر عنه صاحب هذا الكتاب، بمطالع الزهراء للشريف مولاي المصطفى بن مولانا الزكي العلوي، استحطه في اسلم وقته، المولى عبد الرحمن بن هشام العلوي، فألفيته هو الأصل في هذا الكتاب، المسمى بالدرر البهية، المكتوبة عليه هذه الأسطار، وهو المادة الكبرى له، بل في غالب تراجمه ومسوداته، منقول باللفظ والحرف، والفرق بين هذا وذاك التقديم والتأخير، فذا آخر القول في الفروع العلوية وهذا

قدمها، والله أعلم بذات الصدور، ويرحم الله الامام ابن عرضة، اذ يقول:

اذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة
بتقرير ايضاح لمشكل صورة

وعزو غريب النقل أو حل مشكل
أو اشكال أبدته نتائج فكرة

فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد
واياك تركا فهو أقبح خلة

نعم، هذا مؤلفه فقيه أديب، وذاك مؤلفه فقيه فقط.

ونزيد أن هذا تورط فيما ذكرناه من المقاصد السيئة والأغراض الدنيئة، وذاك أعصمه الله منها، فذكر آل كنّون في الأشراف الأدارسة، ولم يستثن منهم واحدا الا بفاس ولا بغيرها، كما تبيّن لنا من تصفح له سريع، وهو شاهد آخر على بطلان ما قاله الفضيلي في آل كنّون بفاس.

(الثاني) ذكر السيد الفضيلي بعض الأفراد من آل كنّون القاطنين بفاس، ووصفهم بالشرف وذلك على سبيل التوائة فقط، فليستثني منهم جمهورهم ومعظمهم على ما رأينا، ثم عوض ذلك قد خبط فيهم خبط عشواء، فقال فيهم انهم من أبناء الولي الصالح، السيد أحمد بن كانون، ثم قال: وقيل كنّون، ثم قال: انهم يعرفون بالكنونيين، يعني بأداة النسبة وعلى صيغة النسب، وهذا كلام يعوزه كثير من التحري، فالكانونيون غير الكنونيين، وهما معا غير آل كنّون، كما سنبينه فيما بعد، عند مناقشة كلام الفاسي، في المدهش المطرب، ومن أعظم الخطإ الذي فيه، أنه جعلهم جميعا، من أبناء أحمد بن ادريس، وهو غير صحيح اطلاقا، وقال ان أحمد هذا كان خليفة لأخيه

محمد ببلاد هسكورة وفازاز، وأين هسكورة من فازاز؟ وأنه نبذ طاعة أخيه، ولما توفي خلف عصبة بتلك النواحي، ثم تفرقوا فاستقر بعضهم بزواوة وغيرها، وانتقل جدّهم الأدنى أحمد بن كانون والذي يقال فيه كنّون على زعمه الى الصخرة، وأبناؤه ببني مستارة، ثم قال: اثره يليه، وجلهم بصخراوة، فما أكثر ما تتداخل البلاد عنده بعضها في بعض!! ولو كان بينها من البعد ما كان!

ثم قال: وانتقل بعضهم من الزواتين (مع العلم بأن الزواتين ببني مستارة) لمدشر الكوف حوز تطوان، فهم الآن هناك نحو المائة دار، واستقر بعضهم بتطوان... وقد أفلتت منه مدينة تطوان، فجعل من بها من آل كنّون أشرافا، ويلزم عليه أن من بفاس كذلك، اذ هم في تطوان مشهورون أكثر من الذين بفاس، وان كانوا يذكرون أن أسلافهم لم يزالوا ينتسبون الى الشرف، وعلى كل، ففي هذه النبذة من الخلط والخبط ما لا يخفى على أولي النظر والتحقيق. ولعلنا لو تتبعنا كلامه في غير ما يتعلق بآل كنّون، لوقفنا على العجب العجاب من أخطاء ذلك الكتاب. فليعتبر بهذا من يتحرى الصواب.

(الثالث) من المعلوم أن الشريف العلامة القاضي سيدي محمد ابن مصطفى المشرفي، ألف في ترجمة الفقيه الامام أبي عبد الله محمد بن المدني كنّون كتابا كبيرا، سماه بالدر المكنون، في التعريف بالشيخ سيدي محمد كنّون

وتعرض فيه لاثبات نسبه الشريف ، والرد على السيد الفضيلي بما
فيه الكفاية ، والكتاب مطبوع طبع حجر بفاس ، ولكن المقصود من ذكره
هنا أن مؤلف الدرر البهية نسب له كذلك تقريظا لكتابه كما فعله مع الجد

تدليس آخر

ولاشك أنه انما أطلعه على النسخة الخالية من الطعن على نسب آل كنون
الفاسيين فلذلك قرظ هذا الكتاب ، والا فكيف يقرظه على ما به من الط
وهو من القائلين بصحة شرفهم والمدافعين عنه بكل اخلاص ، فهذه د
أخرى تضاف الى التدليس أو التزوير الذي سبق لنا الكلام عليه في فصل خا
ولعل الكثير من قرظ الكتاب انما اطلع على هذه النسخة المجردة من ذلـ
الكلام المتهافت والطعن الباطل فيكون التدليس قد وقع عليهم جميعا .
(الرابع) جرى السيد الفضيلي على التعبير بأولاد كنون في كتابه ، و
يريد بذلك التحقير متجنبا التعبير بآل كنون لما يشعر به من التعظيم عل
ما قيل ، واعتقادنا أن التعظيم لا يثبت بالألفاظ ولا بالتحليلات الفارغة من
مدلول ، فمن عظمه الله لا يستطيع البشر أن يضعوا منه ، ومن عوّل على الن
ومجاملاتهم له بالثناء والمدح ، ولم يأخذ بتيين نفسه ويصدق حاله ــ
الله ، فقد غرّه الشيطان غرورا كبيرا والله ولـــي التوفيق ، وصلى
على نبيه محمد وسلّم تسليما كثيرا والحمد لله ربّ العالمين .



المهنـــة
في رد ما لفقه صاحب المدهش المطرب ، من الطعن المتهافت
المضطرب

ترجم السيد عبد الحفيظ الفاسي في كتابه المذكـــور
للعلامة الحافظ سيدي محمد فتحا بن محمد بن عبد السلام
كنون المشتهـــر بكنيون على صيغـــة التصغير ، فرقا بينـــه
وبين الشيخ الامام سيدي محمد بن المدني كنون وهـــو
كنون الكبيـــر ، وتعرض " لاوليتـــه " وهو تعبير يستعملـــه
هذا المؤلف في بيـــان أصل الشخص ومحتده ، ولا يخفى مـــا
فيه من عدم المطابقـــة للمراد ، فالاولية تعني نشأة المترجـــم
له ، وابتداء أمره ، فيما هـــو موصوف به من العلم والديـــن
وما الى ذلك ، ولا دلالة لها على الأصل والنسب الا بتكلـــف
وتمحـــل .

وعلى كل ، فقد قال في هذا الصدد ما يلي : " بيـــت
آل كنـــون بفاس بيت ثروة ووجاهة ، وقد ازدادوا بظهـــور العلماء
فيهـــم ، كالامام المتبحّر النظار الفقيـــه المحدّث المفسّـــر ،
أبي عبد الله محمد بن المدني ، فهو جوهرة عقدهم وأســـاس
مجدهـــم ، وكفى به شرفا وفخـــرا ، وأصلهم فيما يظهر لـــي
من البربر " أقول: لا يخفى نقص هذا الكلام لحذف معمـــول ،
ازدادوا حيث لا يحسن الحذف ، لانه ان أراد ازدادوا ثـــروة ،
فظهـــور الامام محمـــد فيهـــم لم يزدهم شيئا منهـــا ، لانه لـــم
يكن من أهل الثـــراء ، وان أراد أنهـــم ازدادوا به وجاهـــة ،
فالوجاهة التي يقصدها السيد عبد الحفيظ ، وهي وجاهـــة



الدنيا لم يكن للشيـــخ الامام منهـــا شيء ، والا لمـــا
وقع في عرضـــه هو وأمثالـــه ممن لا يكبـــر في عينـــه الا هي ! .
وأما قوله " وأصلهـــم فيما يظهر لي مـــن البربـــر "
فهـــو مما يستغرب له غايـــة الاستغراب ، لقد أعجـــب
السيد عبد الحفيظ بنفســـه أيما إعجاب ، وظـــن أنه ابـــن
الكلبي أو مصعب الزبيـــري ، أو ابن حزم صاحب الجمهرة
أو الرشّاط مؤلف كتاب الاقتباس ، على أن هؤلاء النسابـــة
برغم علمهـــم وجلالة قدرهـــم ، ما كانوا ليطلقوا حكمـــا كهـــذا
الحكم الذي أطلقه نسّابة القلقليـــيّـــن بمجرد الاستنـــاد
الى ما يظهـــر له ، فان علم النسب لا يثبت بالنظر والرأي ،
لانه نقل محض ورواية صحيحـــة ، وقد قال هوني ص 114
من كتابـــه هذا عند الكلام على نسب الشيـــخ أبي يعـــزى
ما نصـــه: " وقد أطلنـــا القول وجنبنـــا أقوال من أرّخه لسؤال
بعض الناس لنـــا عن اسمـــه ونسبـــه ، وهل هو شريف النســـب
أم لا كما يدعيه بعض الناس فيه ، فاذا كان من ذكرنـــا وكلهـــم
من الحمد في تاريخ المغرب ، لم يذكروا له نسبة الشرف ، كما
يمكن أن يقال به بعد مضي تلك الأجيال " والقاعدة أن علمي
النسب والتاريخ ، استمـــداد هما من النقل ولا مجال للـــرأي
فيهمـــا الا بالفهم والاستنباط " .
فعلى قول من اعتمد حضـــرته في هذه النسبـــة البربرية
التي ألصقهـــا بآل كنـــون ؟ ولماذا لم يجلب عليهـــــــا
أي دليل مـــن كلام مؤرخي المغرب ؟ أم أنه أصبـــح مصـــدر
تاريخ ونسب في المغرب ؟ فان كان مجـــرد وجود الكـــا ف



المفقودة او ما يسمى بالجيم العصرية ، فماذا يقول المؤرخ الشهير
والنسابة الكبير في القاسم كنون ، واخيه الحسن كنون وفروعهم وهم
جميعا من الذرية الادريسية الحسنية العالية الطاهرة ، باجمـــاع
المؤرخين كما ذكر في جميع الدواوين ؟ واين جاء الثاني في ذلك الـــى
كتاب الترالم ، وتاريخ ابن عذاري ، وتاريخ ابن خلدون ، وكتـــاب
الاستقصا ، وغيرها من كتب التاريخ الثابتة والعالقة ، وان كان ذلك
اجتهادا واحتمالا من حضرته ، فهلا ذكر لنا من ان علم النسب لا
مجال فيه للنظر والاجتهاد ، فنقول ان هذه كتب التاريخ التي
تعرضت لبلاد المغرب واهلها ليس فيها ذكر لقبيلة او بطـــن
من سكانها الذين يعرفون بالبربر اسمه كنـــون ، والعرب بالباب
منها كتاب العبر لابن خلدون ، وهو المصدر الاساسي لتاريخ
البربر وتعداد قبائلهم وفروعهم ، ومنها كتاب مفاخر البربـــر
المؤلف مجهول ولكنه بربري ، [illegible] غيرها ، فليته اطلع عليها من شاء
ليقرر ان فيها شيئا من ذلك .
واذن فقوله هذا مردود عليه ، لاجماع النسابة على ان آل
كنون [illegible] غير استثناء الشرفاء الادارسة [illegible] ذكر احـــد
من المؤرخين المغاربة [illegible] ان من البربر من يعرف بكنـــون واستثناء
فريق الشيخ الامام كنون واختصاصه بانه من البربر يحتاج الى دليل
تاريخي ونقل عن أئمة المؤرخين ، ولن يجد له السيد عبد الحفيظ
سبيلا ولن يقف له على اثـــر ولو انشقت مرارته .
ثم ان له سلفا في إنكار شرف بيت الشيخ كنون وهو الفضيلـــي
ولكنه مع ذلك لم يقل ان اصلهم من البربر [illegible] ذا كـــله

على سبيل التنزل ، والا" فأي عاقل عن فاضل فضلا يلغي أقوال ال
الثقاة والمؤرخين الاثبات لقول مثل الفضيلي والفاسي وقد عرفنا
من عجرهما وبجرهما ما عرفنا وما بقي أكثر ، ولله عاقبة الأمور .

ونفينا أن يكون أصل آل كنون من البربر ليس الا لبيان الوا
والا فان البربر كالعرب وغيرهم من الأمم ، انما فضلهم بالاسلام و
الله "يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى" الآية " لافضل لعربي
عجمي " الحديث .

ويقول الفاسي بعد ذلك : " وقد ادعى بعضهم الشرف زاعما أنه
من الكنونيين الادريسيين وليس بشيء " وهذه احدى المضائه الت
اختلقها من تلقاء نفسه بقصد التشنيع على السادة آل كنون ، وأي
مع الاختلاق على جهله بعلم الانساب الذي ادعى أن له فيه تد ما راسخ
وأنه حرر من حقائقه ما كاد يضمحل الى آخر ما نا لفني فاتقكتا به فا ما الاخ
فيما نسبوا اليهم من زعمهم أنهم من الكنونيين الادريسيين ، كأن كنون ليس با
والقضية بالعكس فان الكنوني هو المنتسب الى كنون على ما يأتي قريبا والا
أنه لم يفتر أحد من آل كنون وخاصة فريقنا نسبه من كنون الى الكنوني ،
ولم ينتم الا انتماء جده كنون الذي هو قاسم بن محمد بن قاسم بن اد
أول من لقب بكنون . وهذه كتبهم ورسائلهم ورسومهم العدلية ، م
شها ما ذكرت فيه نسبتهم الى الشرف وما لم تذكر ، كلها ليس فيها الا ذ
كنون ، لأن هذا اللقب وحده دال على الشرف والنسبة الادريسي
المصونة ، فما ذكر شرفهم في كتاب من كتب الانساب الا بها ولا في شج
من شجرات الشرف الا معها .

وبذلك يكون اسم كنون مجردا أدل على ال



من الاسم المعرف المنسوب ، وهم جزاهم الله عن ...
خيرا وخصوصا العلماء ، والخيرون منهم أورع وأتقى لله
من أن ينتسبوا الى غير أبيهم ، أو يعتزوا لمن ليس من ذويهم ،
ولكن الطاعن يقيس على نفسه وعلى ما تعوده وصار طبعا له
من التساهل في أمر الدين والشهادة والحكم مما عرف عنه واشتهر ،
وسنلمح لشيء من ذلك حينما تجيء المناسبة . ومقتضى
ما تلناه ، من أن اسم كنون وحده دال على الشرف لاقترانه به
عند جميع النسابين ، تعلم ما في قوله : " وادعى بعضهم
الشرف " من تهافت ، فكيف يدعونه وهو ثابت لهم من قديم ؟ اللهم
ان هذا تشنيع ، انما حمله عليه البغض والكراهية ، وارادة تسويد
السمعة عند من لا يعرف خبايا الأمور ، نعم لو كانوا من أسرة
أخرى غير شريفة وادعوا أنهم من آل كنون الشرفاء لصحت
هذه العبارة ، ولكن التم هذا لقبهم ، وهو نسبهم فاستعمال
لفظ الادعاء في حقهم انما المراد به ما ذكرناه ، وعليه تتنزل
عبارة الكاتب في آخر هذه الفقرة وهي قوله " وليس بشيء " وأما
دلالتنا على جهله التام بالانساب ، فننقل عليه كلام أبي القاسم
الزياني في كتابه "تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب"
وهو قد ضمنه ما ثبت في كناش النقيب مولاي عبد القادر الشبيهي
الجوطي وكناش سيدي احمد بن أحمد بن عبد الوهاب مما أمر
بالبحث عنه من دعا وي أهل الانساب السلطان المظفر مولاي اسماعيل
وهذا ما جاء فيه بخصوص مسألتنا :
" وشهدوا على السيد أحمد بن عمر بن يميش وعلى السيد ( بياض
بالأصل ) وعلى السيد عمر الكنوني اللذين زعما أنهما من آل كنون



من بني مسارة ، وهما بكتان فتركهم اذ لم يظهر لهم
صحة في دعواهم الى أن تثبت ) فهذا نص صريح في عكس
ما قال الطاعن ، وهو انتساب الكنونيين لآل كنون ، ثم هو
إن كان من جهة القواعد اللغوية لا اشكال فيه ، لأنه
جار على قاعدة النسب المعروفة ، الا أن فائدة النص هي أن
الكنوني هو المتشرف بالنسبة لكنون لا العكس ، وأي دليل
أقوى من هذا على جهل صاحبنا بالانساب وبالعربية
وقواعدها ، لأنه حتى لو وجد من آل كنون من ينتسبون الى
الكنونيين لم يكن فيه مخالفة لا لقواعد النحو وللعرف القاضي ،
بانتساب الفرع الى الأصل ، وقد رأيت بعض شرفاء بني مسارة
من آل كنون حين يدخلون الى المدينة يفعلون ذلك ،
فنبهتهم على غلطهم في ذلك وأقلعوا عنه .

ونحن لم ننقل هذا الكلام للطعن على أحد ، فان
الأشراف الكنونيين لهم حججهم أيضا وربما كان هذان
المشهود عليهما من قبل النقيبين المذكورين مدسوسين فيهم ،
ومع ذلك فقد تركا حتى يثبتا بقاطع من الأدلة صحة نسبتهما
الى آل كنون ، ومفاد هذا على كل حال هو جهل السيد
عبد الحفيظ بهذه الحقيقة وسقوط كلامه بسقوط ما بني عليه ،
وقد كنت بحثت له ذلك في مذاكرة جرت بيني وبينه في الموضوع
فقال لي معترفا ، أنه لم يكن له علم بهذه القضية ..

ثم يقول السيد الفاسي بأثر العبارة السابقة " وقد أنكر
ذلك العلماء والعرفاء بهذا الشأن منذ قبل ذلك ، ورجعت
أخيرا الى السلطان المولى عبد الحفيظ وذلك في شوال سنة



1326 فأمر قضاة فاس اذذاك وهم السادة ، أبو عبد الله
محمد بن رشيد العراقي وأبو محمد عبد السلام الهواري وأبو
عبد الله محمد التهامي الحداد المكناسي بالنظر في مدعاهم
والبت في حججهم ، فبعدما تصفحوها هم وجماعة من العلماء
وجدوا مرجعها الى أمرين ، السماع الفاشي والاقرار من
الكنونيين الشرفاء ، فكتبوا الى الجناب السلطاني بأن
الأول لا يتم لكون السماع الفاشي ليس بمستفيض ، وهو لا يفيد
كما في المفيد ، وأن الاقرار هنا شهادة ، فيشترط فيه شروطها
وقد عدمت فأمضاه وصدر الامر بكفهم عن الانتساب للجناب
النبوي الشريف " انتهى كلامه . وقد أفرغ السيد عبد الحفيظ
مزادته في هذا الكلام واستعمل كل ما وهبه الله من حذق وزكانة
ليقرطس الغرض ويشفي المرض الذي يمتلئ بين جوانحه
هو وثلة من الحانقين الحاقدين ولكن ابت الاغراض والنيات
السوء الا ان تعلن عن نفسها ، ولو غلفت بما غلفت به من
الغيرة المدخولة والنزاهة المزعومة فقوله : " وقد انكر
ذلك العلماء والعرفاء بهذا الشان منذ قبل ذلك ، ورجعت
القضية اخيرا الى السلطان المولى عبد الحفيظ في شوال
سنة 1326 " يقال عليه : من هم العلماء والعرفاء بهذا الشان
الذين انكروه منذ قبل ؟؟ وقد عرفنا انه منقول من مآت
السنين في جميع كتب الانساب المغربية وحتى لما وقع
التوقف لا الانكار في عهد السلطان المولى اسماعيل وقع
في فردين من الكنونيين خصوصا لا على بيت كنون كله
حسبما تضمنه النقل السابق عن الزياني واذا قال الطاعن :

ومن ثم فلمه اننا نريد تريثكم خصوصا والناطقين بغامر خصوصا خصوص يقول عليه ان انتساب الفريق كان منذ دخولهم الى فاس في عهد السلطان محمد بن عبد الله تقريبا واستمر الى ظهور العلامة الشيخ كنون الذي كان في مقدمة القرن الثالث عشر ولم ينكر احد الى ان تسور في حبالة ذلك الانكار النكر السيد الفضيل صاحب الدرر البهية المطبوع سنة 1314 وقد نقضنا غزله انكا في مقدمة هذا الكتاب بما فيه الكفاية وسبقنا الى الرد عليه العلامة القاضي سيدي محمد بن صادق الشرقي وغيره كالشريف محمد الدائز احمار في كتابه السهام الصائبة والفقيه العلامة الشريف سيدي عبد الله حشلاف في كتابه الشرف المصون لآل كنون وغيرهم فما عدا مما بدا بعد ثلثي قرن من ظهور الشيخ الامام محمد كنون واشتهار نسبه ثم وفاته في السنة الثانية من القرن عشر واخوه العلامة المحدث المدرس النفاع سيدي التهامي افراد اسرة كنون من اهل العلم والدين على نسبتهم ومتعا انتمائهم للبيت النبوي الشريف حتى قام الفضيلي بمحاولته الفا ومؤامرته المكشوفة فكم فمه واسكت صوته وتوالى عليه الانكار من كل جهة وقد قلنا ان ذلك كان سنة 1314 فكيف تف الفاسي بالقضية من هذا التاريخ الى سنة 1326؟ اي من اوا عهد السلطان مولاي عبد العزيز الى اوائل عهد السلطان عبد الحفيظ؟ ألم يكن على طول مدة السلطان عبد العزيز وقبلها العلماء والشرفاء بهذا الشأن من يتصدى للانكار ويرفع القضية لمجلس الحكم؟ أم كان السلطان مولاي عبد العزيز لا اهتمام له بال



الشريف ولا غيرة عنده عليه؟ وهل صحيح أن السلطان مولاي عبد الحفيظ أمر قضاة فاس بالنظر والبحث في الأمر وهو الذي لا يخفى عليه شرف آل كنون ويدرك مناورات الخصوم ومقامه أعلى من أن يسخر أو ينصاع لها؟ وسيتأكد القارئ من ذلك في غير هذا الباب...

الحقيقة أن قريبا للطاعن نسيبا له هو مدبر المؤامرة ومثل المهزلة وكان مستوزرا للسلطان المذكور فأظهر أن القضية رفعت اليه فأحالها على القضاة المذكورين وسيصرح الطاعن بذلك ويسميه في تعليق له على هذا الأمر في آخر الجزء الثاني من كتابه وموعدنا معه في الباب التالي وعلى الميسرة.

ويقول الطاعن: ان أولئك القضاة وجماعة من العلماء بحثوا في الحجج التي أدلى بها المدعون ولم يذكر هؤلاء المدعين وهم ولا شك من ضعفاء القوم ومن تطولهم يد المتآمرين ممن لا علم لهم يخاصمون به ويدعون عن أنفسهم ومع ذلك فقد كانت لهم حجج باعترافه وذكره ومعنى ذلك أنهم كانوا منتسبين الى الشرفاء ومنتمين الى البيت النبوي فليس الأمر من ادعاء بيت الفقيه كنون الكبير وقاصرا عليه كما يزعم الطاعن ومعنى ذلك أيضا أن هؤلاء الذين أوقعتهم الأقدار تحت تصرف خصم لدود لم يكونوا فارغي الأيدي من الحجج التي تزكي دعواهم بحيث أنتج النظر فيها ما عبر عنه الطاعن بقوله: ان الباحثين وجدوها ترجع الى أمرين: السماع الفاشي والاقرار من الكنونيين الشرفاء.

وهذه نتيجة لا يستهان بها لما لها من أهمية في هذا المضمار



ونحن نشكر الصديق السيد عبد الحفيظ الفاسي على إفادتنا بها واثباتها في كتابه مؤيدا من حيث يريد الاعتراض منكرا بما هو عين الاعتراف. وذلك على ما في عبارته من الاختصار المتعمد قصد التعمية على القارئ وكان حقه أن يقول: في الأمر الأول السماع الفاشي بانتسابهم الى البيت النبوي الشريف أو بأنهم أشراف أدارسة وما أشبه ذلك. وفي الأمر الثاني الاقرار من الكنونيين الشرفاء بأنهم أبناء عمومتهم أو بأنهم منهم واليهم وما في هذا المعنى ولكنه لشدة موجدته لم يستطع أن يتلفظ بشيء من ذلك خوفا من أن يعتبره القارئ مصححا له ويقر في ذهنه. ولكن هذا تصور خاطئ يدل على قصور الشيخ في ادراك المقاصد البلاغية فهو يختصر حين لا ينفع الاختصار في اخفاء ما يريد اخفاءه كما هنا ويطنب حين يكون الاطناب ضد الغرض الذي يرمي اليه كما في العبارة التالية ولاء وبذلك يعطينا الحجج التي نقاومه بها وننقض كلامه استنادا اليها.

ولا ننتقل الى الكلام على الفقرة الموالية من كلامه قبل أن نقول على سبيل الاستطراد سائلين المؤرخ النسابة: كم من الأشراف الذين لا اعتراض لكم عليهم يتوفرون على السماع الفاشي بشرفهم؟ وكم من الأفراد والجماعات المنتسبين الى الشرف يحظون باقرار أنسبائهم بأنهم منهم وأبناء عمومة لهم؟ أليس هذا كافيا وأكثر من كاف في ثبوت النسب وصحة الشرف لو كان هناك انصاف؟ ان ما لا يدخل



في عد أو حصر من الواردين على هذه المدينة أو تلك يدعي انه من البيت الفلاني أو الشعبة الفلانية من ذوي الشرف المحقق ولا يكون بيده ما يشهد له بما يدعيه ولكنكم لا تطالبونه بحجة ولا بما يشبهها وقد ينتسب الى فرع عزيز من فروع الشرف غير معروف فتقبلون منه من غير أن تناقشوه في انتسابه ولا في ما انتسب اليه، أما انتساب علماء أعلام على جانب من الديانة والورع لا تستطيعون انكاره ومعهم ما قررتموه من السماع الفاشي والاقرار من أبناء عمومتهم المسلمين لديكم ولقب النسب نفسه معروف منذ القدم بالشرف أما هؤلاء فانكم تقيمون عليهم هذه الضجة المفتعلة وتتعصبون تعصب الجهلة وما أنتم بجهلة فبماذا يفسر ذلك الا بالعداوة والحقد والحسد؟ وقديما قال الشاعر: الشانئ لجدهم الذي يحملون لقبه كما أنشده خصم الادارسة المؤرخ البكري:

فان يك كنون من آل محمد فاني كفور بالنبي محمد

فهنيئا له كفره بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم ولأن كنونا من صميم آل محمد وأنف الشاعر والبكري راغمان...

وقد أتينا بهذه الفذلكة هنا استطرادا كما أسلفنا لاقتضاء المقام لها والا فالاحتجاج واثبات النسب للسادة آل كنون محله في القلب من أبواب هذا الكتاب.

ثم يقول السيد عبد الحفيظ باثر ما تقدم اتصالا:

« فكتبوا الى الجناب السلطاني بأن الأول لا يتم لكون السماع الفاشي ليس بمستفيض وهو لا يفيد كما في المفيد وأن الاقرار

ونحن نشكر الصديق ، السيد عبد الحفيظ الفاسي ، على إفادتنا بها واثباتها في كتابه ، مؤيدا من حيث يريد الاعتراض ، منكرا بما هو عين الاعتراف . وذلك على ما في عبارته من الاختصار المتشدد ، قصد التعمية على القارئ ، وكان حقه أن يقول ، في الأمر الأول ، السماع الفاشي ، بانتسابهم الى البيت النبوي الشريف ، أو بأنهم أشراف أدارسة ، وما أشبه ذلك . وفي الأمر الثاني ، الاقرار من الكونيين الشرفاء ، بأنهم أبناء عمومتهم ، أو بأنهم منهم واليهم وما في هذا المعنى ، ولكنه لشدة موجدته لم يستطع أن يتلفظ بشيء من ذلك ، خوفا من أن يحتبره القارئ مصححا له ويقر في ذهنه . ولكن هذا تصور خاطئ ، يدل على قصور الشيخ في ادراك المقاصد البلاغية فهو يختصر حين لا ينفع الاختصار ، في اخفاء ما يريد اخفاءه كما هنا ، ويطنب حين يكون الاطناب ضد الغرض الذي يرمي اليه ، كما في العبارة التالية ولاء ، وبذلك يعطينا الحجج التي نقاومه بها ، وننقض كلامه استنادا اليها .

ولا ننتقل الى الكلام على الفقرة الموالية من كلامه ، قبل أن نقول على سبيل الاستطراد سائلين المؤرخ النسابة ، كم من الأشراف الذين لا اعتراض لكم عليهم ، يتوفرون على السماع الفاشي بشرفهم ؟ وكم من الأفراد والجماعات المنتسبين الى الشرف ، يحظون باقرار أنسبائهم بأنهم منهم وأبناء عمومة لهم ؟ أليس هذا كافيا وأكثر من كاف ، في ثبوت النسب وصحة الشرف ، لو كان هناك انصاف ؟ ان ما لا يدخل



في عد أو حصر من الواردين على هذه المدينة أو تلك يدعي أنه من البيت الفلاني أو الشعبة الفلانية من ذوي الشرف المحقق ، ولا يكون بيده ما يشهد له بما يدعيه ، ولكنكم لا تطالبونه بحجة ولا بما يشبهها ، وقد ينتسب الى فرع عزيز من فروع الشرف غير معروف فتقبلون منه ، من غير أن تناقشوه في انتسابه ولا في ما انتسب اليه ، وأما انتساب علماء أعلام على جانب من الديانة والورع لا تستطيعون انكاره ، ومعهم ما قررتموه من السماع الفاشي والاقرار من أبناء عمومتهم المسلمين لديكم ، ولقب النسب نفسه معروف منذ القدم بالشرف ، أما هؤلاء فانكم تقيمون عليهم هذه الضجة المفتعلة ، وتتعصبون تعصب الجهلة ، وما أنتم بجهلة ، فبماذا يفسر ذلك الا بالعداوة والحقد والحسد ؟ وقديما قال الشاعر ، الشانئ لجدهم الذي يحملون لقبه ، كما أنشده خصم الادارسة المؤرخ البكري :

فان يك كنون من آل محمد ... فاني كفور بالنبي محمد

فهنيئا له كفره بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم ولأن كنونا من صميم آل محمد وأنف الشاعر والبكري راغمان ! ...

وقد أتينا بهذه الفذلكة هنا استطرادا كما أسلفنا لاقتضاء المقام لها ، والا فالاحتجاج واثبات النسب للسادة آل كنون محله في القلب من أبواب هذا الكتاب .

ثم يقول السيد عبد الحفيظ باثر ما تقدم اتصالا :

" فكتبوا الى الجناب السلطاني بأن الأول لا يتم ، لكون السماع الفاشي ليس بمستفيض وهو لا يفيد كما في المفيد ، وأن الاقرار



وان الاقرار هنا شهادة فيشترط فيه شروطها ، وقد عدمت فأمضاه ، وصدر الأمر بكفهم عن الانتساب لجناب النبوي الشريف " . وهذا كلام مجاف للحقيقة كل المجافاة كما علمناه ممن له تمام الاطلاع على ذلك .

وحقيقة الأمر أن المدعي بتعبير الطاعن ، وهم في الواقع مدعى عليهم ممن أشير اليه ، لما أدلوا بما عندهم من الحجج حسبما ذكر ، لجأ بعضهم الى الجد العلامة ، الجد القدوة سيدي التهامي مسترشدين به ، فقال لهم ان الخصم عنيد ، وهو لا يريدكم بالذات وانما يريد غيركم ، فهو يتخذكم وصلة للاساءة اليه ، والحجج لا تنفع معه ، ثم كتب رسالة نصح وتذكير وتضامن الى القضاة المعنيين هذا نصها بعد الخطاب صدرها .

" وبعد فقد قال مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، وقال : شيئان في الناس هما بهم كفر ، الطعن في الانساب ، والنياحة على الميت وورد : غائبتان ، الخائف فيهما يموت على سوء الخاتمة ، غاية الشرف وغاية الولاية ، وفي الحديث الصحيح ، من انتسب الى غير ابيه أو انتمى الى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا ، وفي رواية من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم فالجنة عليه حرام ، وعن أبي هريرة ، لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر ، وفي حديث آخر ليس من رجل ادعى الى غير ابيه وهو يعلم الا كفر ، ومن ادعى ما ليس له ، فليس منا وليتبوأ مقعده من النار ، وقال



عليه السلام من ادعى نسبا لا يعرف كفر بالله ، وانتفاء من نسب وان دق كفر بالله .

وقال محتسب الأولياء والعلماء سيدي أحمد زروق ، من وجد بيد أبيه شيئا فليتمسك به للبركة ، وان لم يقف على صحته لحديث تبرأ من نسب وان دق كفر هو الناس مصدقون على انسابهم حتى يعرف ذلك بيقين " هـ .

وعليه ، فيتعين على من كانت له نسبة ظاهرة وتيقن بها أن يعلنها ويظهرها جهده ، والا ناله الوعيد المشار اليه ، وخيف عليه من سوء العتاب ، كيف وحفظ الانساب من الكليات الست المجمع عليها في كل الملل وخصوصا لمن ثبت عنده أمر نسبته ثبوتا سالما من كل العلل ، ونحن بشهادة الله منذ أدركنا بعقولنا وميزنا بأذهاننا ، نسمع من آبائنا وأبناء عمنا المستوطنين بمحل قبيلتنا بني مسارة وغيرهم أننا من الشرفاء الادريسيين ، ولا يرتاب في ذلك منا كبير ولا صغير ، والجميع يقرر لنا أن الآتي لفاس أولا هو السيد عبد الله جد والدنا المدني اذ هو المدني ابن علي بن عبد الله ، وكنا نستغني عن الاعلان بذلك للخاص والعام ، بشرف العلم الذي من به علينا الملك العلام ، وان كان لا ينبغي لأحد فعل ذلك اذ اشاعته نعمة عظيمة كذلك ، وأنى يجوز لمن تحقق عنده أمر نسبته نبذها والاعراض عنها بكليته ، وخصوصا عند فساد الزمان وتعلق الاطراف بأهل الفضل في كل أوان ، وما زلنا على تلك الحال معرضين عن التصريح بها هروبا من القيل والقال ، فأبى الوقت الا ما اراده الكبير المتعال من تسلط المشتهرين بالأغراض ، طاعنين في الانساب بحسب الشهوات والاغراض ، فتعين علينا القيام بهذا

الحق الأكيد ، وإن كان الكلام مع الجاحد لا يفيد .

ومعلوم أن الأنساب تحاز بما تحاز به الأمـــــلاك، كما قاله حافظ المذهب ابن رشد وغيره ، وشذه رسوم كثيـــــرة وبينات عديدة منها ما تقدم عهده ومنهـــا ما قرب ، ولا خفاء أن البينة الثابتة بالسماع الفاشي لدى من يجب كافية في ثبوت النسب شرعا ، لا سيما مع التقدم والطول ، فلم يبق لقائل مـــا يقول ، ولا يلزم القائمين تعجيز في ذلك ، فتسليم الاتيان بموجبات أخرى ثم أخرى وهلم جرا وقد قال خليل مستثنيــا ما فيه التعجيز " الا في دم وحبس وعتق ونسب وطلاق " ونحوه في التحفة والزقاقية وغير ذلك من مؤلفات المذهب ، وأنتم في هذا المقام أدرى والمقدمون فيه دنيا وأخرى ، وانما كتبنا لكم بهذا موعظة وذكرى والله المسؤول أن يصلح منا ومنكم الأحوال ، ويسترعيونا في الحال والمآل وأن ينصر مولانا السلطان وينيله العز والتمكين في كل وقت وأوان ، ويحفظ به شريعة جده عليه السلام ويحقق فيه رجاء الآملين من كل الأنام ، ويقطع بوجوده رقاب الطاعنين ، ويبيد به سطوة المردة والشياطين ، انه علـــى ما يشاء قدير وبالاجابة جدير وعلى المحبة والسلام . عبد ربـــه محمد التهامي لطف الله به .

انتهت وقد نقلت من مبيضتها ، فلما تليت في ذلـــك المجلس قام الفقيه العلامة المفتي الشهير السيد العباس التازي وقال " ان هذا هو الحق الصراح وكلمة الفصل في الموضـــوع وكفى بالفقيه سيدي التهامي حجـــة " وانسحب من المجلس ، وقد تبعه اثنان من القضاة الثلاثة وبقي واحد كان فلمـــح

مدبـــر المناورة معروف بعداوته لأهل الفضل ، واشتهـــــر بانه أول من اشترى القضاء بالمال ، وكانت الولايات غيـــــر القضاء ربما توصل اليهـــا بغير ذلك ، حتى طغى الوادي ، فطم على القري ، وفيه يقول العلامة الشرفي من قصيدة أصبح هذا البيت منها مثلا ،

ولا يتك القضا علامة الانقضا نبشر اذن أهل المقابر بالحشر

وهو الذي أبلغ نتيجة المداولة التي وقعت في ذلك المجلس الى المستوزر المحرك للقضيـــة ، ولكنا نظن أن الطاعن تصرف فيهـــا بنظره ، لأنها مخالفة لصريح النصوص ولب الفقـــه ، والمكنـــى عنه كان فقيها لا يقع في مثل ذلك الخطـــأ الفاحش ، لا سيمـــا والمجلس قد تفرق على غير قرار ، والا لو كان الأمر كما زعم الطاعن لما استمر من يهمهم الأمـــر على الانتساب للجناب النبـــوي الشريف ، مخالفيـــن أمر السلطان في أن النتيجة التي ذكـــر الطاعن أنها رفعت للمقام السلطاني ، لا يصح أن ينبني عليها الأمـــر بالكف عن الانتساب للشرف فانما نتيجة ايجابية وفـــي جميع الأوامر التي صدرت عن الملوك في هذا المضمار يثبـــت " بتشديد الباء الموحدة مع الفتح " من كان حاملا عليها على نسبه ولا يصرف عنه بحال ، كما يعلم من الوقوف على دواويـــن الأشراف المحررة بأمر من السلطان مولاي اسماعيل وحفيده سيدي محمد بن عبد الله على يد النقباء المنتصبين في وقتهم ، وأينما فان الحكم الفقهي في مثلها هو الثبوت والصحة لا ما زعمه الطاعن وقد ألمعنا لذلك فيما مضى وسنوسعه بيانا وتوضيحـــا عما قريب بحول الله .



ونعود لنأتي على الفقرة الباقية من تهجم القاضي عبد الحفيظ الفاسي على آل كنون وهي قوله متصلا بكلامه السابق في ترجمة العلامـــة الحافظ سيدي محمد فتحا كنـــون المعروف كما قلنا بكنيـــون ، "ومما يذكر من مناقب المترجم رحمه الله أنه لما ادعى أبناء عمه ما ذكر من الانتســـاب لآل البيت ، أنكر فعلهم وتبرأ منهـــم حيث صح عنده خلاف ما زعموا ، فجزاه الله خيرا حيث لم يعـــرض نفسه للدخـــول في الوعيد الوارد في ذلك . " انتهى قوله وهو من البهتان الذي افتراه على هذا الرجـــل المعروف بدينه المتين ومروءته وعلو همته وأخلاقه الفاضلة وورعه الذي يمنعـــه من نبذ نسبته الشريفة ، اذ الوعيد كما ورد في ادعاء المرء نسبا لغيره له ، ورد كذلك في الانتفاء مـــن نسب ثابت له ، وقد سبق قوله عليه السلام تبرؤ من نسب وان دق كفـــر ، على أنه رحمه الله كما هو معلوم ومروي عن أصحابه ومريديه وأتباع الطريقة التي كان مقدما وصاحب مقام رفيع فيهـــا كلهم ينسبونه الى الشرف يروون عنـــه ذلك ، حدثني به تلميذه في العلم والطريق صديقنا العلامـــة السيد محمد سكيرج ، وكان يذكر من فضائله وعلمه ورسوخ قدمـــه في المعرفة بالله والصلاح والولاية شيئا يفوق التصور حتى قال انــــه أدرك القطبانية ولا تكون الا في آل البيت ، وهذا تعبيره كما حدثني به شيخنا العلامة المحقق الذاكر الخاشع الشريف سيدي احمد أبو السيزر المعروف بالمصباح ، وشيخنا العلامة المحقق الفهامـــة القاضي سيدي عبد السلام بن عبد النبي غازي وصديقنا الفقيه العلامة سيدي محمد الشرقي الفاسي ، وكان يذكر أيضا من مناقبه الشيء الكبير ويقارن بينه وبين شيخ الجماعة العلامة سيدي أحمد بن الخيـــاط ، ويفيض في ذلك ولا يقدم أحدهما على الآخـــر بل يساوي بينهمـــا في

كـــل شـــيء" ..

ونسبـــه أيضا الى الشرف العلامة الفاضل المربـــي الشيـــخ الحسن البوعقيلـــي السوسي البيضاوي في رسالـــة له كما أخبرنا بذلك المطلع عليهـــا . وهذه ابنته السيدة فاطمة صاحبة المدرسة القرآنية بفاس وهي من التقوى والصلاح ومقام الصدق في العبادة وسلوك الطريق بالمنزلة الرفيعة ، معروفة بالانتسا ب للشرف والناس ينسبونهـــا كذلك ولولا معرفتهـــا لذلك وتلقيـــه من أبيهـــا وتحققهـــا به لما انتسبت ولما نسبها الناس . ومـــن أعظـــم ما يدل على افتراء السيد حفيظ ما يأتي له في الباب بعـــد هذا من تكرار هذا القول وزعمـــه أن الشيخ كنون تبرأ من دعـــوى النسب وخالق أبناء عمه في ذلك ولكنـــه لما ذكر الاشهاد الذي وقع عليهم بالكف عن هذه الدعوى ، لم يذكـــر اسمـــه ولا عرج عليه فيه ، مع أنه لو صح عنه ما نسب اليه لا حتج به المنكرون واعتضدوا بـــه في تلك المؤامرة ، خصوصا وهو في مقامه العلمي بحيث يقر له الجميع . . . ولكن الفقيه حفيظ الفاسي لمـــا لفق هذه الفرية لم ينظر في لوازمها وخلفياتها وانما قال : ان الشيخ كنون قد مات ، فهو لا يملك الرد ، فلأنسب اليه ما يؤيد دعواي ، وما درى المسكين أنه نقضها بذلـــك ونفخ فيها فطارت وصارت هباء منثورا . والكذب كما يقال حبله قصير ، ومهما أحكمت حبكته فانها تكون مثل الأنشوطـــة تحل بأدنى معالجـــة .

فصـــــل

قال الفاسي في الفذلكـــة التي سبق نقلها عنه وتتبعها بالاتصال والتـــزييف ، ان السمـــاع الفاشـــي الذي ثبت لدى القضاة

بصحة نسب آل كنون طبيرهبستفيض وهو لا يفيد كما في المفيد وقلنا في التعليق على هذه الفقرة انها فيما نظن من عمله وليست من عمل القاضي الذي رفع نتيجة الاجتماع الى محرر القضية لان هذا كان تنبيها وهذه الفقرة مخالفة لصريح نصوص الفقه وتبين ذلك الآن مع ما فيها من التزيد والتقول على صاحب كتاب المفيد . ونسبته اليه مالم يقل به احد وما لا يوجد فيه . ولذلك لما يعرف من ندرة وجود هذا الكتاب فانه لا يزال مخطوطا وقليل الوجود فاعتقد انه يقوى به ما زعمه من حكم بالصادر عن مجلس القضاة بفاس فقنع نفسه لان مثل ذلك الحكم لا يصدر عن فقيه ولو كان خصما فالقاضي الصالح مع تريب الداعي المحرر القضية وقد قالوا : اذا كذبت فابعد الشاهد فلتن من حسن الحظ فان هذا الشاهد لم يكن بعيدا عنا وقد حمل الينا من مراكش وهو كتاب ابن عبد الرفيع في حكاية تشبه الغرابة فذلك اننا تتبعنا كتب الفقه المتداولة والمرجوع اليها في الفتوى والقضاء من مطولة ومختصرة ومتن وشرح وحاشية فلم نعثر فيها على اثر لقول بشرط الاستفاضة في شهادة السماع كما نسبه الفاسي لكتاب المفيد . وبعد ان أعيانا البحث فاكتفينا بما عند اصحاب الدواوين الفقهية المشهورة في المسالة وحكمنا بمخالفة ابن هشام قاضي صاحب المفيد للجمهور في هذا الشرط ان كان صحيحا انه قاله وجعله تاسيسا لا تاكيدا أو تفسيرا للفشو كما عليه جميع الفقهاء . وبعد مدة طويلة وانتهائنا من كتابة الرد على الفاسي في نسخته الاولى وهي مختصرة على نحو النصف من هذا جاء احد سماسرة الكتب بمخطوط فيه معين الحكام لابن عبد الرفيع وهو مفيد الحكام لابن هشام وهما في مجلد واحد التزامات



الحطاب وكلاهما مخطوطان قديمان وعليهما طابع لاحد الكتبيين بمراكش وقال ان صاحبهما يعرضهما للبيع ، وهو مستعجل فلانه على جناح سفر وطلب فيهما ثمنا عاليا . . . وقد اخذني العجب من هذه المفاجاة واخذت الكتابين على ارتفاع ثمنهما ، بعد ان عصبرد هما ، ونقل مايتعلق بالمسالة من كتاب المفيد ، لكني ذكرت الاستظهار به عند الحاجة ، وذلك يقضي بوجود النسخة بنفسها تحت اليد والحمد لله على ما اتاح من هذه الكرمة ، وان تلك الغرابة لم ابعد ، لان فضل الله لا يحجر وهو وعده تعالى بنصر عباده المؤمنين صادق كوعده بنصر عباده المرسلين (انا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد) صدق الله العظيم .

قال ابن هشام في كتابه المفيد : (من النسخة المذكورة وهي متداولة تقع في 186 صفحة ، من القطع الكبير ، في كل صفحة 33 سطرا بخط مغربي ، وسط تاريخها 13 شوال عام 1213 وكاتبها محمد ابن ابراهيم السعيدي الحوزي من واد سوس ، وهي في مجلد واحد مع التزامات الحطاب ، بنفس الخط .) في آخر الصفحة التاسعة ، واول الصفحة العاشرة ، ما نصه :

(( فصل ، وتجوز شهادة السماع في الباع فيما تقدم وان لم يقع بها العلم . . . ولا ينتزع بها ما عليه اليد ، قال الشيخ وتجوز في الديار والاراضي لمن هي في يده ماذا قالوا لم تزل نسمع ان هذا واباه اوجده اشتراها من اب هذا القائم او من جده فيسقط قيام هذا فيها ، وان كان حوزها في غيبته ، وان كان خرابا لا يد عليها وشيئا من عفو الارض ، قضي به لمن يشهد له به على السماع بعد يمينه على قول ابن القاسم ، وبغير يمين على قول اشهب ، كالشهادة على السماع في الولاء والنسب وكذلك الشهادة على الحبس ، يصح لمن ذلك الربع في يده ولا ينتزع بها مريده ، ويؤخذ بها ما ليس عليه يد )) الخ فقد اطال في هذا المعنى ، ولم يزد عليه شيئا ، وانتقل الى الشهادة على الخط ، ثم على الصوت ، وفي كل ذلك لا يخرج كلامه عن هذا الذي ذكره بهذه العبارات التي اقتصرنا على شهادة السماع بحيث لم يذكر حتى الفشو في السماع فاحرى الاستفاضة . نعم قال في الصفحة 104 ، في فصل الضررين الزوجين والشهادة على السماع مانصه : (( ويجوز للشهود ان يشهدوا بمعرفة الضرر دون معاينة ولا مشاهدة منهم الا بالاستفاضة من قول النساء



وغيرهن ، ويقضى بالشهادة ، ويكون لها بهذه الشهادة الاخذ بشرطها في الضرر . )) فقد ذكر الاستفاضة هنا ، حيث ان ضرر الزوج مما يخفى ، ولكنه انما يعني بها الفشو دليل انفراد ها عنه ، وقوله بعد ذلك بسطور : (( ووقع في كتاب الشهادة من المتبيبة لاصبغ عن ابي القاسم ، انه سئل عن الشاهدين العدلين يشهدان بضرر الزوج بزوجه على السماع الفاشي من الجيران والاهلين فقال : السماع الفاشي والشهود الكثيراحب الي ، فان لم يكن غير ما انفذ ذلك اذا لم يكن عند الزوج مدفع . )) فانت ترى انه عبر بالسماع الفاشي عما عبر عنه قبل بالاستفاضة فكان مفادهما واحدا وهو لولبها لا ينفك بعضه عن بعض ، وهكذا يكون قول المفيد مماثلا لاقوال جميع كتب الفقهاء وبين المذهب ، وكيف يشذ ابن هشام بقول عن سائر الفقهاء ، ولا يشيرون اليه ولا يذكرونه تبولا اورفضا ؟ فالواقع من اختراع الطاعن وتقويله لهذا الامام ما لم يقله بل انه نسب ذلك لمجلس قضاة فاس وقد ذكرنا ان اثنين منهما انسحبا من ذلك المجلس ولم يقروا فيه شيئا وان قالثهادي غالب الظن انما ابلغ المستور بقضيل المجلس والنتيجة التي ذكرها الفاسي هي الامن نصه ، وقد برهن بها على انه نسي الفقه مثله في أنسابه دعوى عريضة ، وحاصل مزيا جدا . وبعد هذا الى القارئ معنى الاستفاضة عند الفقهاء ، ونقتصر في ذلك على نص التحفة لابن عاصم مع شرح الشيخ التاودي ابن سودة عليها وهو جالي فصل شهادة السماع

(( واستفاضة ... شرطها استفاضة والمراد منها ما فسره بقوله : بحيث لا يحصرون عنه ال

ابطال ما زعمه الطاعن ونسبه لكتاب المفيد من ان السماع الفاشي لا يفيد



نقلا ) و الاستفاضة بالمعنى السابق (1)

واحترز به مما اذا قالوا سمعنا من فلان وفلان ، فانها تصير شهادة نقل ، وتعتبر حينئذ شروط النقل فان صحت والا ألغيت ، قال الباجي : شرط شهادة السماع أن يقولوا سمعنا سماعا فاشيا من أهل العدل وغيرهم والا لم تصح ( مع السلامة من ارتياب يفضي ) أي يؤدي الى تغليط أو اكذاب ، والغلط نوع من الكذب وهو ما كان لا عن عمد ، قال في المجموعة : اذا شهد اثنان على السماع ، وفي القبيل مائة من أسنانهما لا يعرفون شيئا من ذلك ، لم تقبل شهادتهما الا أن يكونا شيخين كبيرين قد باد جيلهما ، فتجوز شهادتهما أي لانتفاء الريبة حينئذ ( ويكتفى فيها ) أي في شهادة السماع حيث أجيزت ( بعدلين على ما قال به الناس عليه العمل ) وهو المشهور خلافا لمن اشترط أربعة ، وحاصل ما ذكره الناظم شرطان وزاد الشارح ثالثا وهو أن تكون فيما تقادم عهده وطال زمانه ، لان قصر الزمن مظنة لوجود الشهادة بالقطع الا فيما لا يمكن كضرر الزوجين . هـ .

اذا تبين هذا علم أن الطاعن لم يحرر معنى الاستفاضة في شهادة السماع ، وخلط بينها وبين الفشو ، زيادة على مانسبه الى

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

(1) يشير الى ما صدر بفصل شهادة السماع من أن لها ثلاث مراتب : اولى تفيد العلم ، وهي المعبر عنها بالتواتر والثانية شهادة الاستفاضة وهي تفيد ظنا يقرب من القطع ويرتفع السماع الثالثة شهادة السماع هي التي تكلم عليها الفقهاء وهي المراد هنا بالاستفاضة المنفية ولا يسمى الشاهد فيها بالسماع بل يحتم الشهادة .

ابن هشام وكتابه المفيد ما ليس فيه، وحيث بطل كل ما يعوّل به وتهافتت مطاعنه ، وتهاوت أقواله ، بقي السند الذي يعتمد عليه آل كنون في اثبات نسبهم وصحة انتمائهم الى البيت النبوي الشريف سالما من كل مطعن، بريئا من أي علة ، مثله مثل سائر الحجج التي بيد غيره من الاشراف والموجبات التي تثبت أنسابهم بالسماع الفاشي على ألسنة أهل العدل وغيرهم ، ممن يعرفهم ويعرف انتسابهم الى البيت النبوي الشريف الخ ... وقال الفاسي في الندلة المشار اليها بعد العبارة السابقة ، "ان الاقرار هنا شهادة فيشترط فيه شروطها وقد عدمت" زاعما أن ذلك مما صدر عن مجلس القضاة الذي نظر في القضية ، وقد عرفت ما في ذلك الزعم ، وعلى كل ، فكون اقرار الشرفاء الكنونيين ، من أبناء عمهم من آل كنون أنهم منهم واليهم ، وشرفاء مثلهم كونه شهادة صحيح لا غبار عليه ، ولكن ما عتب به عليه سواء كان منه أو من القاضي المنفرد بالحكم في النازلة وهو خصم لد ود للمعنيين بالامر ، باطل لا يلتفت اليه ولا يعوّل عليه، لأن الموجبات التي أدلى بها أولئك المدعى عليهم مستوفية لجميع الشروط المطلوبة في الشهادة المشار اليها بقول الزناتية :

اقرار آل كنون المستاريين شهادة تامة

شهادة معروف لمعروف ان جرت
على مثله والشيء معروف اقبلا

وهي كما يوجود نص البعض منها في كتاب الدر المكنون للعلامة المشرفي صادرة من أشراف بني مستارة المعروفين بالسين



والاسم معرفة كافية شرعا وفيهم من الفقهاء والعدول وطلبة العلم من تكفي شهادة البعض منهم في هذا المقام ، ومن يعدلون ويزكون وتقبل شهادتهم ، في الدقيق والجليل من الأمور ، وقد بينوا فيها مستندهم حسب النصوص الفقهية وتلقاها منهم العدول المبرزون المنتصبون للشهادة من قبل من يجب ، واداها القضاة المعينون من الجناب العالي رعاه الله ، فماذا يراد بعد ذلك وكيف يقال أنها شهادة عدمت شروطها ؟ اللهم ان هذا بهتان عظيم ، وعناد أثم وتهويل على غير المطلع للتأثير عليه ، وحمله على قبول ما يلقى اليه ، ولذلك لما لجأ المدعى عليهم الى الجدّ رحمه الله قال لهم ان خصمكم عنيد لا تنفع معه الحجج وكتب لهم تلك الرسالة التي حملوها الى مجلس القضاة ، فكانت القاضية عليه .

ومن الغريب أن ينقل هذا الكلام الملفق الفقيه المؤرخ السيد عباس ابراهيم التعارجي في تاريخه الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الاعلام ، أثناء ترجمة الجدّ ، ويسكت عنه تسليما له ، ولكن اذا علمنا أنه صهر الطاعن على أخته ، فهمنا سر ذلك التناسي وهذا فضلا عن انصهاره معه في الميول والاغراض، ومما ذكره الفقيه ابن ابراهيم في هذا الصدد ، أن الفقيه المفتي الشريف سيدي الحسين العراقي سرد عليهم بفاس 1326، وهي السنة التي أثيرت فيها قضية آل كنون على ما أشير اليه ، تأليفا له سماه صوارم المنون في قصع



من تقمص بالنسبة الشريفة للحاج محمد كنون ، وهذا المفتي معروف لدى العام والخاص، بسلوكه الذي ينحكر عليه اسم كتابه ، وينتقص النسبة الشريفة أي انتقاص، ومن أراد الوقوف على بعض حاله فليرجع الى مناقشة كانت قد جرت بينه وبين بعض كتاب مجلة الشهاب للشيخ عبد الحميد بن باديس الجزائري عندما نشر هذا الشيخ كتاب العواصم من القواصم للامام أبي بكر ابن العربي، وكتابه هذا هو أيضا من باب التضامن مع القاضي الذي كان مثالا في القضية ، لانهما من بيان واحد ، رحم الله الشيخ كنون اذ يقول :

وثق رجائي في رضا الله أنني
بخير الى كل امرئ غير طائل

## تتمات

(الاولى ) قرأت بخط الشيخ الامام في وريقة مستطيلة مثل غلاف احدى المصحف أبياتا من الرجز يظهر أنها من نظمه ، وقد أثبت بيتين منها في كتابه الدرة المكنونة ، وأبياتا أخرى في كتاب الزجر والإقماع فألفيت منها هذه القطعة ، لمناسبتها للنقاشرات تدمته وهي :

كم حازه قوم بالادعاء — وجرأة الكبر والاعتداء
وفي الحديث لعنة المنتسب — لغير من ولده بالكذب
وقد أتى تبرّ من نسب — كفر وان دق عن الهادي الأ...
فأوجب الشرع علينا الاتباع — فما لنا الا امتثال لا ابتداع
وفي المعاني تظهر السرائر — وتكشف العورات والدخائل

ومثل هذه الابيات قول الوالد رحمه الله ، مذيلا لبيت الشاهد النحوي المشهور ، ولا أدري من يعني بها :



(لنا الفضل في الدنيا على رغم انفكم — ونحن لكم يوم القيامة أفضل)
ففي هذه الدنيا بعلم نبثه — ونحمله ارثا به نتطوّل
وفي دارنا الاخرى بقرب ونسبة — من المصطفى لما يذاد المبدّل
وتضعيف أجر كالذي قد علمتموا — وأفضاله والفضل لازال يجزل
فلله ربي الحمد ثم صلاته — على أحمد ما فاح طيب ومندل

(الثانية ) يلزم على زعم القاضي عبد الحفيظ الفاسي في ما نسبه لمجلس قضاة فاس من أن السماع الفاشي لا يفيد في ثبوت النسب ، الا اذا كان مستفيضا اخراج عدد كبير من البيوت الشريفة ، من النسبة النبوية لاعتمادهم على السماع الفاشي من غير استفاضة ، يعني على تغاير مفهوميهما ولزوم اجتماعهما ، وقد علمت ما فيه وأحرى من ليس بيده شيء من ذلك وما أكثرهم ، والناس مصدقون لهم في ادعائهم النسب على القاعدة المقررة في هذا الشأن ، وبذلك يكون قد طعن في نسب جل شرفاء المغرب ، لأنهم باستثناء بعض البيوتات الشهيرة كلهم من هذا القبيل ، على أن بعض هذه البيوتات على شهرتها وعدم تطرق الشك اليها ، اذا تغربت عن موطنها ومحل اجتماعها فانها كثيرا ما تتعرض لعدم المعرفة ، وقد كان عندنا في طنجة ثلاثة أفراد من أشهر بيوتات الشرف في فاس ولم يكن الناس يعرفونهم أو يخاطبونهم بما يخاطب به الأشراف ، فكنت أنبّه عليهم وأعرّف الناس بنسبهم ، وأحدهم كان له صلة وخلطة كبيرة بشباب طنجة ، لانهم كانوا يتلقون منه أحد الفنون الذي له به معرفة جيدة ، ومع ذلك كانوا غافلين عن نسبه ، فلم أزل ألفت نظرهم اليه ، وأقرره لهم حتى عرفوه ، وصاروا يخاطبونه كما يجب ، وقليل من البيوتات الذائعة الصيت بالشرف بين الخاصة والعامة في سائر أنحاء البلاد مثل القادريين والوزانيين

الشهرة أمر نسبي

والعلويين وأشباههم ويعتبر شعب العلويين المتميزين باسم خاص شعروا بأن لقبهم غير كاف في التعريف بنسبهم على الصعيد العام ، فصاروا يضيفون نسب العلوي الى اسمهم الخاص ، والخلاصة أن الشهرة أو ما يعبر عنه بالسماع الفاشي أو المستفيض ، أمر نسبي في غالب الأنساب وأكثر ما يتحقق في البيئة الخاصة التي تحتضن أصحاب الأنساب ، وبه يعلم سقوط كلام الفاسي بحكم العرف كما هو ساقط بحكم الشرع .

الفاسيون من أولاد ابن جلون

( الثالثة ) ومما يلزم على زعمه المذكور أن يكون أهله وأهل الفاسيين عموما من أولاد ابن جلون البيت الشهير بفاس والمغرب على الشائع الذائع عند أهل فاس ، فان عامة أهل هذه المدينة يقولون بأن الفاسيين من أولاد ابن جلون وأما الشيخ سيدي عبد الرحمن المجذوب هو الذي عمرهم ، بتشديد الميم أي باركهم حسب المدلول العامي لهذه الكلمة ، فظهر منهم العلماء والصالحون ، وهم يشيرون بذلك الى صحبة الشيخ أبي المحاسن الفاسي للشيخ عبد الرحمن المجذوب ، وخدمته له وملازمته اياه ، وتخرجه على يده ، وذلك في مدينة القصر الكبير حيث يطلق على القادم منهم اليه لقب الفاسي ، كما يطلق على القادم منهم بفاس لقب القصري الذي يقال أيضا انهم حولوها الى الفهري وذلك بعد استقراره نهائيا بفاس ، وهذه الأخيرة أي تحويل القصري الى الفهري قالها لي الفقيه الشريف القاضي سيدي محمد ابن ادريس بن رحمون ، والحقيقة أنني استبعدتها ولكنه قال لي :



وماذا فيها غير تصحيف القاف فاء والصاد هاء وهما على صورة واحدة ؟ ثم أكد هذا لي الشريف الأستاذ المؤرخ سيدي ادريس بن الماحي الادريسي القيطوني . وعلى كل حال فاللازم على قول الطاعن هو الأمر الأول اذ هو الفاشي المستفيض .

وبالنظر الى ما عليه أسرة ابن جلون من النباهة والنبل والعراقة في العلم والرياسة منذ ما بعد الألف الى الآن ، فان التشابه بينها وبين الأسرة الفاسية قوي جدا الا ما تنفرد به هذه الأخيرة من النسبة الفهرية على أن هذا انما هو احتمال يلزم على قول السيد عبد الحفيظ الفاسي فيما زعم أنه صدر عن قضاة فاس من أن السماع الفاشي لا يفيد الا اذا كان مستفيضا ، وبالطبع فانه لا يقبله بالنسبة اليهم على رغم استفاضته ، نعم يبقى الكلام في الفهرية الفاسية وهذا موضعه في الباب الآتي اتصالا .





في رد سبابه ونحشه وأكله للحوم الأموات ونهشه

لم يكتف القاضي عبد الحفيظ الفاسي بما كتبه في الجزء الأول من كتابه المدهش المطرب ، أثناء ترجمته للعلامة الشيخ محمد فتحا كنون المدعو كنيون على سبيل تصغير من الطعن الوقح في نسب آل كنون ، بل انه عاد فعلق على ذلك في آخر الجزء الثاني من كتابه المذكور تعليقا ثانيا ملأه قذفا ووقيعة في عرض أفاضل هذا البيت من العلماء المشهود لهم بالديانة والورع وتقدم الصدق في التقوى والنسك ، مستصرخا ومستظهرا بأسماء عديدة من أهل العلم والعدول وغيرهم في تأييد موقفه العدائي الذي زاده في هذا التعليق تأكيدا ، وأصبح هو الذي يملي عليه نيكتب بحيث لا يشترى أحد في أن له ثورة عند هؤلاء الناس ، وما من ثورة الا ما ظهر عليهم من نهضة العلم والعمل والدعوة الى الكتاب والسنة ونصح العامة والخاصة ، وبث المعرفة الصحيحة والتزام سلوك طريق الحق ، مما جمع القلوب على محبتهم وتعظيمهم وجعل الناس يقبلون عليهم ويأخذون بقولهم في الحوادث والمنكرات وما عليه الولاة المتصدرون في الوقت بجاه ونحوه من الظلم والظلمات ، فالصالحون منهم من كل شيطان أخرس يحادي بالطبع من يجاهر بحق وينصح بصدق ، ولا يكتم مما علمه الله شيئا ، كالشيخ أبي عبد الله كنون وأخيه الفقيه المحدث سيدي التهامي ، ولذلك تركزت عداوتهما في نفس الطاعن ومن على شاكلته ، وسيفصح عنها في كلامه الآتي

يني · من ذلك ، فلنتتبع خطواتـه واحدة بعد أخرى .

استهل الطاعن تعلقيـه هذا بقوله : " اعترض بعضهم على ما ذكرته في ترجمة المذكور " يعني العلامة سيدي محمد فتحا كنـون " من الكلام على نسب آل كنون وانهم ليسوا من الاشراف وقال انني تجازفت (كذا) في ذلك وأغفلت ما بيدهم مـن الرسم القديمـة وهو اعتراض لا سبب له الا عدم الانصاف وعدم تأكيد الحق ، وليس ذلك من شأن أهل العلم ، والحال أنني ما تجازفت (كذا) بل تكلمت بالعلم وأوردت الحجـة الصحيحة حسبمـا يعترف بذلك من يقف عليه من أهل العلم والذيـن لا غرض لهم ، أما الرسوم التي ذكر أنهـا بيدهم فهي الحجج التي ذكرت تمـة ، ان قضاة فاس تصفحوها عن الأمر الشريـف وأبطلوهـا بما هو مبين في كلامـي ، وان على المعترض أن الرسوم التي ذكرت ليسـت هي التي أبطل قضاة فاس بل هي غيرها ، فلا تكون حينئـذ قديمة ، لأنه لو كانت بيدهم رسوم قديمـة تشهد لهم بالشرف لأدلوا بها حين أعذر لهم نقيب الاشـراف السيد عبد الله البدراوي عام 14 وأجـلهم ليأتوا بما ينفعهـم في دعواهـم ، ولما أشهـدوا على أنفسهم أنه لا حجة عندهـم ولأدلوا بها ثانيا حين صدور أمر السلطان المولى عبد الحفيظ لقضاة فاس بتصفح حججهم ، فدل عدم ادلائهم بها أنها ليست قديمة ، وانما اختلقوها الآن أو لا وجود لها أصـلا ، وانما تجازف (كذا) المعترض فذكر ذلك بدون مستند والغالب على الظن أنه اعتمد على قـول البعض منهـم ، فذكر ذلك لأن أهل العلم لا يكذبون في نسبهـم ، فأحرى في نسب غيرهم ، قال تعالـى



" انما يخشى الله من عباده العلماء " وأول ما يقـال على هذا الكلام أنه يرد على صاحبه بنفسه ، فما دام هنـاك معترضون عليه فيما اقتحمـه من هذا الهجوم الآثم علـى آل كنـون ونسبهـم ومنكرون لمجازفته في ذلك ، فقد أبطـل ما زعمـه من أنهـم مدعون للنسب الشريف مترامون عليه ، ولـم يعرف لهم ذلك من قبل ، ولا عهده الناس منهـم فما عـدا مما بدا ؟ . اذن فالناس أو بعضهم على الأقل يعرفون شرفهم ونسبهـم ، وينكرون على من يتجاهـله ويطعن فيه ، وفي آخـر كلامـه في هذا الاعتراف الصادر رغما عنه ، يفهم أن هذا المنكر عليه من أهل العلم لأنه قال ان أهل العلم لا يكذبون فـي نسبهـم فأحرى في نسب غيرهم ، فسبحان الله الذي ينطـق الجاحد بما يبـين جحـوده وينقله ، واذا كان هذا هو قـول الفاسي هنا فلمَ تنكر له وهو يطعن في نسب آل كنون من أهل العلم المجمع على صلاحـهم وتقواهم ويكذبـهم ويجرحهم حسبمـا تقدم له ويأتي قريبا ، أم أهل العلم عنده لا يكذبون في نسبهـم اذا كان لا يحمل لهم إحنة وبغضا ؟ واذا كانوا من هؤلاء الذين يبغضهم ويحنق عليهم فانهـم يكذبون ؟ ان هذا الكـلام يكاد ينطق بما عليه صاحبه من الشهوة والغرض والنية السوء والقصـد الدنـيء .

أما كلامـه عن الحجـج والرسوم من انها اذا كانت التـي تكلم عنها سابقا فقد أبطلهـا قضاة فاس ، واذا كانت غيرهـا فانها مختلقة ، فلا نتعرض له الا ببيان ما فيه من السفسطـة ، اذ زعمـه أن قضاة فاس قد أبطلوا تلك الرسوم ، سبق لنا الكلام



عليه ، وبيان ما فيه من تهافت وبهتان ، فلا نعود اليه ، ولكـ[ـن] قـوله انها اذا كانت غيرهـا فهي مختلقـة ، فهو دليل جـ[...] وتقوله لما هو مردود عليه ، فهب انها جديدة لم تكن في الحجـ[ـج] السابقة التي ادلوا بها من قبل فلماذا تكون مختلقة ؟ وكيف تكـ[ـون] مختلقة وهو لم يطلع عليها ؟ ولماذا لم يقل هذا الكلام للمعتـ[ـرض] عليه وينظر جوابه له ما هو ؟ اما تساؤلنا لماذا تكون مختلقة فلأن[...] يلزم عليه أن كل من يقوم بحجـة جديدة لم يتمكن من اثباتهـا قبـ[ـل] تكون حجـته مختلقة ، وذلك في هذا الباب وفي غيره من الابـ[ـواب] مع أن هذا الباب وهو النسب لا تعجيز فيه كما تقدم ، فمهما أمكن اثاقة حجـة عليه كان ذلك من حقه ، وأما تساؤلنا كيف تكون مـ[ختلقة وهو] لم يطلع عليها ، فهو من أعظم الشواهـد على مجازفته كما قال له ا[لمعترض] عليه وأنه يلقي الكلام على عواهنه ولا يفكر في صحته أو بطلانه ، [فاذا] كان كذلك فكيف يعتمد قوله أو يعول على شيء ممـا تكلم به ؟ [...] تساؤلنا لماذا لم يقل هذا الكلام للمعترض عليه وينظر جوابه ما [هو] فذلك ليعرف على الأقل من جوابه هل هذه الحجج هي ما سبـ[ـق] أن أدلوا به أو غيرهـا وما نظر المعترض فيهـا ، لكنه لغلبة الهـ[...] عليه ، وتمزق اعصابه مما سمع من هذا المعترض لم يطق أن يسـ[...] كلمة الحق التي يجحدهـا ، ولم يسبق ولو لدقائق معدودة حتـ[ـى] يتبين حقيقة ما عند الرجل فلا يخبط هذا الخبط المجنـون ويضـ[...] معه الى الاعتذار اليه في الظاهر وهو في الواقع يتهرب من النـ[...] حتى على سبيل الاحتمال بأن تلك الحجـج عاطلة فيقول ، والغالـ[ـب] على الظن أنه اعتمد على قول البعض منهم ، فذكر ذلك لأن أهل [العلم] لا يكذبون في نسبهم الى آخر ما سبق فهل هناك مراوغة بل سفـ[...]



من هذه ؟ ويتابع القاضي عبد الحفيظ الفاسي هجومه فيقول باثر ما تقدم عنه : " ولا بأس بذكر ما راج في قضية آل جنـون منـذ افتـروا على الله تعالى بالانتساب للجناب النبوي الى الآن ليعرف القراء الحقيقة ولا يغتروا بكل من يتكلم بدون حجـة ، فنقول : المعروف المتواتر عند اهل فاس قديما وحديثا أن آل جنون ليســوا من الأشراف بل من العوام البلديين بفـاس ولا دار لهم سواهـا ولا قبيلة يرجعون اليهـا ، وأول من ادعوا ذلك منهم هم اخـوة الشيـخ أبي عبد الله محمد بن المدني جنون صاحب الاختصار وقرابته فـي حياته الا أن ذلك كان بينهم سرا ، اذ هو عصر التأسيس عندهم ، ولا محالة أنه كان موافقا لهم على ذلك اذ لا يمكن أن يتجـرأ اخـواه وهما ملازمين (كذا) له على التظاهر بذلك بـدون موافقته ورضاه وما شهد من شهد لهم من العامة بشرفهـم ، وما أقـرّ من الشرفاء الكتونيين أهل الجبل بأنهم من أبناء عمهم الا تزلفـا اليه وارضاء له وعملا باشارته ، وانما منعه من اظهار الموافقة خوفـا (كذا) على منصبـه ومركزه الذي كان حصـل عليه عند العامـة وطلبة العلم باجتهاده في العلم وتقشفه وانكاره للبدع واعتراضه علـى الولاة وسبهـم في المجالس العلميـة والتباعد والانقباض عنهم والوقيعة في علماء عصره الذي (كذا) أوقعه في كل ذلك طبعه السوداوي وحدته المفرطين (كذا) فلو ادعى ذلك بنفسه لجعل لخصمائـه من أهل العلم والسياسة طريقا للانتقام منه ، ولسقط من عين العامـة فضلا عن الخاصة " ونلاحظ قبل كل شيء الاضطراب الذي كان عليـه الفقيه الفاسي وهو يكتب هذا الكلام ، مما اداه الى اللحن غير مـا مرة وتفكك العبارة في يديه ، بحيث تفقد ارتباط بعض الفاظها ببعض

وما ذلك الا لما كان يختبر في نفسه من حسائك العداوة والبغض والضغينة على آل كنون عامة وفضلائهم خاصة ، وبذلك لم يعد يضبط أعصابه ، ولا يمتلك زمام القلم في يده ، وغاب عنه شعور المسؤولية فيما يقول ويكتب ، وخفيت عليه تبعا لذلك حتى قواعد العربية البسيطة ، فوقع في اللحن والركاكة من حيث لا يشعر، وهي حالة يرثى لها والأمر لله .

ولعلنا في غير حاجة الى ابطال قوله المعروف المتواتر عند أهل فاس قديما وحديثا الى آخره، فانا قد سبق لنا ما فيه الكفاية لابطاله ، وهو أن المعروف المتواتر عند اهل فاس وغيرهم لا سيما أهل العلم منهم ، أن آل جنون شرفاء أدارسة لا طعن فيهم ولا ريبة في نسبهم ، وأن النسابة يجمعون على ذلك ، وقد ذكروا في شجرات الانساب الشريفة ودواوينها من غير أن يستثني منهم فريق أو جماعة بفاس ولا بغيرها حتى جاء الفشيلي وكتب ما سبق عدمه ونقضه لفظا بلفظ وجملة بعد جملة منا ومن غيرنا حسبما تقدمت الاشارة اليه في المقدمة التي خصصناها به ، فلا عود اذن ولا اعادة لما سبق ، وانظر قوله انهم من البلديين مع ما تقدم له من أنهم من البربر وما فيه من التناقض ولعله تمثل ما يقوله عامة أهل فاس في أولاد الفاسي وأصلهم حسبما ذكرناه في التتمة الثالثة من الباب السابق فاراد أن لا يخلي كتابه من مثل ذلك في حق آل كنون تدعيما لطعنه في نسبهم الشريف.

أما قوله " وأول من ادعى ذلك منهم اخوة الشيخ " فانه مردود بان الادعاء يكون في شيء غير معروف ولا متقرر عند



أحد من الناس، وشرف آل كنون هو بخلاف ذلك معروف وثابت بالحجج القوية واجماع النسابة على صحته فلو قال أول من أعلنه أو أشهره أو عبارة أخرى مؤدية لهذا المعنى لكان قارب الصواب ولم يتورط فيما تورط فيه مما سيلقى جزاءه يوم العرض والحساب ، وهذا على وفق ما بيناه من أن أصل آل كنون بفاس من بني مستارة فهم الوارثون عليها وربما يكون بعض الناس لا يعرف نسبهم وشرفهم فاعلانه واشهاره حينئذ مما يجب على المنصفين ولا سيما علماؤهم وهو ما كان .

ثم انه اتبع قوله ذلك بهذا الاستثناء الغريب (الا أن ذلك كان سرا بينهم ، اذ هو عصر التأسير عندهم ) ولا ندري كيف يكون الادعاء سرا وكيف أمكن اطلاع المنكر عليه اذا كان كذلك ؟ ولكن صاحبنا لا يزن ما يقول ، فلذلك تصدر عنه هذه المفارق التي تبعث على الضحك لمجافاتها للمعقول ، وهو يردف قوله هذا بعبارة أبعد منه في الغرابة وهي قوله " اذ هو عصر التأسيس عندهم " وأي تأسير هذا ؟ وما هي العلة بين الادعاء سرا وهذا التأسيس ؟ ان الرجل كما قلت آنفا يتمثل تاريخ الاسرة الفاسية التي ينتسب اليها ويريد أن يطبق ذلك على آل كنون فيفضح نفسه على حين أن ذلك التطبيق لا يصح ، وسنخصص لهذه القضية فصلا مستقلا نبين فيه عصر التأسيس بالنسبة للفاسيين قوم الطاعن .

ثم يقول اثر ما تقدم بالحرف : " ولا محالة أنه كان موافقا لهم على ذلك ، اذ لا يمكن أن يتجرا اخوه وهما ملازمين (كذا ) له على التظاهر بذلك بدون موافقته ورضاه " وهو يتكلم هنا



على الشيخ الامام أبي عبد الله محمد بن المدني كنون وكونه عالما بنسبه، محققا له، موافقا لذوي قرباه على انتمائهم للشرف، واعلانهم به هو مما لا شك فيه لأنه اذا لم يعلمه هو فمن يعلمه ؟ واذا كان على علم به ، وتحقق به ، فكيف لا يوافق أهله وقرابته على اظهاره وا[...] لكن العجب هو قوله : " اذ لا يمكن أن يتجرا أخواه وهما ملازمين (كذا ) له على التظاهر بذلك بدون موافقته ورضاه " فالشيخ ك[...] له ثلاثة اخوة لا أخوان ، وكلهم تأخروا عن تاريخ وفاته ، بما لا يـ[...] عن 30 سنة ، وهذا المؤرخ النسابة ، لا يحقق حتى هذه الجز[...] فيقول : " اذ لا يمكن أن يتجرا أخواه " وحقه أن يقول اخوته بالجـ[...] لأنهم ثلاثة ، وذلك بقطع النظر عن اخواته الاناث ومن أربع ، و[...] كان ينتسب للشرف ويحفظ نسبه ، كما تلقاه عن أبيه وذويه ، وفـ[...] الاخوة المذكورين أخوه العلامة المحدث سيدي التهامي ، وهو[...] حجة في هذا الباب ، يحرز ما يقول ، ويضبط ما ينقل ، والعلماء السيد عبد الحفيظ الفاسي لا يكذبون في نسبهم .

ويقول الفاسي بعد ذلك : " وما شهد من شهد لهم من الـ[...] بشرفهم ، وما أقر من أقر من الشرفاء الكنونيين ، أهل الجبل ، بأ[...] من أبناء عمهم ، الا تزلفا اليه وارضاء له وعملا باشارته " وهذا ا[...] بما فيه من تجريح لجمع غفير من الموثقين والاشراف ، هو في عهد الطاعن وعليه اثمه ، لا سيما وفيهم من أهل العلم ورجال الخيـ[...] والصلاح عدد لا يستهان به ، ولا يعتري أحد في عدالتهم . ومـ[...] جهة أخرى يبين عناد الطاعن وعماه عن كل الحجج والبراهين تشهد لصحة نسب آل كنون ، ومعرفة الناس لهم بالشرف .



ثم يقول متصلا بما سبق : ( وانما منعه من إظهار الموافقة خوفا (كذا) على منصبه ومركزه الذي كان حصل عليه عند العامة ، وطلبة العلم باجتهاده في العلم وتقشفه، وانكاره للبدع واعتراضه على الولاة) الخ

ونقول عليه : من الذي قال إنه امتنع من إظهار الموافقة على انتساب إخوته وقرابته للشرف ؟ وهو الذي كان معتنيا بتقييد نسب آل كنون وتمييز فرقهم ، وقبول مخاطبة الناس له بذلك، كما في استفتاء لأحد الاعلام موجه اليه، وفيه من جملة ما حلاه به قوله : (موطأ الكنف سلالة الشرفاء ) وهذا الاستفتاء ثابت بنوازله المطبوعة، وأصله بيدي الآن . ثم كيف يوفق الطاعن بين قوله فيما سبق، انه الذي أوحى لقرابته بذلك، وقوله هنا إنه امتنع من الموافقة على انتمائهم ؟ لا سيما مع تعليله السابق بأن ذلك كان هو عصر التاسير عندهم ؟ فأي تاسير يبقى إذا صدمه زعيمهم ورئيسهم وامتنع من الموافقة عليه ؟؟ بان افعال العقلاء تصان عن العبث، ولا عبث أكبر من أن يقول الشيخ لاخوته وذويه أظهروا نسبكم وأعلنوه حسبما ادعى الطاعن ثم يمتنع بعد ذلك من موافقته على ما أمرهم به، ودفعهم اليه بزعم الطاعن؟؟ اللهم ان صاحبنا قد اختل منطقه ، وبان تناقضه ، فوجب نبذ كلامه، ورده عليه ومعاملته بما قال الامام الزقاق، رحمه الله (فيخطأ الذي للنفي يبغي توصلا) ...

ثم العجيب في كلام هذا الطاعن المتنطع الجهول هو قوله : إن ذلك الامتناع من موافقته لاترلمه على اعلان نسبهم، واشهاره بعد الامر لهم بذلك انما كان " خوفا على منصبه ومركزه الذي حصل عليه عند العامة، وطلب العلم باجتهاده في العلم ، وتقشفه ، وانكاره للبدع ، واعتراضه على الولاة" فهل من كان كذلك يساوره خوف على

منصب أو مركز؟؟ وهل هو الذي أنشأ هذا المنصب أو المنصب هو منشئه؟ وهل من يتصدى للاعتراض على الولاة، وانكار البدع مع الاجتهاد في العلم والتقشف، يهمه منصب أو مركز؟ انما ولاه اياه الله عز وجل، وليس للخلق فيهما يد، ولا لاحد عليه فضل أو منة فيهما؟ ان المستقر بهذا ذو لانه ألف الجري وراء المنصب والتعلق بالاذيال للحصول عليه، وبذل الدين والخلق للاجانب والمستعمرين، في سبيل الاحتفاظ بالمنصب الذي هو القضاء من آخر رتبه، واكثر الوقت بالبادية (1). فهل يقيس منصب العلم والاصلاح والنصح للامة عامتها وخاصتها، والوقوف في وجه الظلمة والمتسلطين على الضعفاء والمسحوقين من جماهير الشعب بذلك المنصب العظيم الذي لا يوليه أمير ولا سلطان، ولا يباع ولا يشترى بحال، ولا يحرم من الفروع، بل هو كما قيل فيه عن حق ويقين:

قل لملوك الارض تجهد جهدها

فذا الملك ملك، لا يباع ولا يشترى

يقيسه بمنصبه الضئيل الهزيل الذي يخاف عليه بكرة وعشية، ويداهن للاحتفاظ به أحقر الولاة وأقذرهم، فلاحول ولا قوة الا بالله...

وعلى كل حال، فقد كاد يفصح بأسباب عداوته، هو ومن لف لفه للشيخ كنون في هذه العبارة، فلنعدها مع ما بعدها، ليتبين الصبح لذي عينين. يقول القاضي الناسي عن الشيخ كنون: (انما نقمه من اظهار الموافقة خوفا (كذا) على منصبه ومركزه الذي كان حصل

××××××××××××××××××××××××

(1) ومن ذلك حرصه هو وصهره القاضي التمارجي على الحضور بيعتي ابن عرفة، مع أنهما كانا غائبين، وما ذلك الا للمحافظة على المنصب والتقرب الى المتآمرين المأمورين بالحزب الحزبي.



عليه عند العامة والمية العلم، باجتهاده في العلم وتقشفه وانكاره للبدع واعتراضه على الولاة وسبهم في المجالس العلمية والتباعد والانقباض عنهم والوقيعة في علماء عصرها الذي اقحمه في كل ذلك (كذا) طبعه السوداوي وحدته المفرطين (كذا) فلو ادعى ذلك بنفسه لجعل لخصمائه من أهل العلم والسياسة طريقا للانتقام منه ولسقط من عين العامة فضلا عن الخاصة)

هنا يكمن السر في عداوة القوم للشيخ الامام محمد كنون. ان العهد قد بعد جدا بظهور عالم في المغرب والبلاد الاسلامية عموما من هذا القبيل. عالم مصلح، يعرف مهمته ويقوم بها خير قيام، عالم على سنن الائمة الناطقين بالحق، الذابين عن الشريعة الاسلامية باللسان والقلم والحال، عالم من ورثة الانبياء، اتخذ العلم وسيلة للدعوة الى الله وصراطه المستقيم ولم يجعله وسيلة للاثراء، ومواطأة الظالمين على ظلمهم. انه عالم جاد، ومصلح حقيقي، ومجدد من الذين يبعثهم الله على رأس كل مائة سنة، ليجددوا لهذه الامة دينها كما في الحديث

ولنستعرض مع المؤرخ النسابة، والطاعن المتطلع، قائمة اسماء العلماء المعاصرين للشيخ، فهل كان فيهم الأشالح مع الولاة الظالمين الذين يداهنون عنهم، وارتابوا في بيته لا يعنيه من الامر شيء، وان كان يدرس العلم وعلى جانب من الصلاح لا ينكر؟

لقد كانت دعوة الشيخ كنون الى اتباع السنة ومحاربة البدعة قوية صارخة، بحيث اشتهر بها، وعرفت مواقفه فيها ضد أصحاب



الطرائق المبتدعة، والطوائف الضالة، وكان صاعقة عليهم لا يفتأ يندد بهم، ويشنع عليهم، وينتقد أحوالهم، ويبرز مخالفتهم للكتاب والسنة، ومحاداتهم لله والرسول، بما يرتكبونه من الفسوق والمروق، ويتظاهرون به من الولاية والصلاح، حتى انه كان اذا رأى أحد المتفقرة واضعا السبحة في عنقه، نزعها منه بيده، ونكر عليه هذا التظاهر، وقال له: اذا كنت ذاكرا، فلا تعلن لنا عن نسك، وان السلف الصالح لم يثبت عنهم شيء من ذلك. وربما نزل عن الكرسي وقصد الى من لمح عليه التلبس بمنكر من المنكرات، فغيره بيده، ورجع الى مجلسه، وابدأ وأعاد في ذكر ما ورد في البدع والمحدثات، وما أعد لاصحابها من العقاب وعذاب النار وكان اذا مر بمكان تقام به الحضرة، كما يسمونها، وهي الرقص حالة الذكر، أفرغ عليه الماء لتطهيره، وقال انه تنجس بهذه العبادة البدعية، لأن اول من فعلها هو السامري لعنه الله.

وألف في تحريم السماع كتابه الشهير المسمى: (الزجر والاقماع بزواجر الشرع المطاع، لمن كان يؤمن بالله ويوم الاجتماع عن حضور آلات اللهو والسماع) وكتابا آخر سماه (نزهة الالباب والاسماع في التحذير من رقص أهل الذنوب والابتداع) ولكنه لم يكمله، على ان كتبه الاخرى كلها حافلة بهذه الدعوة. وقصته مع أحد طلبته وهو العلامة شيخ الجماعة سيدي أحمد ابن الخياط شهيرة وذلك انه تخطفته احدى هذه الطرق، فكتب الشيخ الى القاضي يقول له: ان صاحبنا طالبا ظهرت نجابته، وجادت قريحته



وأصبح طلب العلم في حقه واجبا عينيا لا كفائيا، وقد تخطفته احدى الطرائق المبتدعة، فيجب إجباره على الرجوع لطلب العلم والاشتغال بما هو أنفع له وللمسلمين مما وقع فيه، وأنتم أولى بنصحه ورده الى الصراط المستقيم. فهل عرف في التاريخ من يحمل الناس على طلب العلم بقوة السلطة؟؟

وقام الشيخ أيضا بدعوة أخرى كان لها وقع عظيم في أوساط الولاة والمترفين، وهي قوله ببطلان الاسترقاق، على ما كان عليه من اختطاف بنات القبائل، وأبنائها الصغار، والسوادين على العموم، وبيعهم على أنهم أرقاء، والتسري منهن أي نكاح اناثهم بملك اليمين، مصرحا بأن هذا النكاح فاسد، وأن ما نشأ عنه من ذرية، وما يبنى عليه من أحكام الرقيق كله باطل لانه واقع في غير موقعه، ومنزل على خلاف ماورد فيه، وأن من شاء السلامة والاستبراء لدينه وعرضه، فعليه أن يعتق الرقيقة من هذا القبيل، ويستبرئها، ويعقد عليها بنكاح شرعي صحيح، ولا يصح أن تكون زائدة على الاربع التي أحلها الشرع والا كان نكاحها زنى. يقرر ذلك في مجالسه العلمية، ويجهر به وينكر على من يفعله أشد الإنكار... وقد ضاق بذلك أبناء الاماء ولا سيما الكبراء وذوي السلطة، التي كانت تعج دورهم وقصورهم بالإماء المستولدات، والبنين والبنات المتكونين من هذا النكاح الى حد أن استدعي الشيخ من لدن والي مدينة فاس، وهو السيد ادريس السراج، وبلغه استياء أولي الامر من هذه الحملة التي تمسهم في أعراضهم ودينهم، وأنه يجب أن يكف عن ذلك، وليسعه ما وسع غيره من أهل العلم، فبين له الشيخ مدرك هذا الحكم، وأدلته من الشرع وأن هؤلاء المسترقين مسلمون معتدى عليهم بالغصب والاغتصاب وحق

أولي الامـر أن يغيروا هذا المنكر، ويمثلوا في أنفسهم ، ويأمروا غيره
بالامتثال ، لقوله تعالى . (انما كان قول المومنين اذا دعوا الـى اللـ
ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا .) فجحل الوالي يناقش
فأغلظ له الشيخ القول ، ورد عليه بأن العلم ليس شغله . فقال لاعوان
خذوه للسجـن . فقال له الشيخ : هذا شغلك !!

وما أن شاع خبر سجنه في المدينة ، حتى عم الاضطراب ، وخصوصا
في أوساط العامة والعمال من الدباغين والاسكافيين والحراريين والنـ
وغيرهم ، وقاموا بمظاهرة عظيمة ، وقصدوا القصر الملكي ، ولما أخبر السلطـ
بالامـر ، أمر بتسريح الشيخ في الحال ، وكان عالم فاس الشهير سيدي
ابن سودة ، ممن استنكر سجن الشيخ ، واتصل بالوالي السراج ، وطلب
تسريحه فورا . وهكذا خرج الشيخ من السجن ، وحمل على الاعناق
الى بيتـه معززا مكرما ، ووبخ الوالي لتسرعه ، وانتقامه لنفسه ، وصـار
الوفود تتوارد على الشيخ من مختلف الطبقات مهنئـة له ، شادة أزره ،
واصبح أقوى شكيمـة ، وأصلب عـودا مما كان عليه قبل ، لما رآه من تنا
معه ، ومناصرة له من جميع الناس .

ودعوة ثالثـة كان للشيـخ فيها قدم الصدق والانفراد برفـ
رايتهـا في وقتـه ، وهي الاعتراض على ظلمـة الولاة ، وانكار أعمالهـ
وانتقاد تصرفاتهـم بكل صراحة وغلظة وتشنيع . وحسبـك برسائله
السلطان في ذلك كالرسالة التي كتبها في الوزير عبد الله بن أحـ
ابن موسـى ، وسمـاه فيها "عبقل" يريد عبد ضل بادغام الدال
الذال بعد قلبه ، قائلا : حاشا لله أن يكون هذا عبدا لله . والر
التي كتبها في الخليفة الرايس الذي كان مكلفا بالتجنيد بفاس وسـ
"نصيحـة المحب المشفق السائس في وجوب عزل الاخـس النجـ



مثل الرايس" وقد بناها على ما كان يفعله المذكور في أمر التجنيـد
من تسريح أبناء الاغنياء الذين يفتدون منه بالمال ، وقصر التجنيد علـى
أبناء الفقراء وطلبة العلم وما الى ذلك . وغيرهما من الرسـائل التـي
تتناول سياسـة الدولة ، وتعلن باستنكار ، ما يعتورهـا من جنف وجور .
وهذا الى رسالته في تكفير أصحاب الحماية ، وفيهـم من ذوي البيوتا ت
والروساء والاعيان من يخشى شره ، ولكنه كان لا يخشى في الله أحدا .

ولاشـك أن واحدة من هذه الدعوات الثلاث كانية لتمالـؤ
الطغاة وذلادلهـم على الشيـخ كنـون ، ورميه عن قوس موتـرة ، سواء
في دينـه أو عرضه أو نسبه ، لأن هذه الطابـقة من الناس أعداء التغييـر
في كل مجتمع وأعداء من يدعو له . والحاطبون في حبلهم من علماء السوء
أكثر عداوة لمن يدعو للاصلاح ، ولاسيما اذا نجـح في دعوته ، ولو بتنبيه
الناس الى تقصيرهم ، وعدم أدائهـم للامانة . والتاريخ حافل بأخبـار
الدعاة الاسلاميين المخلصيـن وأعدائهم المتحاملين عليهم من الـولاة
والعلماء الخائنين لرسالتهم ، المويدين للظلمة المجرمين . فقد سجـن
شيخ الاسلام ابن تيميـة لدعوته الى السنة ، وقتل العلامـة السيـد
عبد السلام جسوس لعدم موافقته على ديوان العبيد الذي أحدثه السلطان
مولاي اسماعيل . وطعن في نسب الشيـخ محمد رشيد رضـا ، صاحـب
المنـار لدعوته الاصلاحيـة والقائمة طويلة ، فلا داعي لتتبعهـا .

والمهم أننا وضعنا يدنـا على الداء الكميـن الذي كان يحرك
خصوم الشيـخ كنـون وأخيه وأهل بيته ، وهو داء الحسد الذي لا دواء له

كل العداوات قد ترجى مودتها الا عداوة من عاداك من حسد

والغضب والانتقام لطرائقهم وطوائفهم ، وقد قال السلطان مولاي عبـد
العزيز لصديقنا الاستـاذ الدكتور محمد تقـي الدين الهلالي : ان الشيخ



كنون ، بلغ من النفوذ لدى العامة ما جعلهم ، بحيث لو أمرهم
بالخروج على السلطان لفعلوا . وقد قضى حياته وهو يدعو لهذا
الذي تدعو اليه ، يعني محاربة البدع والطرقية ، ولكنهم لـ
يستجيبـوا له في ذلك . أضف الى هذا وذاك مواجهة السلطـ
وأعوانهـا بما يكرهون سواء في سلوكهـم الشخصي كالتسري أو نـ
سياسيتهم وطرق حكمهم ؛ وكل هذا مأخوذ ومفهوم من عبارات الطا
في الذلكـة الخاصة بالشيخ ، والتي أفرغ فيهـا كل ما يحز في صدر
من ضغينة وعداوة جاوزا حدود اللياقة وآداب النقد ، وأركباه مركبا
وعرا فحملاه علـى الكذب وأديا به الى الشتـم ، في حين تبجحـ
بالانصاف وتأييد الحق ، فهل من المعقول قوله وهو يصف المكانة التـ
بلغهـا الشيـخ عند العامـة وطلبة العلم : انه بلغها "باجتهاد
وتقشفه وانكاره للبدع واعتراضه على الولاة وسبهـم في المجالس العلـ
ان السب سلاح العاجـز ، ولم يكن الشيـخ عاجزا عن تأييد ما يد
اليه ، اللهم الا اذا كان ما يسوقه من أقوال الكتاب والسنة في الو
الظلمة والفسقـة ، وما أعد الله لهم من العقاب وسوء العذاب وما و
به الرسول صلى الله عليه وسلم من الأوصاف المنفرة منهم والمكرهة لهـ
سبا في العين لذلك يرجع الى من صدرت عنه تلك الاقوال وهو كفر
لا ريب فيه ، على أن السب قذف وهو مواخذ به في الشريعة والقانو
فكيف يرتكبه الشيخ ولاسيما في المجالس العلمية كما قال الطاعن ؟
كان أبناء أولئك الولاة واخوتهـم وكثير ممن يمت اليهم بصلة ما ، يحـ
يحضرون مجالس الشيخ ملازمين له متهافتين عليه مع أبناء الفقـ
والطلبـة ومختلف طبقات الناس ، وهم لو سمعوا سب أقاربهم وآبائـ
لنفروا منهـا ولابلغوا عنها من يعنى بها ، فمقالة الطاعن هذه مرد



عليه بكل وجه ، وباعثها أولا ، هو النيل من الشيخ بكل وسيلة ،
ثم القياس على نفسه لانه سبابة همازة لمازة ، لا يسلم أحد مـن
لسانه الطاويل يتحاماه الناس ، ويتقون شره بما أمكن ، فحسب أن الشيخ
مثله ، وشتـان ما بين اليزيدين .

ومثل هذه المقالة في تلك العبارة قوله : " والوقيعة في علماء
عصره " وعلماء عصره قد ميزناهم في كلمة صادقة ، فمن كان منهم مالئا
مع الظلمة متبعا لهواه غير قائم برسالة العلم فانه يستحق الوقيعة والتحذير
والتحامل عليه ولكن بدون تعيين ولا تشخيص ، والا كان ذلك سبا
وفيه ما قلناه في شأنه بحق الولاة ، ومن كان قابعا في بيته قائما بتدريس
العلم مقتصرا على نفع طالبيه ، مع التزام الجادة وعدم الانحراف عـن
سواء السبيل ، فهذا لا يمكن أن يتعرض له الشيخ لانه قائم ببعض ما يجب
عليه ، وليس كل الناس قادرين على أداء جميع الواجبات ، وخصوصـا
واجب الأمر والنهي ، ومجابهة الظلمة وانـكار أحوالهم ، فالطاعـن
لا يحقق ما يقول وانما يرمي بالكلام في وجه القارئ ولو كان من غيـر
المعقول ، استخفافا به واستبلادا له ، وبذلك يرجع عليه ويكون حجـة
ضده .

أما قوله مؤسسا على ما قبله : والوقيعة في علماء عصره الذي
أتمه (كذا ) في كـل ذلك طبعه السوداوي وحدته المفرطيـن
(كذا ) فلا ندري مم نتعجـب منـه أمن لحنه وركاكـة تركيبـه
أم من وصفه لطبع الشيخ بالسوداوي ؟ وكيف عرف ذلك وهو لم يدركـه
ولا يقدر أن يدعي أنه من علمـاء النفس يحلل الطبائع ويحكم عليها ،
فيا للوقاحة وقلة الحياء !! وأما الحدة في الدين فهي ممدوحة ووري
فيها حديث ، فالطاعن أراد أن يذم فمدح من حيث لا يشعـر .

وأذكر هنا للمناسبة حديثا جرى بيني وبين الأخ العلامة الشريف سيدي الجواد الصقلي ، فقد قال لي عن الشيخ كتون ، انه كان متشددا جدا وصارما في أمر الدعوة ، وأجبته بأن ذلك حسبما يظهر لنا الآن والا فهو في وقته مثلنا نحن أنا وأنت ، الا ترى أننا مع تسامحنا في كثير من الأمور نعتبر من المتشددين الصارمين ولاسيما أنت فابتسم وقال لي صحيح...

ونعود الى الفقرة الأخيرة في كلام الفاسي التي تقول ، " فلو ادعى ذلك بنفسه لجعل لخصمائه من أهل العلم والسياسة طريقا للانتقام منه ، ولسقط من عين العامة فضلا عن الخاصة " وهي فقرة تؤكد التناقض الذي في كلام الطاعن حيث جعله أمرا لأخوته باعلان نسبهم ممتنعا من موافقتهم على ذلك ، ثم هي توهم أن الشيخ بلي بمعزل من أذى الخصوم ومعاداته والانتقام منه ، وذلك خلاف الواقع وليس ما تعرض له من مضار واذاية بسبب موقفه من أصحاب الطرائق المبتدعة ، ومن انتقاده للحكام بأمرهم ، بأقل مما ناله من الطاعنين في نسبه ، حتى يقال إنه تفادى ذلك بما يزعمه الطاعن ، وسلسلة كتبه في هذا الصدد تنبىء عما عاناه من الخصوم والأعداء من الضر والبلاء ، وهي كتاب التسلية والسلوان لمن ابتلي بالاذاية والبهتان ، وكتاب نصيحة الأكياس فيما يتعلق بخلطة الناس ، وكتاب نصيحة النذير العريان بأهل الاسلام والايمان في التحذير من أهل النميمة والغيبة والبهتان ، وغيرها ، وهي مطبوعة متداولة بأيدي الناس .

ويقول الفاسي بعد كلامه السابق ، " ومما يدلك على أنه



انما ترك ذلك خوفا ، أنه لما سجن في واقعته الشهيرة على يد الرائس عامل فاس انبسط للولاة ، وأكل من حلوتهم وحرمهم ، وذهبت تلك الحدة وانقطع ذلك اللسان المر ، وتبدلت الأرض غير الأرض والسماوات " ونحن لا نعلق على هذا الكلام الشبيه بالهذيان بعد التنبيه على ما فيه من مناقضة لقوله السابق ، انه الذي أمر اخوته ، وا لآمر بالشيء لا يمتنع من الموافقة عليه خوفا ، نقول لا نعلق عليه الا بكلام العلماء ذوي الدين والمروءة والشخصية المحترمة من الجميع ، فمن ذلك قول العلامة مؤرخ المغرب أبي العباس أحمد بن خالد الناصري في كتابه الاستقصا وقد ذكر وفاة الشيخ ، " وبعد غروب من ليلة الجمعة فاتح ذي الحجة من السنة المذكورة " يعني سنة 1302 " توفي الفقيه العلامة البارع أبو عبد الله محمد بن المدني كنون ، عالم فاس والمغرب وصلي عليه عقب صلاة الجمعة بجامع الاندلس من فاس حرسها الله ودفن بالموضع المعروف بالقباب وكان رحمه الله فقيها عالما ، متطلعا ، قوالا بالحق ، صادعا به لا يهاب في ذلك كبيرا ولا صغيرا ، ولقد امتحن في ذلك من قبل السلطان فلم يفل ذلك من غربه ، ولم يوه من صرامته ولا حده ، وله عدة تآليف من أحسنها اختصار حاشية الرهوني على مختصر الشيخ خليل جدد الله عليه الرحمات آمين ".

ومنه قول الشيخ العلامة المشارك النظار سيدي محمد القادري في فهرسته بعد التحلية وذكر ما أخذ عنه من العلوم ، " كان رضي الله عنه كبير الصيت والقدر ، عظيم الجناب والخاطر ذا مهابة ورفعة ، وجلالة ومكانة ومناعة ، قوالا بالحق ، لا يخشى



صولة ظالم ولا تأخذه في الله لومة لائم ، جميل المشاركة ثابت الملكة ، فتاقا لأبكار العلوم دراكا لغوامض الفهوم ، مرجوعا اليه في حل المشكلات ، مقصورا عليه في دفع الشبهات ، له معرفة بالفقه والحديث والتصوف والنحو والأصلين وغير ذلك ".

ثم ذكر بعض تآليفه وتاريخ وفاته وقال ، " وقد شاعت طوالع علوم لتحريره لها تحرير أهل الاجتهاد على الخصوص والعموم وفيه يحق أن يقال ويحسن المقال ،

حلف الزمان ليأتين بمثله حنثت يمينك يا زمان فكفر

والى الله عليه رحمته وأسكنه جنته .

ومنه قول العلامة المطلع المتضلع أبي عبد الله محمد بن الحسن الحجوي في كتابه الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ، " هذا الشيخ من أكبر المتضلعين في العلوم الشرعية الورعين المعلنين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وخاتمتهم في المغرب شيخ شيوخنا وشيخ شيوخ جل المغرب رأس علمائه في القرن الثالث عشر بلا منازع ، كان فقيها محدثا نحويا لغويا معقوليا مشاركا محققا نزيها قوالا للحق ، مطبوعا على ذلك غير هياب ولا وجل ، مقداما مهيبا عالي الهمة دؤوبا على نشر العلم والارشاد والنهي عن المناكر والبدع التي تكاثرت في ايامه ، لا يخشى في الحق لومة لائم يحضر مجلسه الولاة والأمراء أبناء الملوك وغيرهم ، وهو يصرح بانكار أحوالهم وما هم عليه مبينا لمنافاتهم ، غير متشدق ولا متصلح ، بل تعتريه حال ربانية ولكلامه تأثير على سلطان النفوس ، رزق في ذلك القبول والهيبة على نحول جسمه ، ووصلته بذلك اذاية وسجن ، لكن بمجرد سجنه اعتصب الدالبة وقامت قيامة العامة فأطلق سبيله ، لذلك فهو أحق من يقال



فيه مجدد لكثرة النفع به وانتشار العلم عنه ومن تلامذته وقيامه بالنهي عن مناكر وقته .

وكان شديدا على أهل الطرق وما لهم من البدع التي شوهت جمال الدين ، والمتصوفة أصحاب الدعاوي التي تكذبها الأحوال ، وما كان أحد يقدر على الرد عليه مع شدة اغلاظه عليهم وعلى غيرهم ، وسلوكه في ذلك مسلك التشديد ، بل التطرف في بعض المسائل ، ومع ذلك عابه علماء وقته فلم يجرؤوا على انتقاده لأنه كان يتكلم بالحال لا بالمقال ، وتحققوا خلوص نيته ومطابقة سريته لعلانيته ".

وبخصوص ما أشار اليه العلامة الحجوي من أنه أحق من يقال فيه مجدد قال العلامة أبو عبد الله دينية الرباطي في شرحه لحديث التجديد بعد أن عدد المجددين بحسب الأعصار والأمصار ، " وأما المائة الثالثة عشرة فقد كان بفاس العلامة الوحيد والفهامة الفريد شيخ المشائخ في عصره وامام العلوم في مصره ، جوهرة صدف العلم المكنون أبو عبد الله سيدي الحاج محمد بن المدني جنون ، تلوح عليه امارات التجديد فكان رحمه الله مشتغلا بنشر العلم بتدريسه وتآليفه العجيبة فيه المحررة وبقي كذلك الى أن وافاه الأجل المحتوم ".

فليقارن القارىء أقوال هؤلاء الأعلام بقول الفاسي وخصوصا كلمة مؤرخ المغرب العلامة الناصري التي تكفي لدحض كلام الطاعن ورد سبابه عليه ،

والناس ألف منهم كواحد وواحد كالألف ان أمر عني

ولينظر الى أي حد تبلغ العداوة بصاحبها فتجعله يزيف الحقائق وينكر ما أجمع عليه الخلائق ولا غرو فقديما قيل لله در الحسد ما أعدله بدأ بصاحبه فقتله ، والقتل نوعان ، حسي ومعنوي ، وأشد مما

الثاني، وهكذا قتل الفاسي نفسه وحكم عليها بالطرد من جملة أهل العلم والفضل وحشرها في زمرة ذوي الغي والجهل، ولحوم العلماء مسمومة كما يقال، وسمها من هذا القبيل مفعوله معنوي، وكم رأينا له من صرعى ولله العاقبة والأولى.

ثم ان في هذه الجملة من كلام الفاسي خطأ بين تاريخيين أولهما قوله ان الفقيه سجن في قضيته الشهيرة على يد الرائس وقد علمت أنه سجن على يد الوالي السراج، وثانيهما وصف الرائس بعامل فاس، وهو لم يكن الا خليفة للعامل، وهكذا يتابع الفاسي في الأخطاء العلمية والتاريخية واللغوية والنحوية على دعواه الطويلة العريضة في التاريخ وغيره من العلم ! . . .

ويواصل الفاسي حملته المسعورة فيقول : " ولما توفي (يعني الشيخ الامام) ألف في مناقبه الحاج بن (كذا) الطيب المشرفي التلمساني تأليف (كذا) أو نسب اليه برضاه كما حدثنا الثقة عنه بذلك نعتقد في التأليف المذكور بابالنسبه، وضمنه الرسوم التي صاروا يحتجون بها على دعوى الشرف ." ونقف عند هذه الجملة لنبين ما فيها من أخطاء جوهرية تجعل كلامه منبوذا بالعراء (فأولا) كتابته لابن بدون ألف في غير ما تكون فيه كذلك وكتابته لتأليف وهو مفعول بألف منصوب من غير نصب مما يؤكد جهله بأبسط قواعد العربية (وثانيا) عدم معرفته لاسم صاحب الكتاب الذي جعله الحاج ابن الطيب المشرفي التلمساني وهو محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي الحسني الفاسي منشأ وقرارا التلمساني أصلا ودارا . وهو من تلامذة الشيخ الذين وفوا له وقاموا بحقه، وكتابه المذكور



وهو الدر المكنون في ترجمة الشيخ محمد كنون، والعجب من الطاعن كيف جعله ابن الطيب ولم يذكر اسمه، مما يدل على أنه لا يحقق ما يقول، وأعجب من ذلك أنه ترجمه في كتابه المدهش المطرب، وذكره باسمه واسم ابيه، على وجه الصواب، والرجل لم يكن من الجهالة بحيث لا يعرف اسمه، بل ان الطاعن ذكر في ترجمته أنه أخذ عنه، فانظر كيف يكون التخليط الذي لا تبقى معه للكلام قيمة، ولذلك يترك الرواة صاحبه ولا يقبل النقاد قوله . وقال الطاعن ان المشرفي ألف كتابه في مناقب شيخه كنون أو نسب اليه برضاه، كما حدثه بذلك الثقة عنه، فيا له من ثقة هذا الذي لم يضبط اسم المؤلف أو لم يصححه للطاعن المتلقي عنه على تسليم قوله !! . والقضية هي أيضا من باب التمثل، كما سبق لنا في نظائرها، وقد وضع الفاسيون كتابا في تراجم أعيانهم على لسان السلطان مولاي سليمان، وسموه: عناية أولي المجد، بذكر آل الفاسي بن الجد، والتسمية وحدها دليل على نحله للسلطان المذكور، فالفاسي يتمثل الآن القصة ويحاول أن يطبقها على كتاب الدر المكنون ولو من باب التشكيك وما درى المسكين أن العبرة بما قيل لا بمن قال وأن الكتاب الذي طبع من طرف مؤلفه وفي حياته وبتحمس منه له، لا يمكن أن ينسب لغيره، لا سيما وهو ليس عاجزا وله غيره من المؤلفات، وله ملكة في الشعر وعارضة في النثر، وكان مع ذلك من ذوي الغيرة الدينية والحمية الوطنية، وقصيدته في رثاء المغرب عند فرض الحماية الأجنبية عليه من الشهرة بمكان وهي التي يقول في مطلعها :

دع عنك داعي السرور والمزاح واسلك سبيل من بكى الدين وناح



وتوفي رحمة الله عليه سنة 1337 والطاعن جعل وفاته سنة 1324 وهو خطأ بين زيادة على طعنه في نسبه مع أن الفضيلي أثبت نسب المشرفيين، وهو ثابت عند أهل العلم بالحجج التي لا مطعن فيها، والخلاصة أن تشكيك الطاعن في نسبة كتاب الدر المكنون لصاحبه، لا ينبني على أساس الا تمثل ما فعله قومه في كتابه عناية أولي المجد، وأن الثقة الذي أخبره بذلك عنه، لا هو بعالم ولا ثقة وفي مثلهما معا يقال : ضعف الطالب والمطلوب، وهذا هو الخطأ الثالث في هذه الجملة الصغيرة زيادة على الخطأ في وفاة المشرفي ونسبه رحمه الله .

ثم ان هناك خطأ آخر في تاريخ التأليف المذكور فالطاعن يقول : ولما توفي يعني الشيخ كنون ألف المشرفي تأليفا في مناقب والأمر ليس كذلك فان تاريخ هذا التأليف متأخر عن وفاة الشيخ بكثير كما سيتبين مما يلي :

ويقول الفاسي بعد ما مضى عنه اتصالا : " ولما ظهر التأليف المذكور وعزموا على طبعه أنكر ذلك الشرفاء من أهل فاس وتولى زعامة ذلك العلامة النسابة أبو العلاء ادريس الفضيلي العلوي صاحب الدرر البهية الشهير، والعدلان الموثقان العارفان بالاحساب والأنساب أبو العلاء ادريس بن الطائع القادري وأبو محمد بن عبد الكبير ابن هاشم الكتاني وقامت ضجة بين أهل العلم انكارا لذلك حرصا على النسبة النبوية أن تمتهن كما قام بقية أبناء عمهم خصوصا العلامة الأشهر أبو عبد الله محمد فتحا بن عبد السلام، وفريق أهل الصاغة وتبرؤوا من فعلهم وأنهم لا حظ لهم في الشرف وقد بقي أبو عبد الله محمد فتحا يتبرأ من ذلك الى أن لقي ربه ".



ونقول على هذا الكلام، ان ظهور التأليف المذكور كان صفعة للفضيلي ومن لف لفه وفضحا لتآمرهم، وابطالا لدعاويهم، ومن ثم جن جنون الفضيلي ، وصار يتعلق هو وحزبه بكل ما يظن أنه انقاذا لموقفه، وسترا على فضيحته، ومن ذلك هذه الشهادات التي سعى لتلفيقها، والرفع بناء عليها الى النقيب البدراوي، مما هول به الطاعن فيما نقلناه عنه آنفا، وهو ظاهر في أنه فعل جماعة مخصوصة، وقد بير موتورين غلب عليهم الحقد والحنق، حتى صاروا يتصرفون بما لا يحتمل، وما هو مردود عليهم بأدنى تأمل .

ومما علمته من تصرفات الفضيلي، أنه سعى الى السيد المشرفي وحاول صرفه عن طبع كتابه الدر المكنون، الذي يرد به عليه، فاستخف المشرفي به، وأبدى له اصراره على طبعه، فهدده بأنه اذا ظهر في عالم المطبوعات، فان مصيره سيكون الاحراق، وكان السيد المشرفي شخصية قوية، وصاحب ايمان وعزيمة وله عصبة متينة، فقال للفضيلي : والله لأحرقنك في ثوتة الصفارين، قبل أن تمتد يدك اليه .

وثوتة الصفارين أبرز مكان في فاس اذ ذاك، والاحراق الذي توعده به، يعني اطلاق النار عليه فيها، حيث يراه الناس كلهم، ولا يتستر من أحد . وهكذا سقط في يد الفضيلي وأعوانه، وتم طبع الكتاب . وما أن صدر حتى تلقته الأيدي، ونفد في مدة قليلة، لحرص الناس على اقتنائه .

ومن هذا يظهر أن تأليف كتاب الدر المكنون، لم يكن كما قال الطاعن عند وفاة الشيخ الامام، ووفاته كما هو معلوم كانت عام 1302، بل بعد ظهور كتاب الفضيلي، المسمى بالدرر البهية الذي طعن فيه كما سبق لنا القول في نسب الشيخ، وظهوره كان سنة 1314 والتاريخ

أعظم شاهد على ذلك، ومقدمة الكتاب صريحة في هذا الصدد اذ يقول مؤلفه رحمه الله، بعد ان ذكر أنه منذ توفي الشيخ وهو يحدث نفسه بتأليف كتاب في التعريف به، والعوائق تحول بينه وبين ذلك. وكان يرى أن غيره من تلامذة الشيخ أولى بالامر منه : (الى أن سمعت وهذا كلامه في المقدمة سماعا فاشيا وثبت لدي ثبوتا كافيا، أن بعض الاحداث الاخباث، شمر عن ساعد الوقاحة للطعن في نسب الشيخ من غير اكتراث، مع ثبوته بالبراهين الواضحات، والحجج البينات القاطعات، وتحدث المتهالكون معه واستحسنوه، ولم يدر المغرور أنهم للمهالك أسلموه ، فنهضت عند هذه المصيبة لما أرقتني ، بعد التعجب من طعن هذا الدنيء في نسب الشيخ الامام، والتمثل بمثل "لوذات سوار لطمتني". . . إذ حق الشيخ علينا آكد من كل الحقوق، وعدم الذب عنه بما في الطاقة عند سماع تنقيصه والطعن فيه قد يعد رضى ، وهو من أعظم العقوق . . الخ) .

هذه واحدة ، وهي من أعظم ما يرد به على الطاعن ، لانها تدل على خبطه وعدم معرفته لما يتكلم فيه أو تدليسه وتزويره وايهامه للناس بأن الفضيلي وبطانته انما قاموا غيرة واحتسابا لانكار ما زعمه صاحب الدر المكنون ، والواقع هو العكس.

وأخرى أشبه بها ، وهي عتبه للعدلين القادري والكتاني، ممن قام في هذا الامر منكرا ومغيرا ، ولذلك وصفهما بما وصفهما به تمويها وتغريرا بالناس . وهما لم يكونا الا شاهدين تلقيا ما جهد الفضيلي وحلفاؤه في تلفيقه ، ومحاولة الاستظهار به لتأييد ما تقوله ، وطعن به في نسب الشيخ وأبناء كنون على العموم والا فأين أهل العلم الذين قال انهم قد قامت ضجة بينهم

بهذا السبب ؟ وأهل العلم حينئذ هم العلماء الفطاحل ، أركان جامعة القرويين، مثل أبي العباس أحمد بن الطالب ابن سودة، وأبي العباس أحمد بن الخياط، وأبي عبد الله محمد بن قاسم القادري ، وأبي محمد عبد السلام الهواري، وأبي زيد عبد الرحمن ابن القرشي، وأبي محمد عبد العزيز بناني، وأبي عيسى المهدي الوزاني، وغيرهم ممن يطول ذكرهم ، لا الإمعات الذين يذكرهم الفاسي والذين لا يعرف لهم أثر في علم ولا عمل ولا تدريس ولا تأليف ، وانما دأبهم اللمز والهمز والطعن وأكل لحوم الناس ولا سيما العاملين الذين لا ريبة في أن لحومهم مسمومة ولكم قتلت آكليها معنى ، ان لم تقتلهم حسا ، والعياذ بالله ، ثم أين العلماء في هذه القصة وأين ما يثبت تبرأ العلامة سيدي محمد فتحا بن محمد ضما بن عبد السلام كنون ، من دعوى بني عمه النسب كما زعم الطاعن ، وقد سبق لنا ابطال ما نسبه الفاسي اليه من هذا التبرأ ، وها هو يبطله ضمنا بنفسه اذ يذكر أسماء الذين جرى الاشهاد عليهم عند النقيب البدراوي بالرجوع عن ادعاء النسب من أبناء كنون وهم أربعة لا غير أو الذين تبرأوا من الانتماء للنسب الشريف وهم أهل الصاغة أي آل كنون الساكنون بالحي المعروف بالصاغة ولم يذكر العلامة سيدي محمد فتحا في شيء من ذلك أما كان ذكره في الاشهاد المشار اليه أعظم حجة للطاعن والذين نسبوا اليه التبرأ من ادعاء الشرف ؟ ثم انه جعله محمد بن عبد السلام وهو ابن محمد بن عبد السلام كما ذكرنا .

فهكذا يبطل الطاعن حجته بنفسه ان سلمنا ما ذكره



حجة ، والا فالواقع أنها فضيحة للذين افتعلوا هذا الاشهاد لأن أقل ما يدل عليه هو جهل الذين صدر عنهم بحكم الشرع في هذه القضية ، لأن الأشخاص الأربعة الذين قال انهم التزموا لدى النقيب باحضار ما ينفعهم شرعا في دعوى النسب وأجلوا لذلك خمسة عشر يوما فلم يأتوا بشيء فألزموا بعدم ادعاء نسبة حسنية ولا حسينية بعد ذلك ، ان هؤلاء الأشخاص انما وقع التغلب عليهم لضعفهم وجهلهم ولأنهم يخافون على أنفسهم ومصالحهم ولولا ذلك لما اقتصر الاشهاد على أربعة أنفار فقط لا غير ، ولما ضيق الأجل الذي أعطي لهم هذا التضييق المحرج ثم لما ألزموا بعدم ادعاء نسبة حسنية أو حسينية بعد ذلك ، وهذا الالزام بمعناه التعجيز وهو في النسب غير عامل ولا وارد .

ففي مختصر الشيخ خليل مستثنيا مما فيه التعجيز قوله : " الا في دم وحبس وعتق ونسب وطلاق . . . هـ " وقد أسلفنا الكلام في ذلك، فكيف بالالزام الذي هو اكراه؟ وقد تصدى لذلك العلامة الشرقي في الدر المكنون ، وكان الواجب أنهم ان لم يأتوا بما ينفعهم ، أن يقع الاشهاد عليهم بذلك ، ويبقوا على حالهم لا يحكم عليهم بنفي ولا اثبات . وأغرب من ذلك هو قول الاشهاد أنهم ان لم يحضروا ما يقبل منهم ، فلا يدعون بعد ذلك نسبة حسنية ولا حسينية . فهل المنتمي للنسب الادريسي ، يكون حسينيا أو هي المصادرة المحفوظة من غير معرفة بما تتنزل عليه ؟ ان هذا لهو العجب العجاب !.

وبقطع النظر عن كل هذه المتناقضات ، فان اقرار اولئك الانفار انما يلزمهم وحدهم لو كان خاليا من الضغط ، ومن استغلال جهلهم



وضعفهم ، وخوفهم من الأذى والضرر ، فكيف يلزم الأسرة كلها وجميع المنتسبين لهذه الشعبة من الأشراف، بني كنون ؟ وفيهم العلماء الاعلام ، وأهل المعرفة بهذا الشأن ، الذين يحق لهم أن يقولوا كما قال الزبير بن بكار ، لما تكلم على الخلاف في قريش هل هو فهر أو النضر ، وجزم بأنه فهر قائلا : " فنحن أعلم بأمورنا وأرعى لمآثرنا وأحفظ لأسمائنا " هـ .

والخلاصة أن هذا الاشهاد وما أضيف اليه من شهادة بعض المتواطئين مع الفضيلي بنفي النسب عن أبناء كنون وشهادة أهل الصاغة منهم ، أنهم لا يعرفون نسبا لهم الى الشرف ، كلها عمل بيد ، وتدبير من الخصوم فلا تنهض بها حجة ، ولا تقوم بها بينة لو كانت وحدها فكيف وهي معارضة بعشرات الحجج ، وشهادات أهل العلم والمعرفة بالنسب ؟ ومعلوم أن المثبت مقدم على النافي ، وأن من حفظ حجة مقدم على من لم يحفظ ، وأن الناس مصدقون في أنسابهم ، ولا سيما أهل العلم منهم ، وقد سبق للطاعن أن قال : ان العلماء لا يكذبون في نسبهم ، فهو بما له من مكانة علمية عند نفسه ، كافينا في هذا المقام !. . . .

ويختم الفاسي كلامه في هذا الموضوع بقوله : " ولما وقع الاشهاد عليهم بما ذكر سدر الأمر بمنعهم من طبع التأليف المذكور ، فحجز تحت يد السيد أبي العلاء الفضيلي ومن عنده رأيناه . ولما اطلع عليه ابن عمنا العلامة الحافظ ، أبو مالك عبد الواحد بن عبد السلام الفاسي ، ألف تأليفا في ابطال تلك الحجج وتزييفها وبيان حقيقة نسبهم بما يعلم بالوقوف عليه " وفي هذا الكلام كذب صراح ، وتغرير بالناس الذي لا يعرف حقيقة هؤلاء الناس .

فقوله ان الأمر صدر بعضهم من طبع التألف المذكور ، هو من اختلاقه الذي لا خفاء به ، والا فلم يبين من أين صدر هذا المنع ؟ انه لم يتجرأ أن يقول من السلطان خوفا من تبعة ذلك ولا ممن هو دونه لاكذابه ومعرفته بعدم اعماله ، ثم ان التي بآل كنون في مسألة طبع الكتاب انما هو تنطع أو مبارزة لهم بالعداء ، والا فان القضية تهم بالدرجة الأولى صاحب الكتاب وقد نبهنا على أنه كان ذا شخصية قوية وحمية وعصبية ، وسبق الالماع لما جرى بينه وبين الفضيلي في هذه المسألة والغريب في تقول الطاعن هو ادعاؤه أن الكتاب حجز عند الفضيلي ، ومن هو الفضيلي حتى يحجز الكتاب عنده ؟ أهو أمير أم وزير ، أم قاضي ؟ ان الناس يعرفون الفضيلي ، وحاله دون ما يزعم له الفاسي بكثير ، ولولا أننا أمرنا بذكر الموتى بخير لبينا من شأنه ما يظهره على حقيقته ، ويكفينا تجاوب الفاسي معه ، وكل جنس لجنسه آلف .

أما من وصفه بالعلامة الحافظ فاننا لا نعرفه ولا نظن أحدا غيرنا يعرفه ، فالعلماء الحفاظ من أهل فاس في ذلك الحين معروفون عند الناس وليس فيهم من يسمى بهذا الاسم وعلى كل فالكتاب الذي زعم الطاعن أن ابن عمه هذا ألفه في ابطال حجج الدر المكنون لم نره ولم نسمع من أحد أنه رآه ، ويوم يظهر يكون لنا فيه كلام .

ثم تعرض الفاسي لكتاب الفضيلي وتقريظ الجد العلامة السيد التهامي له ، جاعلا هذا التقريظ من باب الموافقة على ما فيه وهكذا يكون البهت الذي تحدث عنه عبد الله بن



سلام كما في الصحيح ! فهل يصح في الذهن أن يكون الشخص ممن ينسب الى الشرف ثم يقرظ كتابا يطعن في نسبه ؟ وكيف يجعل الفاسي هذا التقريظ من باب الموافقة ولا يسكت على الأقل عن تدليس الفضيلي على الجد رحمه الله وتقديم الكتاب له في نسخة خالية من الطعن في نسب آل كنون كما فعل أيضا مع المشرفي فقرظا معا الكتاب ، وحسب أن هذه الحيلة تنطبق على الناس كما يحاول أن يتخذها الفاسي حجة الآن ؟ اللهم ان هذا هو البهتان المبين ! ..

ويذكر الفاسي أخيرا أن الكتاب الذي زعم أنه حجز عند الفضيلي قد طبع بعد ذلك ، وهكذا يكذب نفسه من غير خجل ، اذ أين ذهب المنع المزعوم والحجز المدعى ! ويعيد بعد ذلك ما قاله في ترجمة العلامة أبي عبد الله محمد فتحا من اجتماع قضاة فاس للنظر في حجج الشرف لآل كنون وما صدر من الأمر المولوي بكفهم عن ذلك ويفضح الساعي في هذا التحريش وهو العباس الفاسي المستوزر أياما في العهد الحفيظي فمنه صدر الكتب باثارة القضية من جديد ، وقد أتينا على ما ذكره الطاعن من ذلك في الباب الثاني فلا حاجة لتكراره .

وآخر كلمة للطاعن في هذا التعليق هي قوله : " بعد كل ما ذكرنا يقال اني تجازفت (كذا) وليس قائل ذلك هو الذي تجازف (كذا) وفي النية ان شاء الله اخراج تأليف في بيان النسب الحقيقي لعدة قبائل خرجوا عن طورهم وادعوا ما ليس لهم ، وأزيد هنالك هذه المسألة ايضاحا غيرة على الجناب النبوي الشريف " الخ .. وما نقوله على هذه الكلمة



هو أن نوصي السيد القاضي أن لا ينسى قومه وذويه في التأليف الذي ينوي اخراجه ، وما ادعوه من الفهرية وكيف كان ذلك ، وأما قوله انما يبعثه على ذلك هو الغيرة على الجناب النبوي الشريف فاني أقسم جازما اعتمادا على قول الشيخ خليل في حلف المرء على ما يعتقده أن ما يدفعه لذلك انما هو الحقد والحسد وحب التطاول على الناس ، والا فان الذي يقول : " ان أسعد يوم عنده هو اليوم الذي تقدم اليه فيه شهادة زور " كما حكى عنه غير واحد كيف يدعي الغيرة عن الجناب النبوي الشريف علما بأن شهادة الزور في محاكم البادية أيام الاستعمار حين كان الفاسي قاضيا انما تكون لتمليك أرض فلاحية لأحد المعمرين ، ونزعها من صاحبها المواطن المغربي الضعيف الذي لا يملك حولا ولا طولا ، أو انزال ظلم لأحد خصوم الباشا أو القائد ، أو نزع من محاجير لا كافل لهم وتوليته لأحد قرابة القاضي أوله باطنا ولقريبه ظاهرا وما الى ذلك فاذا لم تكن الغيرة على الجناب النبوي الشريف وشريعته فكيف تكون على ذلك ؟ .

ولقد حضرنا في أواخر الأربعينيات اجتماعا لما يسمى بلجنة البحث العلمي عن الأمر المحمدي الشريف أنا لله عبد ، والعلامة القاضي أبو عبد الله محمد المائع ، والقاضي ابن ابراهيم ، والاستاذ السيد عبد الكريم بن الحسني ، والأستاذ السيد المختار السوسي ، وصاحبنا القاضي الفاسي ، وذلك في النيابة العامة للحصاية ، وكان اجتماع اللجنة المذكورة يعقد سنويا من غير مشاركة للمغاربة فيه ، وبعد إلحاح جلالة الملك بوجوب مشاركة علماء المغرب في هذا الاجتماع سمح بحضور ثلة من أهل العلم المغاربة فيه فكان أن عين جلالته الأشخاص المذكورين وحضر



والمقصود هنا أن أقول اننا لما خرجنا وقفنا على ناصية الطريق طلبا لعربة تنقلنا الى المدينة فقال لنا القاضي الفاسي نحن ويعني نفسه والقاضي بن ابراهيم سنذهب الى زيارة الشرفاء فهل تذهبون معنا ؟ فشد العلامة السائع على يدي وقال له : لا نحن سنذهب الى المدينة ، وتنازلنا لهما عن أول عربة مرت بنا ، ولما ذهبا قال سماحته عل تدري الى أين ذهبا ؟ قلت لا قال : الى "الشريفيان" يعني ادارة الشؤون السياسية وكانت تسمى بذلك فهل من يسمي أقطاب الاستعمار وضباط الاستعلامات بالشرفاء تكون له غيرة على الجناب النبوي الشريف ؟ .

وهذا قل من كثر ، وقلامة من ظفر ، فلنمسك عن القول وان كان ما يقال جد عريض وطويل ، والله الهادي الى سواء السبيل .

فصـــل

كشف لنا السيد حفيظ الفاسي عن سر الما تحدث به الناس ، ولكن على سبيل التندر والتنكيت فلم نظن قط أنه جد من الأمر وها هو بثرثرته يزيح عنه الستار ويؤكد أنه واقع وحقيقة لا مرية فيهما ، ذلك أنه يقال ان بعض العائلات الكبيرة لها مجلس خاص للنظر في مصالحها الشخصية وضمان تفوقها على غيرها ، ولو بوسائل غير شرعية ، ومقاومة من تتوسم منه منافسة أو شفوفا في السر والعلن وبأي ثمن كان ، ويشار الى العائلة الفاسية في أول الحديث عن هذا السر ، ولذا قال صاحبنا وهو يتهم الفقيه كنون الكبير بالتواطئ سرا مع قرابته على ادعاء النسب الشريف ان ذلك كان عندهم يعني عند آل كنون هو سر التأسيس عرفنا أن ما يقال عن هذه العائلة حق وأن الأمر في ذلك يخضع لأمر محكم وتسلسل رتيب ومنه ما يسمى عصر

التأسيس وهو مصطلح لم نسمع به قبل أن يذكره مؤلف الدر المطرب ، ونحن لكي نضع النقط على الحروف نلمح هنا الى بعض الوقائع التاريخية مما يدخل في عصر التأسيس بالفعل لعائلة القاضي عبد الحفيظ الفاسي، مغطين بها على ما نسبه للشيخ الامام محمد كنون وقرابته مما لم يخطر لهم ببال وغير متحملين أي تبعة في ذلك ، لأن غاية الأمر أننا ناقلون ما قاله الغير في هذا الصدد، من غير أن نضيف اليه شيئا من عندنا وان كنا قد شاهدنا من أمثاله كثيرا .

وهذا الذي ننقله هو ما قاله صاحب التحفة القادرية، أبو محمد عبد السلام بن عبد الله بن الخياط القادري في الجزء الثاني منها عند الكلام على ضريح الولي الصالح أبي الحسن علي بن حرزهم الواقع بمقبرة القباب خارج باب الفتوح من مدينة فاس ولما كان كلامه في الموضوع طويلا يستغرق نحو الكراسة فاننا نوجزه بقدر ما يحتمل المقام مع المحافظة على لفظه ما امكن، الا أننا لا نسمي الشيخ المعني بالأمر احتراما له ، فالمسألة عندنا ليست مسألة تجريح ، وانما هي من باب التمثيل لقولهم رمتني بدائها وانسلت ، يقول صاحب التحفة ان الصدقة التي كانت تهدى الى ضريح أبي الحسن بن حرزهم يعني ما يعرف بالفتوحات كان فرعه من القادريين وهم بنو أحمد بن محمد نزيل فاس هم الذين يقبضونها بتنفيذ من الأمراء المعاصرين لهم الى أن غلب على المغرب السلطان مولاي رشيد العلوي ومنعهم منها وصرفها الى غيرهم من بعض الطلبة غير الشرفاء ، وسبب ذلك ما كان بينهم وبين الدلائيين من مصاهرة ، ومعلوم ما كان بين مولاي رشيد والدلائيين من قتال انتهى بانتصاره عليهم وتخريب زاويتهم ودار ملكهم وتغريبهم الى تلمسان وتغريب شيعتهم ومنهم أحمد بن عبد القادر بن علي القادري الذي خافه على نفسه فسار الى بلاد المشرق .

ثم يقول صاحب التحفة ، وكان أيضا جدنا علال القادري أخو أحمد المذكور صهرا لأحمد بن صالح الليريني الاندلسي رئيس فاس، فلما قبض الرشيد على بن صالح وقتله استصفى أمواله وأخذ في طلب أهله وأصهاره ونهب أموالهم فكان فيمن نهب ماله من أصهاره علال المذكور ولم يفلت من الموت الا بشفاعة مولاي الحران أخي السلطان ووزيره على قوله .

ويفصل القاضي هذه الأحداث فيقول : ان فاسا امتنعت على مولاي رشيد وبقيت وفية للدلائيين فقيل له انك لا تفتحها الا بواسطة بينك وبين أهلها فقال دلوني عليه ، فدلوه على من لا نسميه وهو شيخ من العامة الفاسية معروف ، فبعث اليه أحد خاصته ووعده ومناه فوافقه على مراده ، وكان أهل فاس قد اتفقوا مع الرئيس ابن صالح الليريني على أن يسير الى محمد الحاج الدلائي ويأتي بجيش من عنده لمحاربة مولاي رشيد فأخبر الشيخ مولاي رشيد بخروج الليريني الى الدلائي وكان انما خرج سرا في عشرة فرسان من أصحابه ، فتعرض مولاي رشيد بجيش قوامه ألفا فارس، تثنية وقبض عليه ، ونكبه هو وأهله وأصحابه على ما سبق القول ، ونازل فاس وطلب من أهلها أن يبايعوه فاستسلمت له ، ودخلها منتصرا وانتقم من أنصار الدلائيين وشيعتهم ومنهم القادريون فرع المؤلف الذين انتزع منهم التصرف في فتوحات سيدي علي ابن حرزهم ، وسوغها للشيخ المشار اليه الذي بلغه عن خروج الليريني الى الدلائي .

ويقول القادري : انه بعد استصفاء أموال الليريني ، ومن يليه بقيت الأصول ، فطلب السلطان من الشيخ أن يكلم له طلبة العلم ، يعني العدول ، أن يشهدوا بتصيير ذمة من ذكر ليضمها الى بيت المال ، فأجابه لذلك جماعة منهم نحو 26 ، وشهدوا بما طلب منهم ، حسبما هو موجود في بيع أصولهم بأيدي من اشتراها من العامل له على المواريث ، عبد الواحد اليزيدي الصفرويوي .

ثم ان الشيخ طلب من مولاي رشيد ، أن يفي له بما وعده به فصرف اليه صدقة ضريح ابن حرزهم وهو غني عنها ، ومنع القادريين منها ، فاستمر قبضه لها الى أن مات مولاي رشيد ، فردها اليهم مولاي أحمد بن محرز ، أيام ولايته ، قبل أن يستتب الأمر لمولاي اسماعيل ، ورفع عنها يد الشيخ الفاسي ، فتغير هذا على بن محرز ، وعمل على تقريبه أهل فاس له ومبايعة مولاي اسماعيل ولما تم له ذلك جازى الشيخ وانجز له كلما وعده به من بناء زاوية القلقليين وتوسيعها ، واجراء الماء اليها ، ولا تسل - يقول القادري عما وقع من غصب ماء النهر الى بناء بعض القبب وتولية بن عم الشيخ نظارة أحباس فاس، ورد صدقة ضريح ابن حرزهم اليه وغير ذلك .

هذا هو ملخص ما ورد في التحفة القادرية ، وهو يفسر لنا ما عبر عنه الحفيظ بعصر التأسيس أحسن تعبير، ولكن بالنسبة لأسرته لاغير ، وكل اناء بالذي فيه يرشح ...

فصل -

وأما الفهرية ، وهي انتساب الفاسيين الى فهر بن مالك بن النضر الذي هو مجتمع قريش ، فننقل كذلك ما للناس فيها من كلام ، ولا نقول فيها من عندياتنا شيئا . وقد سبق لنا في التتمة الثالثة من الباب الثاني ، ان ألممنا ببعض القول في ذلك ، ونوضحه الآن بما كتبه المؤرخ النسابة ، أبو القاسم الزياني ، في كتابه " الروضة السليمانية في ذكر ملوك الدولة الاسماعيلية ومن تقدمها من الدول الاسلامية من ظهور الاسلام الى دولة هذا الامام" :

قال وقد أشار الى كثرة العلماء في أهل زاوية الدلاء : (ولم يتفق هذا المدد في بيت من بيوت أهل المغرب غيرهم ، وغير السادات الفاسيين لقب جدهم بالفاسي لكثرة تردده لفاس في تجارة فلقبه أهل مدينة القصر بلده بالفاسي ثم انتقل ذلك لفاس)

وبعد أن ذكر جملة من علمائهم قال : (وأما نسبهم بجد الفاسي ، فلم أقف له على حقيقة الا ما رأيته في الابتهاج للعلامة أبي زيد سيدي عبد الرحمن بن أبي محمد عبد القادر الفاسي ، حيث قال الفهري الاندلسي الجدي ، وهؤلاء بنو الجد هم من شهر حقيقة من أولاد عبد الملك بن قطن أمير الاندلس، وانتقلوا الى العدوة ونزلوا فاسا ، وكان بعض سلفهم يتعاطى حرفة الشمع أيام السلطان اسماعيل ويصنعون المنارات منه ويهدونه للملوك أيام رمضان في ليلة القدر ، ولم تنقطع تلك العادة الا بعد المائتين والألف ، ثم لا أدري من أين يتصل نسبهم بعد البحث الكثير وقد ذكر هذا النسب العلامة سيدي عبد السلام القادري في المرقى العاطر ولم يزد على الجدي .

وأما علماء فاس فينسبونهم الى القصر اذ كان سلفهم به ، وأهل القصر ينسبونهم الى كتامة من قبيلة سريف ، ويزعمون أن أصلهم من كتامة وسلفهم بها ، وانتقل جدهم الى القصر ، وكان كثير التردد للناس في تجارة فلقبوه بالفاسي . وبعد تقييد هذا وقفت على تأليف معزو للسلطان سليمان بن محمد مختصر ينصب هؤلاء السادات الفاسيين الى بني الجد المذكورين الذين هم من فهر ابن مالك ، وهو من أهل الاطلاع والبحث في الانساب ، واجتمع بخزانته من كتب التاريخ ما لم يجتمع لأحد لولوعه .) فليتأمل القارئ كيف يتشابه كلام الزياني بكلام الطاعن في نسب آل كنون ، حيث قال انهم ادعوا أنهم من الكنونيين الأدارسة فهذا الزياني يقول في الفاسيين انهم انتسبوا الى بني الجد النهريين ، وبنو الجد هؤلاء هم من فهر حقيقة ، الى آخر ما قال يعني فهم ملتصقون بهم ، وليسوا منهم ، وهو وان لم يصرح بذلك فبقية كلامه تدل عليه . وانظر الى قوله في التأليف الذي للسلطان سليمان فيهم ، انه معزو اليه ، أي ولينس له ، وتقدم الكلام في هذا التأليف ونحله للسلطان المذكور ، وعندنا أن اسمه وحده دليل على أنه ليس من وضع هذا السلطان ، ولله عاقبة الامور .

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆





(الملحق الأول) بالاشارة الى ما سبق في الباب الأول ، أعني المقدمة من تدليس الضيلي على الجد العلامة السيد التهامي ، حين قرظله كتابه ، وأنه بعد افتتاحه ، وعد الجد بالتراجع عن خطاه الشنيع ، وأنني وقع لي مثل ذلك ، مع صاحب المدهش المطرب أذكر هنا أن السيد عبد الحفيظ ، كان زارني في أحد شهور الصيف من أواخر الأربعينيات ، هو والقاضي التمارجي ، بمنزلي بقصبة طنجة ، وجرت بيننا مذاكرات في موضوعات مختلفة ، وأثناء ذلك قدم لي كتابه "الأربعين البلدانية" وطلب مني تقريظه ، فاعتذرت له عن ذلك ، فلم يقبل ، وألح الحاحا شديدا ، ثم لما انصرف هو والقاضي رفيقه ، ترك الكتاب لدي ، ولما تصفحته وجدت طرة في إحدى صفحاته كتبها على سند من الأحاديث التي أوردها في كتابه ، ورأيتها مخالفة لما تقرر في المصطلح عن المسائل التي لا تخفى على الصغار ، فتعجبت منه واكتفيت بها عن تتبع الكتاب وبعد أيام رجع وسألني عما فعلت ، فكررت له الاعتذار ، ونبهته على خطإ تلك الطرة ، ودون ما علق عليه بها صحيحا ، فأخذ الكتاب مني وسافر ، وفي الصيف من العام التالي زارني أيضا ، وطلب تقريظ الكتاب ، وتركه عندي ، وتصفحته لأرى ما فعل في الطرة ، فوجدته غيّر الحديث الذي كانت الطرة تتعلق بسنده ، ولم يكلف نفسه عناء المراجعة ، فيعرف خطأ ما كتب ، ويحذف الطرة ، ويسلم من المؤاخذة . وعلى كل ، فقد بقي الكتاب عندي ، وفي نيتي عدم كتابة شيء عليه ، لكن ولده صديقنا الأستاذ عبد الكبير ، وكان كثيرا ما يقيم في طنجة عند أصهاره ، جعل يتابعني في مسألة التقريظ

فصارحته بأني لن أكتبه ، وبينت له كيف استغل الضيلي ، تقريظ الجد لكتابه ، وكوني أخشى أن أقع في فخ مماثل لا سيما وما كتبه والده عنا أبشع وأشنع مما كتبه الضيلي . فقال لي : إني سأراجعه في ذلك وفعلا ، قال لي بعد بضعة أيام ، انه راجع والده ، وأن هذا قد ندم على ما كتبه ، وأنه لقي الفقيه الشريف مولاي الطيب الجنوني قاضي بني مستارة ، وتذاكر معه في نسبنا ، فأخبره انه صحيح وأننا بنو عصوبة قريبة ، وأن دارنا في بني مستارة معروفة عندهم ، ولا أحد يشك في ذلك ، ولهذا فإنه يعتبر نفسه أخطأ فيما كتبه ، وهو عازم على تصحيح خطإه في كتابه المطول ، الذي هو أصل المدهش المطرب ولكنني لم أقتنع بما ذكر ، فلم أصل الى تقريظ الكتاب .

ولما رأى الأستاذ عبد الكبير تباطئي عن كتابة التقريظ ، لعدم اقتناعي بما أبلغني عن والده ، قال لي : انه خاطبه في الأمر من جديد وانه قال له ان رغبت في أن يكتب لي بذلك ، وأثبت كتابته في التقريظ فعل ، فقلت له ان هذا كثير ولا يحتاج الأمر الى تحليتي بالنسب كما حلى بعض من كتب عليه ، وهم من قرابته ، ولا معنى لاقحام القضية كلها في التقريظ ، فأحرى اثبات كتابته التي بذلك فيه . فقال لي إنه موافق ، وكتبت للكتاب مقدمة لانني استحييت من كثرة الحاحه على في التقريظ ، مع أني لست بذلك ، وقد وفّى بما التزم ، فنشر الكتاب وبه مقدمتي واسمي محلى بالحسني كما يوجد بذلك مطبوعا ، ولكني ما أظن انه غيّر شيئا فيما قال انه أصل كتابه .

(الثاني) مما يتصل بما كتبه في الفصل الخاص بما سماه القاضي عبد الحفيظ ، بحصر التأسير ، أسجل هنا أنني كنت يوما أتناول طعام الغذاء في منزله بالرباط ، بدعوة منه ، وأثناء الحديث قال لي ، لم يثبت أن السلطان مولاي سليمان ، قال شعرا ، قلت له ، هذا ما أظنه ، قال هو الصحيح لأننا بحثنا كثيرا ، فلم نقف له على شيء الا بيتا من الرجز ضعيفا ، قلت : وهل كنتم كلكم تبحثون عن هذه المسألة؟ فقال لي : وكيف لا ؟ ان أحدا كائنا من كان لا يرضى بالهزيمة والغلبة . وكان ولده الأستاذ عبد الكبير معنا على المائدة ، فأحسست أنه لم يعجبه ذلك . والقضية تتعلق بالمناقشة الحادة التي جرت بيني وبين صهره ، زوج ابنته ، الأستاذ عبد الرحمن الفاسي ، حول كتاب "أمراؤنا الشعراء" .

(الثالث) جاء في مقال نشر بجريدة الوحدة المغربية العدد 89 من السنة الثالثة ، أن جنون اسم للقمر ، معبود البربر في جاهليتهم ، وثبت في تاريخ "بلوتارك" الصفحة 137 من الترجمة العربية اشارة الى ذلك ، وأن اسم الشهر يونيو من اسم جونون ، كما ورد فيه كلام على هيكل جينون بالصفحة 175 ، ومعلوم أن أول من لقب بهذا الاسم ، أعني كنون من الأشراف ، هو محمد بن قاسم بن ادريس ، ولعل البربر لقبوه بذلك تشبيها له بالقمر ، اذ كان حسن الوجه وضيئه ، والله اعلم .

(الرابع) أشرت فيما سبق الى أن كنون هو غير الكنوني على ما ثبت عند الزياني ، في كتابه تحفة الحادي المطرب ، وأن الثاني هو المنسوب للأول ، خلافا لما زعم الفقيه عبد الحفيظ ، وذلك ظاهر بالضرورة من صيغة النسب . وأشير أيضا الى الفرق بين كنون بالكاف المعقودة ثلاثا ، وجنون بالجيم وان كان نطقه مثل نطق كنون ، لكن الأول هو الواقع في النسب الى محمد بن القاسم بن ادريس ، والثاني هو الواقع في عمود النسب

الى أحمد بن ادريس والى عبد الله بن ادريس والى يحيى بن ادريس، قاصرا عليه أي على العمود ، والمسألة لا تعدو أن تكون اصطلاحية . فأكثر ما يكتب كنون بالكاف عند النسب للناس ، وأما جنون بالجيم فلا يوجد الا في أعمدة النسب ، الى أحمد وعبد الله ويحيى كما ذكرنا ، قاصرا عليها فانها لم تشتهر به . وذلك لأن بعض أفراد تلك الأعمدة سميت بهذا الاسم ، ولم نجدها مكتوبة الا بالجيم ... وعلى كل حال فالاسمان باعتبار النطق متحدان ، وباعتبار الكتابة مختلفان ، ويحسن أن يحتفظ بصورتهما على ما هي عليه للتمييز .

(الخامس) نظرا لأصل هذا الاسم في البربرية ، فانه قد يوجد في غير الأشراف ، بل في غير المسلمين كما يقع ذلك في أسماء أخرى شريفة ، اذ نجدها في بعض العوام وفي غير المسلمين . ولولا أن يؤول كلامنا تأويلا غير مقصود ، لذكرنا الكثير منها ... ومن الغريب أننا وجدنا هذا الاسم في عهد ، باسم المأمون العباسي لمن دعي ، كنون بن عبد العزيز ، عظيم البجة ... وفي العهد الأخير كثر المسمون به في بعض القبائل كالشاوية وغيرها ، ويرجع ذلك الى أن بعض تلامذة الشيخ الامام وأخيه سموا أولادهم به تبركا . ولقد وجد منهم من يسمى بالتهامي كنون ، أعني بالاسمين معا ، الشخصي واللقب ، تلميذ .

(السادس) كنا ، مقابلة بالمثل ، نريد أن نمر ببعض



الأشخاص ، من قرابة الشيخ عبد الحفيظ ، ولاسيما والده الذي خلع عليه من النعوت ما لا يعرفه أحد ، وقال ما قال عن خطابته بالقرويين ، نسأله ، عن منعه منها ، لم كان ؟ ولم سكت عنه ؟ كما كنا نريد أن نناقشه في تعدد النسب الذي ذكره في الترجمة لوالده ، وحاول أن يربط بينه وبين كل شهربي ورد اسمه في التاريخ مما لا يصح نقلا ولا عقلا ، وذلك كفاء ما أطلق لسانه في شيخ الشيوخ ، الفقيه كنون ، وأخيه السيد التهامي ، وآل كنون كافة ، ولكنا رأينا أن مجاراته في وقاحته وفحشه ، تهدم ما التزمناه من النزاهة والموضوعية وعدم الاسفاف ، والخوض في الباطل وهتك الأعراض ، فالحر يثبت بغير ذلك والحلم أخو العلم والموتى يحترمون بالشرع والطبع ، ولاسيما أهل البيوتات فقد قال عز من قائل " وكان أبوهما صالحا " .

كما كنا نريد أن نتتبع أخطاء المدعي المطرب وهفوات صاحبه في الرواية والتاريخ والأنساب التي طعن فيها ، ولكنا أعرضنا عن ذلك كله ، فالأخطاء العلمية لا تخفى على المطلع ، والأنساب أصحابها أولى بالمنافحة عنها ، وكلفانا ما أدلينا به مما يتعلق بأهلنا وذوينا مأذونا لنا في ذلك بالآية الكريمة ، " ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل " والله من وراء القصد .





ولست أقول هذا هو سر الكتاب ، ولباب ثمرة هذه الأبواب ، كما قال السيد المشرفي في الدر المكنون ، تبعا للقاضي عياض في الشفا ، فيعلم الله أن قضية النسب لا تهمني بهذه الدرجة كما قلت في خطبة هذا الكتاب ، انما يهمني أن لا أفرط في جنب الله وأن لا أكون ممن يؤثر دنياه على أخراه ، وأن لا أجيء يوم القيامة وأنا أقول : يا محمد أنا فلان بن فلان ، فيقول لي عليه السلام : أما النسب فأعرف وأما العمل فلا أعرف . ورغم ذلك فاني مع الشيخ ابن مشيش رحمه الله في قوله : اللهم الحقني بنسبه ، وحققني بحسبه ... ذلك أنه لو كان هناك انصاف لما احتجت لتحرير هذا الكتاب من أصله ، لكن تمالؤ أهل البغي ، وسكوت أهل الحق عنه ، لم يدع في قوس الصبر منزعا ، وكاد يجعل الحق والباطل متساويين شرعا ، لذلك وجب بعد دحض تلك الأباطيل ، ابراز النتيجة المستخلصة من ذلك الجدال الطويل ثم تعزيزها بالأدلة والحجج التي كثر الكلام عليها ، والاشارة اليها ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيي عن بينة ، وليسر كل الناس يستطيع استخراج النتائج من المقدمات ، ويكتفي بنقد المطاعن عن تقديم الشواهد والموجبات ، وهكذا سنقدم أولا الحجج العامة التي أثرنا الخصم نفسه أو أخذت من كلامه وان حاول التهوين من شأنها والتشكيك فيها بما هو محض مكابرة وتعنت على ما بيناه في الفصول السابقة وكشفنا فساده هناك ، وبعدها نأتي بالبينات

يصدر من كل هنا ، فالتي تنتشر في وجه الخصم ، وتجدع منه الأنف وبالله نستعين ، وهو الذي المعين .

## الحجة الأولى

باق الناس على أن آل كنون شرفاء أدارسة من أولاد قاسم كنون بن محمد قاسم بن ادريس ، لم يختلف في ذلك أحد منهم ، وقد ذكروا في مشجرات أنساب الشرفية وذووينها اجمالا وتفصيلا ، من غير أن يستثنى فريق منهم جماعة لانفسام ولا بغير عن المدن أو القبائل ، وأعني بالنسابين أهل علم منهم المؤلفين في ذلك كالمقري في زهرة الأخبار ، والقادري في النشر ، والدلائي في درة التيجان ، والشامي في كتابه المتداول ، والريسوني في فتح علم الخبير ، ومن بعده بالسيوالي كذلك ، وابن رحمون في شذور الذهب والزياني في تحفة الحادي المطرب ، والسنوسي في الدرر السنية ، والبوعشيلي تبيين الأشراف ، ومعاصرونا ، وغيرهم بالاضافة الى كبار المؤرخين الذين ذكروا أبناء ادريس الملقبين بكنون ابن أبي زرع وابن خلدون والزياني لقشوري والناصري وغيرهم ، ولم يقدم أحد من النسابة استثناء ولا تنبيه ى فريق غير شريف منهم لا في البادية ولا في الحاضرة ، وأحمى سائر التي يجمع أبناء ادريس من الأشراف المنتقلين الأنساب الوافدين عليها والقيمين حتى جاء الدخيلي بتنبيهه الذي نبه على سوء قصده ، وعداوته لمن استتر مؤخرا منهم بأمره ونفى نفسه بتدليسه وتزويره على من تسرب كتابه لقربين بشرف شعبة من آل كنون ، وقد رد عليه غير واحد من أهل العلم هذا الشأن كالشرفي في الدر المكنون والناصي حشلاف في الشرف المصون لشرية أنسار في السهام الصائبة ، ونبها تبناه بمقدمة هذا الكتاب ردا عليه ايضة .



## الحجة الثانية

وهي من قبيل ما جاء في التوراة : " من قبيك أبيك يا اسرائيل "
وأعني قول القاضي عبد الحفيظ الفاسي : أن قناة امرائنا تصحوا رسم من ارتحل اليهم من آل كنون ، وبعد وما ترجع الى أمرين ، السماع الناشئ يعني بالنسب الشريف آل كنون القاطنين بفاس ، والاقرار من الكنونيين الشرفاء بأنهم منهم ، وهذه حجة ثانية في هذا المقام ، بل انها تتضمن حجتين اثنتين ، فكل واحدة منهما تنفسي في اثبات النسب وتصحيحه وتقريره بما لا مزيد عليه ، ولاسيما وقد كانت نتيجة بحث ثلاثة قناة من قناة فاس بقول الفاسي وهو نفسه يقرا ، وان عقب عليها بما عقب من نظار أولئك القضاة بزعمه الذي أبا التناقضيا منى ، وهل يتورك الأشراف على السماع الناشئ بشرفهم المؤيد بالحجج والرسوم ؟ دع عنك ما تبدء الخصم من شروط الاستفاضة ، ونسبته الى كتاب المفيد ، فقد علمت أنه لا صحة لهذا التقييد ولا ذكر له في الكتاب المذكور . ونحن نجد أناسا شاع السماع بشرفهم ولا حجة بيدهم ، بل على المنكر ان كتب الأنساب تنكر دعواهم الشرف ، ومع على أنه لا حظ لهم فيه ، ولكن الناس لا يلتفتون لهذا الانكار ، ولولا خوف التورط فيما نهينا عنه لذكرنا بعضهم بالاسم المعين لهم ، فأين ذلك من أصحاب السماع والحجج والرسوم ؟ وكذا القول في شهادة أبناء عمهم الكنونيين لهم ، وقد علمت أنها شهادة تامة متوفرة على جميع شروط الشهادة كما تقدم لنا في رد قول الخصم أنها غير عاملة ، وقد علق عليها صاحب الدر المكنون بقوله : " ولو لم يكن بيدهم الا هي لكفت في الحجة " ثم قال بالحرف : " ولا يخفى على أحد امتناع أهل النسبين ادخال أحد معهم في نسبهم وهم يحاولون لهم نسبهم " الخ على أن الفاسي رجع بما نقل لي عنه ولده الى



الصواب لما أخبره القاضي مولاي الطيب الجنوني بأن أهل الفقيه الامام الحاج محمد كنون من بني مسارة ، موطن الأشراف الكنونيين ، وأن دار آبائه بها ما تزال معروفة عند عم الى الآن ، وقد حكم صاحب الدر السني بثبوت نسب بعض اللحيانيين المنتقلين من جبل العلم الى نامريا قل من هذا كما في الدر المكنون ، فانظره وانظر أيضا المنة المشتري للمؤرخ الناصي .

## الحجة الثالثة

من المقرر فقها أن الأنساب تحاز بما تحاز به الأملاك ، قاله الحافظ ابن رشد ، وتقدمت بعض النقول في المعنى عن كتاب المفيد لابن هشام وهي قوله : ان شهادة السماع تجوز في الرباع فيما تقدم وان لم يقم بها العلم ، وأنه لا ينتزع بها ما عليه اليد . . . وان كان خرابا لا يد عليه أو شيئا من عفو الأرض قضي به لمن يشهد له بعلى السماع بعد يمينه على قول ابن القاسم ، وبغير يمين على قول أشهب ، كالشهادة على السماع في الولاء والنسب ، وكذلك الشهادة على الحبس يصح لمن ذلك الربع بيده ولا ينتزع بها من يد ، ويؤخذ بها ما ليس عليه يد .

فقد شرحت هذه الأقوال المراد بالقاعدة المذكورة ، وهو أن ما كان له كيان ووجود متشخص كالربع ونحوه ، وهو بيد حائز له ، فلا ينزع من يده بمجرد شهادة السماع انه لمن قام عليه أو لأبيه مثلا ، اذ يحتمل أنه انتقل الى الحائز بوجه من الوجوه ، نعم اذا ثبت الملك بحجة أخرى فانه ينزع من حائزه



كما قال الشيخ الامام :

وكلما علم الأصل لأحد لا ينفع الحائز فيه طول يد

فاذا كان المشهود به غير ماله وجود متشخص ، فانه يثبت بها مطلقا ، ولاسيما وهي تصرح بمعرفة المشهود له ، وأنه ينتمي للنسب الكريم هو وآباؤه ، وينسبه الناس له من غير معارض ولا منازع في ذلك الخ فهل هذه الا حيازة ضمنية بل صريحة ، وان كان هناك من لا يعرف ذلك ، فهو كما يكون في الربع والدار اذ لا يقول أحد بأن الناس كلهم يعرفون ملكية لها ، والا لم يحتج لاقامة البينة على أن الحيازة والشهرة كلاهما أمر نسبي كما مر لنا ، فالمتوطن ببلده ليس كالمغترب ، ولذلك يحتاج هذا الى اقامة البينة ، بخلاف الأول ، ولو اغترب ذلك المتوطن ، لكان في وضع هذا الذي يقيم البينة ممن يعرفونه واختلط هذا الأمر على بعض المتفقهين ، ممن خلط مع المنكرين كما أشار له القاضي التمارجي في ترجمة الجد العلامة المحدث ، سيدي التهامي كنب يقول : ان بينة السماع لا تفيد الا الحائز ، ولا ينتزع بها من يد حائز وذلك مسلم في الدور والرباع ونحوها ، وليس في الأنساب . ألا ترى الى قول أشهب في عدم لزوم اليمين لمن يشهد السماع له بالخراب الذي لا يد عليه وبعفو الأرض حملا على الشهادة بالولاء والنسب خلافا لابن القاسم الذي يلزمه اليمين ، وما ذلك الا للتحقق في النسب بما لا يتحقق به في الربع ، واذ ظهر أن بين البابين فرقا علم معنى ثبوت الشرف بشهادة السماع وحيازة الأنساب بما تحاز به الأملاك ، وتقررت هذه الحجة الثالثة بغاية الوضوح .

## الحجة الرابعة

قال الامام مالك : الناس مصدقون في أنسابهم وهم على ما حازوا وعرفوا به ، ولا يخفى أن هذا في مطلق الناس فكيف بخاصتهم ، ولاسيما

أهل العلم والدين منهم ، ومعلوم ما كان عليه الشيخ الامام أبو عبد الله كنون وأخوه العلامة المحدث السيد التهامي من الدين المتين والتقوى والنصح لله ورسوله ولعامة الناس والناس يقلد ونهما في دينهم ويقتدون بهما في أقوالهم وأفعالهم ، وقد دارت للشيخ الامام شهرة في جميع أنحاء المغرب وافريقيا بالعلم والعمل والنصح للملة والأمة ، وخلفه أخوه السيد التهامي في جل أحواله ولكنه عرف بالابتعاد عن رجال الحكم وعدم مخالطتهم والاقبال على شؤون دينه والاشتغال بخاصة نفسه وبلغ من ورعه أنه لم يكن يفتي في مسائل المعاملات والنكاح والطلاق وما اليهما من المواريث وغيرها مما له تعلق بالدنيا وحطامها ، وانما يفتي في شؤون العبادات والسنن والاعتقاد وفي أواخر حياته ترك جل دروسه العلمية الا دروس الحديث والفقه مع التجرد لنصح العباد والدلالة على الله ، وكتبه ورسائله وخطابه كلها دليل على ما قلنا فمن كان بهذه المثابة كيف لا يصدق فيما يذكره من نسبه وأصله ، وهو المصدق في أنساب الناس وأحكام دينهم ولقد مر قول الفاسي : ان العلماء لا يكذبون في نسبهم ، فهل يستثنى من ذلك علماء بني كنون فقط كما استثنى بني كنون القاطنين بفاس من جميع بني كنون القاطنين بالمغرب اللهم ان هذا هو النشر والشهوة والحكم بالباطل وعدم مراقبة الخالق فيما أمر ونهى ، ولو أنا وجدنا الخصم يقفون هذا الموقف مع المدعين من العوام والمنتسبين من الجهال الذين لا يحققون قضية ولا يضبطون أمراء لقلنا انهم يأخذون بالتشديد ويتحرجون من التساهل المفضي لفتح الباب على مصراعيه ، ولكنهم بالعكس مع من ذكرنا يسلمون لهم



ويقبلون لهم قولهم المجرد عن كل دليل وبرهان ، ولقد رأيت أحد أحفاد شخص من الطغاة المتجهرين المعروف أصله من أعلاج افرنج ينتمي للنسب الشريف ، ويحتج بقطب من أقطاب بيت القاضي عبد الحفيظ ، ويقول انه كان لقوبه صله مصاهرة مع عالم جليل من هذا البيت كان قد هاجر الى قبيلة هذا المدعى من غمارة وبذلك اكتسب الشرف ، ورأيت آخر من أسرة ذات شأن كبير قرض له أحد المتصحين كتابا فحلاه صاحبنا المذكور بتحليلات أقلها الشرف ، وانما هو من أهل الزوايا المعبر عنه بالمرابطين فمؤهله الوحيد هو الخدام والاتباع ، ولولا ذلك لما حظي منه ببعض البعض مما وصفه به ، وهذا أمر يؤكد ما يقوله بعض النقاد الاجتماعيين من أن كثيرا من الامتيازات الطبقية والمقامات الاجتماعية انما توطدت بالقوة والسيطرة المادية تارة والمعنوية تارة أخرى ولله في خلقه شؤون !

هذه أربع حجج وان شئت فقل خمس باعتبار الحجة الثانية ذات شقين السماع الفاشي وشهادة أبناء العمومة من الأشراف المستاريين ، وطابع هذه الحجج هو أنها كالقواعد العامة التي يحكم بكل واحدة منها على استقلال وتكون كافية في الحجية بالاضافة الى أنها مستخلصة من كلام الناقدين والمنكرين مسلمة منهم لاعتراضهم عليها الا بالتعصب والمكابرة التي أبطلناها وبينا زيفها .

ونتابع كلامنا في الحجج الأخرى ، ونرتبها ترتيبا يكون أقرب للاعتبار والذكرى ، فنبدأ لذلك بما ألمعنا اليه من أقوال النسابين في شرف عموم بني كنون لانها أقوى البراهين ولاتصالها بالحجج العامة المذكورة قبلها وهذه هي :



أقوال النسابين

قال في زهرة الاخبار في التعريف بأنساب آل النبي المختار المنسوب لأبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني عند ذكره لتشريد ابن أبي العافية المكناسي للأشراف الادارسة مانصه : " ثم فر الى افريقية السيد احمد جنون وفر الى تادلا من وادي أم الربيع الشرفاء من بني جابر أولاد سيدي أحمد جنون بن محمد جنون بن أبي القاسم بن ادريس الحسني ، وفر أولاد أخيه سيدي مولاي الحسن جنون ابن محمد جنون الحسني وهبطوا لقبيلة غياثة واستقروا في بني ورثين من صنهاجة " هـ وهذا الكتاب فيه فوائد كثيرة منها ذكره لفرار السيد احمد جنون الى افريقية فيكون هو مرجع بعض اولاد كنون الموجودين بها نعم ينقصه الترتيب والتحقيق ويكون ذلك بالمقابلة بين نسخه المتعددة ان وجدت ومن ذلك نسبته محمد جنون الى ابي القاسم بن ادريس وهو ابن قاسم بدون كنية ، ومن فوائده قوله أن الأمير نزار بن اسماعيل ابن ابي القاسم بن موسى بن العافية الملقب بالمنصوري قتله الشريف السيد مولاي الحسن جنون بن محمد بن أبي القاسم بن ادريس في الصفارين يوم الجمعة عام 379 ولكن هذا التاريخ فيه نظر .

وقال القادري في نشر المثاني : " قال السيد الشريف العالم الحافظ سيدي محمد الحسن بن علي بن ريسون العلمي الحسني : أبو بكر هذا ويعني به جد مولانا عبد السلام بن مشيش ، منه تفرعت الاشراف بجبل العلم ونواحيه ولا يعرف لغيره من الأدارسة عقب بتلك النواحي الهبطية سوى جماعة بني عمران وجماعة أولاد أبي العيش بن القاسم كنون وجماعة أولاد كنون بن عيسى . أما جماعة بني عمران نسبهم الى عمران



لا مرية فيه ، وأما جماعة أولاد كنون فمواضعهم بقبيلة بني عمارة ، وهم معظمهم وفريق منهم ببلد طليق بقبيلة شقران وهم أولاد قنفد وبقبيلة بني يدر " الخ .. وقال الدلائي في نظمه المسمى بدرة التيجان ، وهو يذكر أولاد المولى قاسم بن ادريس :

ومن بنيه قاسم الأمير هو كنون لقب شهير
حفيد قاسم بن ادريس الأغر ثم ابنه الذي أتى به الخبر
هو أبو العيش المنمي أحمد وذكره في الناس كان يحمد
كان أميرا حافظا للسير وكان فاضلا كثير الاثر الخ

وقال ابن رحمون في كتابه شذور الذهب : " وثبت أيضا شرف آل كنون " ثم قال : " وآل كنون فرقة منهم أي من العمرانيين بقبيلة بني عمارة وفريق ببلاد طليق بقبيلة شقران وهم أولاد قنفود وفريق بقبيلة بني يدر " وكلامه هذا موافق لما عند صاحب النشر على ما تقدم .

وقال الزياني في تحفة الحادي المطرب ، وقوله هذا تقدم نقله ونعيده هنا جمعا للنظائر : " وشهدوا على السيد أحمد بن عمر بن يعيش وعلى السيد ( بياض بالأصل ) وعلى السيد عمر الكتوني اللذين زعما انهما من آل كنون من بني عمارة وهما بكتان ، فتركهم اذ لم يظهر لهم صحة في دعواهم الى أن تثبت " .

وأما المشطاوي والسيوداي المغربي فقد ذكرا آل كنون عرضا في الاشراف من ذرية القاسم فلا داعي لنقل قولهما لانه استعراض فقط ، وبالنسبة للشريفين الريسوني والسنوسي فقد ذكرا دولة الادارسة الثانية وما كان لأبناء القاسم كنون فيها من أدوار ، وهو أمر معروف ذكره جميع المؤرخين فلا داعي له ، والأمر عند البوعقيلي انما

وهو استمرار كذلك . . . والمهم أن هؤلاء النسابة الثقات كلهم ذكروا شرف آل كنون وذكروا مواطنهم وأشهرها قبيلة بني مسارة ولم يقل أحد منهم ان هناك فريقا من بني كنون ليس بشريف لا في حضر ولا في بدو ، نعم انهم لم يتعرضوا لمن بفاس لأن قدومهم اليها كان متأخرا حوالي منتصف القرن الثاني عشر على ما سبق ذكره والقادم اليها هو جدهم عبد الله وكانوا لم يشتهروا بعد ، ولو كانوا هناك قبل لذكرهم المؤلفون في بيوتات فاس ومنهم العلامة سيدي عبد الرحمان الفاسي في تأليفه الذي اختصر فيه كتاب الزياني الذي استند الى دواوين الأشراف الموضوعة بالأمر الرسمي على عهد السلطان مولاي اسماعيل وحفيده سيدي محمد ابن عبد الله ، فانه تطرق لذكر بعض المشتبه فيهم من الكنونيين وقال انهم انتسبوا الى آل كنون بمسارة يعني الأشراف بلا خلاف ، ولو كان هناك بنو كنون آخرون غير أشراف لوقع التنبيه عليهم في هذه الدواوين التي كان يشرف عليها نقباء الأشراف الأدارسة والعلميين وهم بحيث لا يخفى عليهم هذا الأمر فبان بهذا بطلان ما ادعاه المتهم وتولى كبره السيد ادريس الفضيلي في الدرر البهية من أن بني كنون بفاس ليسوا من الأشراف وتلقف عنه هذه الفرية ثلة من الذين ابتلاهم الله بنهش الأعراض والطعن في الأنساب احتكارا لها واحتجانا وتعاليا بها وافتتانا ، وليعلموا أن فضل الله لا يحتجر وأن الانسان مخبأ يوم القيامة بما قدم وأخر فلذلك فليعمل العاملون ، ولكن التوفيق من الله .



حجة الانتقال من بني مسارة

ذكرنا مرارا أن الجد السيد عبد الله هو الذي انتقل من بني مسارة الى فاس ، والواقع أن الذي انتقل من بني مسارة هو جد والده محمد المكنى بالزراد الشهلي ، فعبد الله هو ابن محمد بن أحمد ابن محمد هذا . وكان انتقاله الى قبيلة بني سعيد حوز تطوان واستقر بعد شر تأسفت منها وتوفي بها عن ولديه أحمد المذكور جد عبد الله ويوسف . . وكان يوسف هذا قد أقام حجة عدلية بانتقالهم من بني مسارة ونسبه الكنوني الشريف ، وقف على أصلها القديم العلامة الشرفي وأثبت نصه في الدر المكنون ، وهو هذا بلفظه حرفا حرفا ، " الحمد لله في علم شهوده وتحقيق يقينهم أن السيد يوسف بن محمد المكنى بالزراد الشهلي بن أحمد الجنوني المساري الأصل السعيدي الدار الذي جاء من قبيلة بني مسارة من مدشر المنصر من آل كنون المكنى عندنا بالزراد وعقب الشهلي ولده السيد احمد ويوسف وترك احمد محمد والحسن ويوسف ترك عليا ، وهم القائمون الحياة الآن لا يعلمون شهوده لهم نسبا غير نسب آل كنون من القبيلة المسارية المذكورة واسم الزراد كناية فقط ، وانما هم من آل كنون كما ذكر ، فمن علمهم وعلم نسبتهم ومجيئهم من القبيلة المذكورة ومن المدشر المذكور قيد به شهادته مسؤولة في أوائل ربيع النبوي عام ثمانين وألف " وبعد اسم العدلين ، تسطرت أسماء ثلاثين من أعيان قبيلة بني سعيد المذكورة وبعدها اسم العدلين المتلقين لشهادة هؤلاء الأعيان ثم اعلام نائب قاضي تطوان بثبوته عبد الكريم بن سعيد بن طريقة ، ثم اعلام ثان بخط من يجب محمد بن محمد قريش .

ولما انتقل الجد السيد عبد الله الى فاس أخذ من هذه الحجة



نسخة مسجلة بقاضي تطوان وقتئذ ، وعضدها بشهادات أخرى عدلية وضم الى ذلك أيضا الاشهاد ممن يعرف اجتماعه مع أبناء عمه المتفرعين عن السيد محمد القادم الى القبيلة السعيدية احتياطا وتثبتا وحفظا لأمر نسبه ، وهذه الشهادات الست وقف على أصولها القديمة السيد الشرفي وأثبتها بنصوصها في كتابه فلتنظر فيه وهي بيدنا الآن مع الحجة السابقة ، والحاصل أن الانتقال الأول كان الى قبيلة بني سعيد وهو لا يهمنا الا من حيث الوجود التاريخي لآل كنون في تلك الناحية والثاني الى فاس ، وهو الذي يثبت الوجود التاريخي أيضا لآل كنون بها وعنه نعبر عند ذكره بالانتقال من بني مسارة الى فاس اختصارا ، وقد صحبت كلا الانتقالين الحجج والموجبات التي تثبت اتصال نسب كل من المنتقلين الى بني سعيد وهو السيد محمد الزراد الشهلي والى فاس وهو السيد عبد الله وأولادهما بشهادة أبناء عمومتهم الأشراف الكنونيين في بني مسارة وهو المطلوب .

وبالاشارة الى ما قلته من أن هذه الحجج تثبت الوجود التاريخي لآل كنون في قبيلة بني سعيد وفاس أذكر أنه كان اتصل بي أحد بني كنون المساريين القاطنين في مدشر أعدال بضم العين وتشديد الدال من ربع بني دركول من الأشخاص العليا وكانت له دعوى مع أحد القاطنين هناك ، وقرأت في رسومه أن أجداده كنونيون مساريون شرفاء ، ولكن في مقال الدعوى والمرافعات التي جرت فيها جعل العدول يصفونه بالمساري الخمسي الدركولي فقط من غير ذكر نسب مراعاة لخصمه



القوي ولله في خلقه شؤون ، وعلى كل فقد أفادتنا تلك الحجة الى تاريخ وجود بني كنون في بني سعيد وما اليها من بلاد غمارة ، لماذا كانت الحجج والموجبات التي تثبت شرف بني كنون واتصال نسبهم بأبناء عمهم المساريين أكثر شهودها من بني سعيد وغمارة وتسجيلها واعمالها من قضاة تطوان وناحيتها لأن انتقالهم الأول كان الى تلك الديار ، وأهلها أعرف بهم من غيرهم ، وكذلك تكون الشهادة قال الامام الزقاق : شهادة مبرز لمعروف ان جرت على مثله الخ .

الرسوم والمواجب العدلية

هذا النوع من الحجج هو الذي عليه المدار واليه الاستناد وبه الاعتبار وهو الذي تحاز به الاملاك وتستحل الابضاع وتثبت الحقوق ، وبين ايدينا منه الآن ثمانية رسوم بالاضافة الى السبعة المتقدم ذكر واحد منها والاشارة الى الستة الأخرى وهي التي تشهد لآل كنون الفاسيين بانتقال سلفهم من بني مسارة كما تشهد بثبوت نسبهم ، فالجميع اذن أربعة عشر رسما وقد أدرجت نسخها جميعا في رسم كبير ، وما تقيد عقب كل رسم من الثبوت ثم التسجيل على قاضي نشتالة بشهادة عدلين وأداء نائب القاضي بها والتعقيب بعد ذلك بشكلية من نفس العدلين وأداء النائب نفسه بتاريخ جمادى الآخرة عام 1318 .

كما أن بين يدي أيضا نسخة أخرى منها في رسم أكبر من السابق مع مقدمة في فضل النسب الشريف وما للسادة آل كنون القاطنين بفاس من الانتماء الى حظيرته والتمسك بعروته واتصال نسبهم بنسب أبناء عمهم القاطنين ببني مسارة باجماع عارفيهم وشهادة تهم على ذلك ، وهي مسجلة بعدلين على نائب قاضي نشتالة أيضا عام 1322 واعادته بالأداء مع التعريب بخطابه بعد وفاته من طرف عدلين بتاريخ 14 رمضان 1345 والأداء والطابع عقبه

رقم الصفحة والكتاب المنتسخة به، يلي ذلك عدة نقاتي وموافقاتلا هل
العلم بثبوت النسب الشريف لمن بيده تلك الحجج، مع الرفع على خط
بعضهم والأداء وطابع قاضي عشائر العلامة الشريف سيدي محمد بن
احمد العلوي، وذلك في التاريخ أعلاه وذكر رقم الصفحة والكتاب
الذي أثبتت بـه.

ويطول بنا الأمر اذا أردنا ايراد هذه الرسوم كلها هنا، فنقتصر
على بعضها وما يقع به الاكتفاء عن الباقي، وأولها الرسم الـذي
يتضمن شهادة أعيان قبيلة بني مستارة من فقهاء وأشراف والعبسة
وغيرهم بكون أولاد كنون أهل الفقيه الامام الحاج محمد بن المدني
كنون عم منهم واليهم، وأبناء عمومة لأولاد كنون المستاريين وهذا
نصـه:

" جماعة الخرزان الشرفاء الجنونيون القاطنون ببني مستارة، وجماعة
المنصر كذلك أيضا بها وجماعة المنتهي كذلك أيضا، وجماعة الخراشن
كذلك، وجماعة الزواقيين كذلك، وجماعة دار غابة كذلك، وجماعة أولاد
عتيق كذلك، وجماعة أولاد يعقوب كذلك، وجماعة القيطون كذلك عموما
والمسطرون أسفل تاريخه خصوصا يعرفون جماعة بني كنون القاطنين
بفاس صانها الله من كل مكروه وسائر الحضرة التامة الشافية الكافية
شرعا وبها ومعها يشهدون أنهم من أبناء عمهم ومنهم واليهم، وأن
نسبتهم الشريفة ثابتة لامرية فيها ولاشك. ولا يشك في ذلك الا
معاند جهول طبع الله على قلبه بطابع العناد، ويعرف جميعهم
بحسب ما سمعوه من آبائهم وأجدادهم منذ وجدوا حتى صار عندهم
ضروريا أن القادم منهم الى فاس بعد خروجه من حضرتهم هو
الفقيه النبيه الشريف النزيه سيدي عبد السلام بن محمد بن احمد المنصري

الشريف الجنوني الحسني طالبا للعلم الشريف، ونزل بفاس
وتزوج ببنت الفقيه العلامة سيدي محمد بن عبد السلام بناني
دفين الديوان بفاس، وولد له منها ثلاثة ذكور: سيدي محمد
وسيدي احمد وسيدي علي، وجميع من بفاس تفرع من هؤلاء
الثلاثة، كما يعلمون ذلك علم اليقين، قيدوا شهادتهم بذلك
لسائلها منهم في السابع عشر من ذي القعدة الحرام عام ثلاثة عشر
وثلاثمائة وألف: الشريف الحسن سيدي المفضل بن محمد المتيقي
، الشريف الحسن سيدي محمد بن احساين المتيقي، الشريف
سيدي الطيب بن محمد المتيقي، الشريف سيدي عبد السلام
المتيقي، الشريف سيدي احمد بن عبد السلام المتيقي، الشريف
سيدي محمد بن عبد السلام المتيقي، الطالب الشريف سيدي
علي بن العياشي المتيقي، الشريف سيدي محمد بن العياشي
المتيقي، الشريف سيدي الطيب بن محمد بن الطاهر المتيقي
الشريف سيدي العياشي المتيقي، الشريف الحسن سيدي احمد
ابن عبد الله المتيقي، الشريف سيدي عبد الكريم بن الهاشمي
المتيقي، الشريف سيدي النجار اليعقوبي، الطالب سيدي محمد
ابن قدور اليعقوبي، الشريف سيدي عبد السلام بن قدور اليعقوبي
الشريف سيدي عبد الله بن قدور اليعقوبي، الشريف سيدي محمد
ابن قدور أيضا، السيد علي بن الحاج اليعقوبي، السيد الطاهر
ابن الحاج اليعقوبي، الشريف سيدي محمد بن الكبير بن الحاج
اليعقوبي، الشريف سيدي عبد السلام بن حمو اليعقوبي، الشريف
الشريف سيدي احمد بن الحسين اليعقوبي، الشريف سيدي
الحسين العلمي الجنوني، الشريف سيدي العياشي بن عبد



السلام العلمي الجنوني" وبعده بخط من يجب "شهد رالدى من
وجبه له لموجبه ثبت" وبعده "الحمد لله أشهد الفقيه الأجل
العدل الأفضل قاضي بني مستارة العلياو والحسن بن علي لطف
الله به آمين أعزه الله وحرسها، بثبوت الرسم أعلاه عنده الثبوت
التام لديه بواجبه وهو حفظه الله بحيث يجب له ذلك من حيث
ذكر، وفي التاريخ أعلاه عبيد ربه محمد بن العياشي المتيقي،
الشريف الجنوني لطف الله به آمين، وعبيد ربه محمد بن علي بن كله
لطف الله به آمين"، وبعده بخط من يجب "الحمد لله أديا ثبت
لطف الله به آميـن".

وأعلم بعبيد ربه الحسين بن علي لطف الله به آمين.

وبعده رسم بالرفع على خط القاضي نصه "الحمد لله الذي
أعلاه يليه الفقيه السيد الحسين بن علي العساني متولي خطة
القضاء بالقبيلة العليا من بني مستارة، بيانا على الرسوم ويفصل
بين الخصوم، قاله عارفه عرفنا به، وفي ثالث رمضان تعدة عام
ثالث عشر وثلاثمائة والف عبيد ربه محمد الكتبي وفقه اللـه
بمنه" وبعده بخط من يجب "الحمد لله أدى المحرز نقيل وأعلم بـه
عبد ربه محمد بن محمد المصال لطف الله به آمين" والمصال
المذكور هو قاضي، وزان ما جاء في تصريف به في الرسم المذكور.
أقول لو لم يكن للسادة آل كنون القاطنين بفاس من حجة الا
هذا الرسم، لكان وحده كافيا في اثبات نسبهم وازاحة كل شبهة
عنه، وسبقت الاشارة الى حكم العلامة النسابة سيدي عبد السلام
القادري بثبوت نسب بعض الدحيانيين العلميين المنتقلين الـى
فاس بمجرد اقرار بعض أبناء عمومتهم من شرفاء العلم بأنهم



منهم ، كيف وقد تعزز هذا الرسم برسوم أخرى وشهادات غيره
من رجال العلم والدين كما في الرسم الآتي ، وهو الحادي عشر
من جملة الرسوم المثبتة في الموجبين الجامعين اللذين تنقل عنهما
عناكما وقع الالماع لذلك من قبل ، ونصه : " الحمد لله على كل حال
والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وآله من الصحب والآل .
أما بعد فيشهد الواضع اسمه عقب تاريخه أنه يعرف الفقيه العلامة
شيخ المشايخ الأعلام والمقدم عند الخاص والعام سيدي محمد بن المدني
كنون المعرفة التامة الكاملة الشافية الكافية شرعا وبها ومعها يشهد
أنه لم يزل على مر الدهور والأيام والشهور والأعوام يسمع من آبائـه
وأجداده وأهل بلده كبيرهم وصغيرهم أنه من الشرفاء المساريين
الأدريسيين ومن أهل النسبة الطاهرين لايرتاب في ذلك شخص منهم
حتى أن كل من أراد المجيء لفاس من أهل بلده أول مايوصونه بـه
أنه لا يقدم أحدا من أهل العلم على الفقيه كنون لما خصـه
الله به من الفتح المبين على يديه والعلوم التي لا توجد عند غيره
ولرجاء بركة أسلافه الكرام فانهم دار علم وولاية من قديم الزمان ومقام
سيدي مفتاح كنون لايخاص، ما استغاث به أحد الا أغاثه الله ولا
استنصر به أحد الا نصره الله وكذا مقام مولانا عبد الله الشريف كنون
لا زال يقصد في المهمات وتقضي عند زيارته الحاجات أعاد الله علينا
من بركاتهم وحشرنا في زمرتهم وهذه وصية جميع أهل بلدنا لمن أراد
الاتيان الى فاس لطلب العلم ولم يزالوا على ذلك الى يومنا هذا
يوصون بملازمة أخيه سيدي التهامي كنون والتماس بركة شيخه عنده
لأنه الخليفة من بعده والله يعيد علينا من بركتهم وهذا هو الذي
يدين الله به ويلقاه ويرجو النجاة بذلك في عقباه قاله وقيده في مفتح

ربيع النبوي سنة أربعة عشر وثلاثمائة وألف عبيد ربه عبد السلام بن عبد السلام الحسني أشغاف الفخاري الزجلي القلعي لطف الله به آمين ، ومثل ما ذكر أعلاه حرفا حرفا يشهد عبد ربه الشاهد بن الفقيه سيدي احمد الخضر الشريف الحراقي الحسني الفخاري الزجلي القلعي لطف الله به آمين ومثله يشهد عبيد ربه بن محمد بن الحاج محمد الصديق بن ج احمد بن عبد المومن الحسني الفخاري المنصوري التجكاني لطف الله به آمين ومثله يشهد عبد ربه عبد السلام بن محمد الزكري اليدري لطف الله به ومثله يشهد عبد ربه محمد ابن عبد القادر السوري الفخاري لطف الله به آمين " فهذا رسم تواتر جماعة من أهل العلم والنسبة والطريق وشهادة الواحد منهم بشهادة عدد كبير .

ونكتفي بما ذكرنا في هذا المقام فان من أنصف وبالحق اعترف يقنع بالبعض من ذلك وغيره ما بقي الا أن تنزل عليه ورقة من السماء أو تخاطبه الملائكة كما قال القاضي حشلاف رحمه الله في كتابه الشرف المصون .

الظهائر الملوكيـــة

الظهائر الملوكية عند أهل هذا الشأن من الحجج المؤيدة للمواجب الشرعية والرسوم العدلية ، فهي معتمدة في ثبوت النسب ومحلة أيما اعمال في ذلك ، وبعضهم يجعلها في الحاكمة على غيرها وحق لها أن تكون كذلك ، ولا سيما حين تستند الى أصل صحيح كالدواوين المحررة بأمر سلطاني وباشراف النقباء المعينين لتمييز الاشراف من الأدعياء والمشاعير من غيرهم وعلى كل فهي أنواع ، فيها الظهائر التي تتعلق بتنفيذ الخراجات والصلات لذوي الانساب المعروفة



والمحققة ، وبيدنا من هذه نسختان من الظهائر أربعة للسلاطين المنعمين سيدي محمد بن عبد الله ومولاي سليمان ومولاي عبد الرحمن ومولاي الحسن ، احداهما مسجلة مخاطب عليها من قبل من يجب عقب كل ظهير ، والأخرى مثلها ولكنها مجرد صورة أخذت من نسخة سطرية للمقابلة والاعتضاد ، وايراد هذه الظهائر هنا مما يطول أمره فلنكتف ببعض الجمل من أولها وهو الظهير المحمدي حيث قال :

" الحمد لله وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم . ولدنا المامون أصلحك الله والنقيه السيد التاودي سلام عليكما ورحمة الله تعالى وبركاته ، وبعد فان بعض الشرفاء وردا علينا شاكين بأبناء عمهم الستة عشر شعبة أهل العصبية الذين ينتمون مال المنقطعين فقد بلغنا أنهم أطلقوا ألسنتهم بالمعرة ولم ينتهوا فتحققنا أن سبب كل فتنة شعبتان من أهل العصبية سولت لهم أنفسهم الامارة أن فاطمة رضي الله عنها لم تلد غيرهم ولما تفطنا من كلام الشاكين وتأملنا أمرهم وجدنا الحق معهم لأنهم كلهم أهل رسوم وظهائر والنسب محاز بما تحاز به الأملاك ولا حجة للأقوياء على الضعفاء غير ما يقولون بأفواههم وكل ما ينشأ بينهم من الأذى فهو في صحيفة النقيه المذكور لأنا كنا عاهدنا الله في حبة ذلك لكل من تقدم مثله قا انا بفاس من أول المائة الثامنة الى أيام سيدنا الجد قدس الله روحه فأبهم الأمر علينا حيث وقع الحيف والمداهنة ، وانا نستغفر الله من ذلك لأنـــه جعلهم قبائل مع كونهم شعوبا ، وهو محقق بأن الامام مولانا ادريس أفاض الله علينا من بركاته خلف بضعة عشرا ذكرا ولكل منهم عقب ، وقد علم ما وقع بهم حسبما ذكره المؤرخون وقد أغفلوا كلهم لدخولهم في غمار العامة تغطية على أنسابهم



فكان ذلك سبب سلبهم الشهرة من شدة ما أصابهم من الخطوب والأ[illegible] وأذى الملوك الذين اغتصبوا خلافتهم حسدا على ما آتاهم الله من [illegible] وأما قوله على ما ذكره ابن السكاك وصاحب المرآة فان ابن السكاك يتعرض لا لثلاث شعب كانوا وقت زمانه بفاس وأعلى للملوك ما يناسبهم حق جميعهم . وأن صاحب المرآة لم يكن بصدد ذلك وانما عرف بأفرا اقتضى بهم الصحبة وقد أحاطت الناس بما لم يحيطوا به علما ويعلم ويتح[illegible] أن العلماء العاملون (كذا) أجمعوا على أن النسب المقطوع به في غير[illegible] من غير شك ولا ريب هو ما أدخل في دفتر مولانا الجد رحمه الله بحـ[illegible] ما تحقق أمره لأن ملكه اتبع القرى والدواشر والحواضر وشهدت لهم به ا[illegible] والجمهور وحقق من دفتر أبي العباس المنصور وبحث فيه أولا وثانيا فا[illegible] هو مشهور وبوجوده رحمه الله انقطعت شوكة أهل الظلم والجور والجرأ[illegible] والعناد بالكذب على سيد العباد والى ما سطر بالدارة بمنته حسبما احتوت عليه ترجمة المشاهير في الدفتر الشريف الذي صحت نسبتهم بني ادريس رضي الله عنه " الخ والمهم أنه سطر أسماء الشعب المتفر[illegible] عن أبناء ادريس بالدارة فذكر في أبناء القاسم بن ادريس ، الكتونيين و[illegible] أحمد بن ادريس أولاد جنون أهل الزواتين ، والجميع ممن يأخذ ال[illegible] الملكية .

وأهم من ذلك كله أنه لم يذكر لا من الكتونيين ولا من أبناء [illegible] من ليس داخلا في الدفتر المنوه به وهو دفتر الاشراف المقطوع بنسبهم [illegible] ما تضمنته طالعة هذا الظهير المهم من التنديد بالمتلاعبين والشج[illegible] الذي يحصل بين بعض الشعب واستطالة الأقوياء منهم علـ[illegible] الضعفاء والتنبيه على قصور بعض المتتبعين عن ذكر شعب كثيرة من الأشر[illegible] المشاهير وأن عدم ذكرها ليس منافيا لها والدرر فيها على تلك الكتب ال[illegible]



غير ذلك من الأسرار والفوائد التي اشتمل عليها هذا الظهير الشريف

ومن الظهائر ما تكـــون خاصة بشعبة من شعب الاشراف كهذا الظهير الحسني المختص بآل كنون ونصه بعد الحمدلة والصلاة والطابع الشريف بداخله الحسن بن محمد بن عبد الرحمن الله وليه وبدائرته بيتا البوصيري ومن تكن برسول الله نصرته الخ . . .

" جددنا بحول الله وقوته ، وشامل يمنه ومنته ، لحملته المتمسكين بالله ثم به السادات الشرفاء المعروفين بآل جنون القاطنين بقبيلة بني مستارة على ما بيدهم من ظهائر أسلافنا رحمهم الله المتضمنة توقيرهم واحترامهم ، فقد أبقيناهم على عادتهم المعروفة وسنتهم المألوفة ، بحيث لا تخرق عليهم عادة ، ولا يحدث في أمرهم نقص ولا زيادة ، تجديدا تاما فنأمر الواقف عليه من خدامنا وولاة أمرنا أن يعمل بمقتضاه ، ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه والسلام . صدر به أمرنا الشريف المعتز بالله في ثاني رمضان المعظم عام 1292 ، ويليه خطاب نائب من يجب بفاس باستقلال الأصل المنتسخ منه بتاريخ 19 رمضان عامه ، اذ أننا انما ننقل من مصور هذه النسخة .

ومن الظهائر ما يخص فردا أو جماعة من شعبة ما للأشراف كهذا الظهير المحمدي الذي بيد على فريقنا بالذات من بني كنون ، ونصه بعد الحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والطابع الشريف بداخله محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه ومولاه ، وبدائرته : فالله خير حفظا وهو أرحم الراحمين :

(جددنا بحول الله وقوته ، وشامل يمنه ومنته ، لحملته المتمسكين بالله ، ثم به أولاد الفقيه العلامة السيد الحاج محمد كنون الذين منهم الأخير السيد محمد وولده السيد عبد الجبار والسيد عمر والسيد عبد المالك

وأبناء أخيه الفقيه العلامة السيد التهامي الذين منهم حفيد ما الفقيه العلامة مدير معهد طنجة السيد عبد الله واخوانه وأبناء أعمامه بطنجة وفاس، حكم ما بيده من ظهائر أسلافنا الكرام ، المقدسة أرواحهم في دار السلام ، المتضمنة توقيرهم واحترامهم وابقاءهم على عادتهم المألوفة وطرائقهم المعروفة ، بحيث لا يسامون بمكروه ولا يحام بنقد حول حماهم بوجه من الوجوه ، رعيا لتشبثهم بأذيال العلم الشريف والاستظلال بظل النسب الطاهر العلي المنيف ، تجديدا تاما نأمر الواقف عليه من خدامنا وولاة أمرنا أن يعمل بمقتضاه ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا يتعداه والسلام . صدر به أمرنا المعتز بالله تعالى في خامس ذي الحجة عام 1368 وبعد ، يليه سجل هذا الظهير الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ 6 محرم عام 1369 الموافق 29 اكتوبر سنة 1949 والامضاء محمد المقري وفقه الله انتهى بلفظه من أصله .

## حجج أخرى

ومن الحجج التي يستأنس بها في هذا المجال مشجرات الانساب والتحليات التي تقع في رسوم الاصدقة والمعاملات ، وبيدنا منها الآن مشجرة قديمة مكتوبة على رق الغزال بخط مغربي جميل ، والتراجم فيها بالأحمر ، وقد ذكر فيها آل كنون أولا وأخيرا وهي غير مؤرخة . ومشجرة أخرى بخط لا بأس به وتتشابه كثيرا في تراجم الأشراف الذين ذكروا ، مع التي قبلها ، وهذه التراجم مكتوبة بالأحمر أيضا وجاء فيها ذكر آل جنون بيني مستارة وأن جدهم اسمه جنون ابن محمد بن احمد بن ادريس بن ادريس الخ . وشاهدنا أحد ما اسمه محمد بن المعالي الزروالي ، والثاني محمد بن عبد السلام بن علال علي



ما يظهر من شكله ، وتاريخها الحادي والعشرون من ذي القعدة عام احد عشر ومائتين وألف . .

وأما التحليات فكثيرة ، وجلها في رسوم الاصدقة وبعض الرسوم الأخرى ، وفي مخاطبات العلماء وأهل الفضل للجد العلامة السيد التهامي وللوالد والعم رحمهم الله ، وبيدنا منها مخاطبة السلطان الاسبق مولاي عبد الحفيظ للوالد من فرنسا ، يطلب منه الاذن له في بحث الاذكار ، وقد حلاه فيها بالشريف ، وبها نعلم أن ما نسب اليه من صدور امره أيام ولايته لآل كنون بالكف عن الانتساب للجانب النبوي الشريف انما هو تقول وادعاء كما بينا ذلك فيما سبق وقلنا ان هذا الملك في علمه واطلاعه لا يمكن أن يوافق على مناورات الخصوم ويساعدهم على أغراضهم المشرفة وهو الذي لا يخفى عليه شرف آل كنون وصحة نسبهم الطاهر ومثلها تحلية اخوته العلامة مولاي الطاهر بن الحسن للوالد في رسائل عدة بالشرف ، وفي تقريظه لشرح نصيحة الهلالي للوالد ، ومولاي العباس الخليفة ، والفقيه مولاي علي به في تقريظهما للشرح المذكور .

وانما قلنا ان هذه الحجج مما يستأنس به لأن المشجرات كثيرا ما يقع بينها التخالف فيما ذكره تراجم الأشراف وما ترفعه من أنسابهم ومنها ما لا يعلم كاتبه وبذلك لا يقطع بحجيتها وعلى كل فانها لا تخلو من ذكر آل كنون والكنونيين وذلك كاف في الاستظهار بها وعدم اعدالها .

وأما التحليات فلما تقرر من أن الشهادة في الرسوم التي تقع فيها انما تنصب على مضمون الاشهاد لا على ما عداه من الأوصاف والتحليات الخارجة عن هذا المضمون ، ومع ذلك فان تكرارها ووجود ما في الرسوم والمخاطبات وغيرها له دلالته التي لا يجهلها أحد وبالله التوفيق .



## فصل

أشرنا في ترجمة الرسوم والمواجب العدلية الى أن أحد الرسمين الكبيرين المتضمنين لعدة شهادات يحتوي على عدة فتاوي لعلماء أعلام مبنية على تلك الشهادات تحكم بثبوت نسب من بيدهم تلك الحجج ثبوتا شرعيا لا يتطرق اليه أدنى شك أو احتمال ، ونريد هنا أن ننقل بعض الفصول من تلك الفتاوي المبينة للحكم الشرعي فيما تقدم من أدلة وحجج ، وكان بودنا نقلها كاملة بلفظها ولكن لما في ذلك من التطويل رأينا الاكتفاء بما يذكر .

وقد جاء في أول الفتوى الأولى التي لم نعرف اسم صاحبها من شكله ما يلي ، " الحمد لله لا خفاء أن الشرف رتبة فخيمة ومنزلة في الدنيا وفي الآخرة عالية فلا ينبغي لمن أيقن بنسبته اليها أو ترجحت عنده أن يعرض عنها زهدا . ولا لمن شك في ذلك أو توهمه أن يدعيها عمدا لحديث الطبراني في الأوسط من ادعى نسبا لا يعرف وانتفى من نسب وان دق كفر بالله ، قال بعض الشيوخ والأحوال في ذلك ثلاثة رجحان النسبة ورجحان عدمها وتساوي الاحتمالين عنده ، ففي الحالة الأولى يجب عليه التمادي عليها ولو لم يكن بيده الا مجرد انتساب آبائه لأن من علم انتساب آبائه وأجداده الى النسب النبوي يجب عليه التمادي اذا لم يطلع على تقول منهم ولا كذب في ذلك وقد قال الشيخ زروق من وجد بيد آبائه شيئا من ذلك فليتمسك به وان لم يقف على صحته وفي الحالة الثانية والثالثة يجب عليه الامساك عن ادعاء النسب " ثم قال " ولا بد لمدعي النسب المريد للدخول فيه من اثبات وأما قول صاحب التوضيح وتبعه الشيخ بهرام أن الناس مصدقون في انسابهم فقال العلماء تستحق محله في غير دعوى الشرف أما في الشرف فلا يصدقون فيه الا



باثبات . . قاله الاجهوري ، وهذا الذي قاله تحقق محله فيمن لم يعرف هو ولا آباؤه بشرف ، وأراد الدخول فيه الآن أما من عرفوا به وحازوه كحيازة الاملاك فانهم يصدقون ولو لم يتم لهم عليه اثبات " ثم نقل عن نوازل الامام المجاصي جواب السؤال عن نسب أنكره بعض الناس وقدح فيه وكان فقيه من عمود ذلك النسب لا يحلي نفسه بالشرف ولا ينتمي اليه وقد ثبت عند أربابه بظهائر ورسمين منسوخين في رق على خطاب قضاة ، ومضمنه أن الأنساب تثبت بالسماع والحيازة وخصوصا هذا النسب الشريف ولا يقدح في نسب المذكورين بمجرد اعراض الفقيه عن التحلية به اذ الساكت لا حكم له بل لو صرح بأنه غير شريف ما أوجب ذلك طعنا في نسبه ولا نسب بنيه من بعده لأنه ليس من الحقوق التي له اسقاطها في حقهم لا في حق غيره كما في جواب أبي علي بن علاية الونشريسي في المعيار وذكر رد ابن خلدون للطاعن في نسب بني عبيد مع كثرة الطاعنين فيه في كل جيل واجتماع أعيان الأئمة ببغداد بمحضر الخليفة واتفاق رأيهم على عدم صحته قائلا ان هذا عندي ليس بشيء " لأن المثبت مقدم على النافي الخ وتلي هذه الفتوى فتوى الفقيه الشريف العالم سيدي عبد السلام بن احمد الحسني العمراني ، ثم فتوى اخرى للعلامة سيدي محمد بن محمد البناني قال فيها بعد جلب نصوص في المسألة منها فتوى للمجاصي : " تأمل قوله نعم ان كان الطاعنون أكثر من المثبتين واستمر ذلك خلفا عن سلف الخ فان تنبيه هذه المائة والحمد لله سالمة من ذلك كما يعلم مما بأعلاه من الرسوم وانا رأى فيها الطعن من بعضهم عنادا وحسدا وبغضا وحسدا والله عالم بالنوايا محيط بما اكنته قلوب البرايا ، فبان لكل منصف عارف بأحكام الشريعة ثبوت نسب هذه الطائفة الثالثة بما مر ثبوتا شرعيا

حسبما يراه المنصف الخالي من شوائب الحسد العاري من الضلالة وسوابق الفساد واللدد " الخ .

تليهـا فتوى رابعة للعلامة المشرفي جاء في آخرهـا ما نصه : " وكذا لاحجة للطاعنين أيضا فيما أدلوا به من الشهادة الثانية والاجتماع بأعظم المساجد بقصد نفيه يعني نسب بني كنون كما يدل له ما ساقه المفتي أعلاه عن ابن خلدون في نسب بني عبيد والاجتماع بمسجد بغداد وحضور الأعيان والخليفة فيه لا سيمـا ولم يحصل لهم مقصود في شأن نسب هذه الطائفة ولا وقع لهم بذلك ظفر بل تفرقوا شذر مذر ويحق الله الحق بكلماته " الخ .

ثم فتوى خامسة للعلامة الشريف سيدي القاسمي بن المفضل الادريسي الشبيهي بالموافقة على الفتاوي السابقة بفتوى سادسة للفقيه العلامة السيد علي بن احمد الزريحـي موافقة لما قبلها مع جلب بعض النصوص في المسألة غير ما تقدم .

وبعد ذلك فتوى مطولة في المسألة معضدة للفتاوي المتقدمة للفقيه العلامة الشريف سيدي احمد بن محمد الحسني الوالي ، بموافقة أخرى للعلامة مولاي الطيب بن احمد الزواقي وأخرى للعلامة سيدي محمد الجنوني الزواقي فتصريح بخط المفتي سيدي القاسمي بن المفضل الشبيهي صاحب الفتوى مع الأداء من طرف عدلين بتاريخ 14 قعدة عام 1345 ونمرة الكناش الذي أثبتت فيه والصفحة ثم تصريح بالخطاب المذكور في الأداء والشكل عقبه وأنه للعلامة قاضي مكناس العلامة سيدي محمد بن أحمد العلوي مع ذكر رقم الصفحة والكناش الذي أثبت فيه .

وبعد نهذه جملة الحجج والشهادات التي أمكننا ايرادهـا



أو مضمنها مع تجاوز غيرها والاشارة اليها فقط ، وهي كما يرى القارئ قلما يتوفر عليها بل على بعضها كثير من البيوتـات الشريفـة ، فالاعراض عنها وعدم الاعتداد بها من المكابرة والعناد والجحود والالحاد ، وبالطبع من تكون بيده لا يحل له التغاضي عنها والتنكر لها والزهد في نسبه والنزول على رغبة الطاعنين والمنتقديـن لما تقدم مرارا من قوله صلى الله عليه وسلـم التبرا من نسب وان دق كفر ، وهذا ما عملنا على كتابة هـذا الفصل وجعله من مقاصد هذا المؤلف ، والا فالردود السابقة كافية في اثبات المنفي واحقاق الحق وهي أيضا والله شاهد ما كتبنا ما الا لما كثر تطاول الخصم واجتراؤهم علينـا بالكذب والبهتان ونستغفر الله لما وقع منا من المماحكة والجدل والخطأ والنسيان وزيغ اللسان فاننا انما صدرنـا في ذلك قوله عـز وجل ( ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل )

والله يقول الحق وهو يهـدي السبيل .



## السادسة في ذكر موافقات العلماء الأعلام التي هي وحدها شهادات قطعيـة في هذا المقـام

كنا عند وضع تصميم هذا الكتـاب ، فكرنا في عـرضه على طائفة من أهل العلم المتجردين عن الهوى والغرض ، والذين نعرف تأييدهم لمحتواه مسـبقا ، واستنكارهم لمفتريات الخصوم ، وتهجماتهم العدوانية التي انما منشأها الحسد والضغينة وانكار أن ينعم الله على أحـد من خلقه غيرهم بنعمة منه وفضل كأنهم وحدهم فذلكة الانسانية ، والمقصودون بهذا الوجود ، وبعد ما يبدي هؤلاء الأعلام نظرهم في هذا الكتاب ، نكـون من أقوالهم وشهاداتهم المادة التي تشغل هذا الباب ، وتملأ فـراغـه .

ولكنا ، قبل اتمامه وقفنا على كتـاب لابن عمنـا الأبر الأرضى ، الداعية الى الله ، السالك نهج أسلافه في التقـى والصلاح ، سيدي عبد الجبار بن محمد ابن الشيخ الامـام الحاج محمد بن المدني كنـون ، فاذا هو وفق المراد وقد سبقنا الى الفكرة بـأوسع مما كنا نقـدر لها ، فضمنه الكثير من الحجج والمراجب ، الشاهدة بصحة نسبه ، وثبـوت شرفه ، بعضها مما تقدم لنـا الالمـام به ، وبعضها الآخـر مما لم يكن لنا اطلاع عليـه ، ثم موافقات العـدد العديد من العلماء والأشراف والقضاة والطلبة ونقباء الأشراف والـوجوه والأعيـان ، من كل بلد تقريبا من بلـدان المغرب ، فرأينا حينئذ الاكتفـاء بـه ، ونقل محتوياته بل جلها الى هذا الكتـاب ، وجعلها هي المادة التي تملأ فراغ هذا الباب ، وبالله التوفيق ، لارب غيره ولا معبود سواه ، وصلى الله على نبيه ومصطفاه سيدنا محمد وآله وصحبـه وكل من والاه ، آميـن

ولما كان السيد عبد الجبار ، ضمن هذا الكتاب بعض الرسوم والحجج



السابقة كما قلت ، فاني بطبيعة الحال سأتجاوزها كما أتجاوز بعض الكتابات التي لم أقرأ توقيعات أصحابها ، وأشير فقط الى الموافقـات التي لا تتضمن أمـرا زائـدا على الموافقة ، وذلك كله تجنبا للـوقوع في الملل وايثارا للاختـصار ، ثم اني أتتبع ترتيبـه ، ولا أقـدم ولا أؤخر في ذلك شيئا ، وان اختلفت صفة الحجة أو الكتابة بأوسع تعبير عن الـتي سبقتها أو تلتهـا ، فأول ذلك موجب لفيفـي من 24 شاهدا ، تحت عدد 1124 بصحيفة 356 من كناش المختلفة ، مؤرخ في 17 جمـادى الأولى عام 1346 ، مستمر تحت عدد 357 ، تضمـن أن شهوده يعرفون الطالب الأرضى سيدي عبد الجبار بن البركة سيدي محمد بن العـلامة المنعم سيدي الحاج محمد بن المدني كنون المعرفة التامة الكافيـة شرعا بها ومعها يشهدون ، بأنهم منذ عقلوا بأذهانهم وميّزوا بعقولهم وهم يعرفونه مع والده وجده المذكورين من الشرفاء أولاد كنون القاطنين ببني مستارة ، المعروفين بالزواتين ، المعروفين لديهم مثل المعرفة المذكورة ولا يعلمون أحدا منهم نازعهم في الانتساب اليهم الى الآن ، ومستند علمهم المجاورة وشدة الاطلاع على الأحـوال الخ . والخطاب عليه للفقيه العـلامة قاضي فاس العليا سيدي محمد بن العربي العلوي .

ويليه موجب عدلي ، به سبعة عدول يشهد ون أنهم منذ ميّزوا بأذهانهم وأدركوا بأسنانهم وفهموا بعقولهم ، وهم يسمعـون سماعا فاشيا مستفيضا على ألسنة أهل العدل وغيرهم ، أن الفقيه سيدي الحاج محمد بـن المدني كنـون ، وأخاه الفقيه سيدي التهامي ، وأبناء عمه ، وصنـوانهم نسبهم متصل بنسب الشرفاء الكنونيين القاطنين بربع أولاد كنون مـن القبيلة المسارية ، وكذلك سمعوا من آبـائهم أن الشرف الحسني لازال من نعوت الفقيهين المذكورين ، ولا فرق بين الشرفاء الكنونيين ببنـي

ستارة وبين آل كنون بفاس فمن علم ذلك حسب نصه وتحقق كنه وصفه عقد شهادته به الخ في 23 محرم عام 1352 تحت عدد 104 وبصحيفة 335 بالمختلفة عدد 6 وهو مخاطب عليه من قاضي بني ستارة سيدي الطيب الزواتي وعليه اعمال قاضي مكناس الفقيه العلامة الشريف مولاي احمد بن محمد العلوي .

ثم موجب عدلي آخر به ثلاثة عدول تضمن ما تضمنه الموجب السابق بتاريخ 8 رجب عام 1356 تحت عدد 1516 بصحيفة 411 وكناش 85 للمختلفة مخاطب عليه قاضي زرهون مولاي سعيد الامراني وبه اعمال قاضي الدار البيضاء السيد الحاج احمد المزموري.

فموجب عدلي آخر به سبعة عدول وأحد أعلام جامع القرويين هو العلامة سيدي الحاج حسن مزور ونقيب الشرفاء الادارسة بزرهون سيدي عبد الكريم بن محمد الشبيهي تضمن أنهم يعرفون الشريف الأفضل سيدي عبد الجبار بن الشريف البركة سيدي محمد ابن العلامة الشريف سيدي الحاج محمد كنون وأبناء عمه القاطنين بفاس المعرفة التامة الكافية شرعا الخ وأن نسبهم متصل بنسب الشرفاء الكنونيين القاطنين ببني ستارة لا فرق بينهم الخ تحت عدد 225 صحيفة 60 من المختلفة 20 بأحواز فاس الجديد مخاطب عليه بقاضي فاس العليا الشريف العلامة مولاي احمد بن محمد العلوي وبه اعمال قاضي زرهون مولاي سعيد العلوي .

ويجيء بعد هذا موجب عدلي آخر به أربعة عدول وفي ضمنهم نقيب الشرفاء العلويين بفاس الشريف الفقيه مولاي قدور بن مولاي الطاهر العلوي يشهدون بمعرفتهم للشريف سيدي عبد الجبار بن الشريف البركة سيدي محمد بن شيخ الجماعة سيدي الحاج محمد كنون وأبناء



عمهم القاطنين بفاس المعرفة التامة الكافية شرعا الخ بأن نسبهم متصل بنسب الشرفاء الكنونيين القاطنين ببني ستارة بالجبل لا فرق بينهم الخ في 25 رمضان عام 1368 تحت عدد 1466 صحيفة 325 المختلفة 96 الرصيف بفاس مخاطب عليه بقاضي الرصيف الفقيه العلامة سيدي محمد بن عبد السلام بناني وبه اعمال قاضي صفرو العلامة الشريف مولاي عباس الامراني ثم شهادة بالموافقة على ما ذكر أعلاه من نقيب الشرفاء العلويين بمكناس مولاي مصطفى بن عبد الرحمن العلوي بامضائه . فشهادة من نقيب الاشراف الادارسة بالرباط الشريف سيدي محمد بن سيدي علال العمراني تضمنت الموافقة على ما سطر أعلاه وما هو محقق عند الملوك والقضاة . والعلماء الخ بخط يده وطابعه .

وبعد هذه المواجب ذكر الكتب المؤلفة في الموضوع وبعض الظهائر ختاما بظهير المنفور له سيدي محمد الخامس وقد سبق ذكره بنصه الكامل ، ويلي ذلك فتوى للفقيه العلامة السيد العباس بناني هذا نصها :

" الحمد لله كما ينبغي لجلاله ، أما بعد فلا جرم أن النسب سواء كان شرفا أو غيره انما يثبت بالسماع حسبما في ابن مامون وتبصرة ابن فرحون ومعيار الونشريسي وغيرهم . فكيف بمثل هذا الذي ثبت لما يرى بالسؤال وتضمنه الحجج وبيد حملته من طوائف العدول والأعيان والأشراف وشهادة العلماء ما قد يفيد اليقين والقطع الصميم الذي لا يقاومه ما يفيد الظنون حسبما شحنت بذلك دواوين أئمة الأحكام وتلقاه الجلة الأعلام بالقبول ففي ابن سلمون ومن حاز نسبا وثبت له بالسماع فعلى من نفاه الحد . هـ . وفي تبصرة ابن



فرحون عن ابن الهندي مثله وكذلك في المعيار مثله قائلا يكفي في ثبوت هذا النسب يعني الشرف لمدعيه بالسماع الفاشي ودعاء الناس له ويتقوى ذلك بثبوته عند القضاة مع ما تقادم من رسم المنتسبين اليه ووجود كثرة الشهادة فيه وتوقيع الائمة من العدول والعلماء والقضاة عليها هـ . وفي المعيار والبرزلي ما يفيد مثل هذه الزيادة .

ان هذا القدر من الشهادة عن مسمى السماع الى مسمى القطع واليقين ويصير من باب الاستفاضة ، وقد علم بالضرورة من كتب الائمة أن ما بلغ من الشهادات هذا المبلغ لا يقاوم ولا يعذر فيه لمن طلبه ، وقد ذكر سيدي العربي الفاسي توجيها لعدم الأعذار فقال : لعل الخاصية التي اقتضت عدمه في كونه محصلا للعلم خارجا عن باب الشهادة سواء كان فيهم عدول أو لم يكونوا ، وما قاله ابن عاصم حكاية لنازلة معينة والحكم أعم من ذلك يشمل كل كثير محصل للعلم كان فيهم عدول أم لا فليتأمل ذلك هـ .

وبعد أن نقل فتوى المجاصي المتقدمة في طريقة ثبوت النسب وأن الساكت عنه لاحكم له بل لو صرح أنه غير شريف لما طعن ذلك في نسب قرابته وقول ابن خلدون في الطاعنين في نسب بني عبيد حسبما سبق في الفتاوي المضمنة في الباب المعقود لها قال : " والذي قطعت به جهيزة كل خطيب تأييد حملته السادات آل كنون من الظهائر الملكية وعلى الأخص آخرها تاريخا وهو ظهير مولانا الامام فخر ملوك الاسلام الممتاز بكل فضيلة واعظام مولانا السلطان ابي عبد الله سيدي محمد الخامس أعلى الله في سماء



المز كعبه وأحيى بالعلم والعلماء شعبه فان في الظهير المذكور كما يرى بالمحول ما نصه : " والاستظلال بظل النسب الطاهر العلي المنيف " فان عبارة الظهير هذه ظاهرة في النسب الشريف راجحة فيه والعمل بالراجح متعين عند أهل الفقه والأصول والحديث مع الغاء الاحتمال المرجوح هذا مع النظر الى عبارة الظهير المذكور من حيث ذاتها ، أما مع النظر الى الخارج عنها من الحجج المذكورة على اختلاف أنواعها وتعدد أصنافها فقد صارت دلالة العبارة على النسب الشريف نصا وهو في اصطلاح الأصوليين ما أشار له في جمع الجوامع بقوله : " وهو نص ان أفاد معنى لا يحتمل غيره كزيد " وفي جمع الجوامع أيضا ما نصه : " والأصح أن الأدلة النقلية قد تفيد اليقين بانضمام تواتر أو غيره . . وفي الحديث المتفق عليه فأقضى له على نحو ما أسمع نحوي الخطاب ان كان أولى ، ولعل في هذا القدر كفاية حيث أنه يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق وما أوتيتم من العلم الا قليلا والى الله ترجع الامور والحمد لله أولا وأخيرا والسلام قاله عبيد ربه سبحانه العباس بناني وفقه الله . هـ من خطه بالكناش المذكور .

وتليه بعدها ما يلي : الحمد لله وعلى جميع ما سطر حواليه بما لا مزيد عليه يوافق عبد ربه وأسير ذنبه الحسن بن عمر مزور كان الله له في جميع اللحظات ويوم الجزاء والنشور آمين في فاتح ربيع النبوي الأنور سنة 1372 موافق 20 نونبر سنة 1952 هـ من خطه كذلك .

وبعد هذه الموافقة ما يلي : الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد الا له والصلاة والسلام على سيدنا محمد وكل من انتمى له ، وبعد فما سطره العالمان الجليلان أعلاه لا يحتاج الى مزيد وعليه يوافق عبد ربه وأسير

ذنبه محمد بن محمد فتحا بوطالب الحسني بخطه ويليه الطابع بدا لله قاضي صفرو وما أضيف اليه محمد بن محمد بوطالب وفقه الله .

وتقيد بعد ذلك ما نصه : الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم أما بعد فكاتبه غفر الله له بمنه وكرمه موافق أتم الموافقة على ما سطره العلماء الأجلة بالورقة يمنته في شأن نسب السادات الشرفاء آل كنون حفظ الله أحياءهم ورحم من صار منهم الى دار كرامته والسلام في 16 ربيع النبوي الأنور عام 1376 عبد ربه تعالى محمد العبادي بخطه ويليه الطابع بداخله قاضي زرهون محمد العبادي سدده الله .

وقد تلت ذلك موافقات لبعض العلماء لم أستطع فك توقيعاتهم وبعد ما ثبت ما يلي : الحمد لله القوي العليم وصلاة على النبي الكريم وبعد فما ذكره الافتاء الأول من ثبوت النسب بالسماع استفاضته وتأييده بنصوص الفقهاء والنسابين ظاهر وواضح وعليه يثبت النسب لمن تمسك بمثل الحجج التي استند اليها الافتاء منها الظهير الشريف المؤرخ بناصر حجة عام 1368 وعلى ذلك يوافق عبد ربه محمد بن الحسن العمراني وتقيد بعد ذلك موافقات أخرى من بعض أهل العلم والنسب لم أفك توقيعاتهم وآخرها بقلم الفقيه السيد عبد القادر بنسوسي العلم القرويين بتاريخ 16 حجة 1379 .

ثم تقيد بعدها موافقة هذا نصها : الحمد لله بعد ما اطلع [illegible] الله بمنه على الظهائر العلوية الشريفة وآخرها [illegible] أمير سيدنا المنصور بالله محمد الناصر دام لها العز والتمكين [illegible] 1367 المؤرخ بناصر ذي الحجة عام 1368 المسجل



بالوزارة الكبرى بتاريخ 6 محرم عام 1369 الموافق 29 اكتوبر 1949 الذي يدل على احترام وتوقير أبناء الفقيه العلامة السيد الحاج محمد كنون بحيث لا يساوون بمكروه لتشبثهم بأذيال العلم الشريف والاستظلال بظل النسب الطاهر المنيف وحيث نص سيدنا على نسبهم الطاهر وشرفهم الصحيح الذي لم يبق معه لقائل ما يقول فاني أقول بشرفهم نظرا لما شاهدته من الحجج والله يقول الحق وهو يهدي السبيل محمد البكاري .

ويلي هذه الموافقة موافقة أخرى من الفقيه السيد احمد بن عبد السلام اجديرة والقاضي السيد مصطفى جديرة والفقيه السيد علي بن اسماعيل القدور قاضي الجديدة ثم موافقة نصها : الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على جميع الانبياء والمرسلين وبعد فقد اطلعت على مجموعة من الحجج والظهائر تثبت نسب السيد الجليل عبد الجبار كنون الحسني وبما أنه معلوم أن كل من حاز الشرف أو النسب الطاهر وعرف به بين الناس فانه يثبت له ويصدق فيه ويعامل بمقتضاه كما أنه يثبت شرعا بالشهرة والسماع وكثرة القرائن وبوجود الظهائر ولذلك فاني أوافق على المكتوب حول هذا النسب الشريف والسلام الرحالي الفاروق .

وبعدها موافقات للفقيه العالم أبي الشكر الحاج عبد الرحمن ابن سعيد السوسي والعالم الشريف سيدي محمد بن هاشم العلوي والعالم السيد ابراهيم بن الحاج والأستاذ محمد بن الحاج احمد ابن شقرون الفدائي المعروف والكاتب العام لعمالة فاس .

ثم موافقة تقول : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وبعد فقد شرفت على الفقيه الشهير على دينه



العامل على محافظة المسلمين على الصلاة الشريف الفاضل سيدي عبد الجبار بن محمد كنون الحسني في مسجد مولاي سليمان اثر حضوره في درسنا في تفسير قوله تعالى : قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي الآية فطلب مني أن أضيف اسمي الى العلماء الفقهاء والفضلاء الذين كتبوا باتلامهم يعترفون باطلاعهم على ما عند الشريف المذكور من ظهائر ملكية ووثائق شرعية تشهد بصحة نسب آل كنون وشرفهم المحقق واني لأؤكد ما ذكر غيري وأشهد بقوة هذه الوثائق وصحة هذه الظهائر وثبوت هذا النسب وفق الله سادتنا آل البيت الى احياء سنة جدهم عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام وعلى آله الطاهرين وحرر في الواحد والعشرين من رمضان المعظم عام 1377 كتبه عبد الرحمن بن أبي شعيب الدكالي سامحه الله .

وبعد موافقة بخط الشريف الفقيه سيدي عبد الله بن احمد القادري ثم موافقة هذا نصها الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وبعد فقد وقف كاتبه سامحه الله على جل ما كتب قبله من الشهادات المستندة الى الظهير الشريف المؤرخ بخامس ذي الحجة 1368 المنصوص على تجديد الظهائر الشريفة التي بيد السادات أولاد الفقيه العلامة السيد الحاج محمد كنون الذين منهم الأخير : السيد محمد وأولاده السيد عبد الجبار والسيد عمر والسيد عبد الملك وأبناء أخيه الفقيه العلامة السيد التهامي الذين منهم حفيده الفقيه العلامة مدير معهد طنجة السيد عبد الله واخوانه وأبناء أعمامه المتضمنة لتوقيرهم واحترامهم رعيا لتشبثهم بأذيال العلم الشريف والاستظلال بظل النسب الطاهر العلي المنيف وبناء على



جميع ما ذكر يعترف الواقف عليه بالعمل بمقتضاه ويضم شهادته واعترافه لما اعترف به العلماء الفضلاء من أن من من الله عليه بجمع شرف العلم الى شرف القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد فاز بخير الدارين لقول الله عز وجل " يانساء النبي لستن كأحد من النساء أن اتقيتن " ومن المقرر أن الأنساب تحاز بما تحاز به الاملاك ، وحيث شهد من ذكر من الأجلة الأخيار بحيازة السادة الكنونيين للنسب الطاهر الشريف فان كاتبه يضم صوته الى صوتهم حيث لم يتطرق له شك في تلك الشهادات النية .... عبد الغني الموتي بخطه والمه . وبعدها شهادة أخرى هذا نصها : الحمد لله في 21 جمادى الآخرة 1378 اطلع كاتبه على ما سطره السادات العلماء مثبتين نسب السيد عبد الجبار بن محمد بن شيخ الجماعة بفاس العلامة سيدي الحاج محمد كنون استنادا على الحجج المعتولة ، وعندي أن لهما حجتين أخريين تشهدان لهما بصحة النسبة وهذا العلم والتقوى عملا بالمأثور من غاب عنكم أصله فعاله تنبيكم عن أصله وأن أفعال هذه الاسرة حميدة بحمد الله والسلام عبد الكبير بن الطالب الزمراني بخطه .

وأخرى تليها وهي الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحابته والسلام ، لم يبق والحمد لله شك ولا ريب في نسب وأدب حامله الشريف البركة الفقيه الجليل سيدي عبد الجبار بن محمد كنون الحسني بناء على ما حرره في صحة نسبهم الطاهر سادتنا أجلة العلماء وخيار الأمة .

نسب تحسب العلا بحلاه ... قلدتها نجومها الجوزاء

تابعهم على ذلك خديم النسب الشريف ومحب أهل البيت المنيف محمد الزكي ابن علي الروداني كان الله له .

وبعدها موافقة نصها الحمد لله الكبير المتعال والصلاة والسلام على سيدنا محمد عين الكمال وعلى آله وأصحابه المبا... دين الابطال، وبعد فلما من الله علي بالاجتماع بحامله طيب الاخلاق الزكية الكريم الطباع الحسني الشريف سيدي عبد الجبار الكنوني الحسني الزواتي واطلعت على ما بيده من ظهائر ورسوم وترشيحات جل علماء المغرب وكلها تشهد بصحتها وتعلن مساندتها وتأييدها لتلك المخطوطات المباركة وتحت مؤيدا ولكل ما فيها ساندا اعتمادا على ما سلف وعلى ما أعلمه عن ذلك البيت الكريم من مزايا ومفاخر وعلم وياضية وأسرار الاهية رجاء أن يظلنا الله باوراق تلك الشجرة المباركة وأن يحشرنا في زمرة عباده الصالحين وتحت شفاعة جدهم خير الخلق أجمعين آمين . عبد ربه محمد بن المختار السرغيني الصبيحي البيضاوي لطف الله به .

وبعدها موافقة تقول : الحمد لله وحده اطلعنا على هذا الدفتر الذي بيد الشريف الفقيه سيدي عبد الجبار كنون الحسني الزواتي وعلى ما بيده من وثائق وشهادات العلماء الأجلة والظهائر الشريفة وكلها تشهد بصحة نسبه وتعلن مساندتها وتأييدها الشرف الفقيه العلامة سيدي محمد بن المدني كنون ، ورفع نسبه الى سيدنا الحسن بن علي كرم الله وجهه ، وأنا أوافق على ذلك موافقة تامة اعتمادا على ما سلف ، والسلام ، عبد الحميد العلوي ، في ثامن شعبان 1378 ، موافق 15 يبراير 1959 .



ثم موافقات أخرى من الفقيه محمد المراكشي ، والفقيه ... والفقيه محمد بن محمد بن عبد السلام الزندى ، والفقيه محمد الشرابي منشدا بعد التصديق والتصحيح :

وكيف يصح في الأذهان شيئ ... اذا احتاج النهار الى دليل

ثم موافقة هذا نصها ، الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد ، فبناء على ما صرح به العلماء في هذا الكتاب من مختلف الدائقات من الاعتراف بالنسب الطاهر الشريف لآل كنون استنادا منهم على شهادات وظهائر شريفة مختتمة بظهير محمدي شريف ، بناء على ذلك فان كاتب هذه السطور ، يتشرف بالموافقة على ما صرح به العلماء وبالله التوفيق ، وكتب بالرباط ، بتاريخ 13 شعبان عام 1348-21 يناير 1959 محمد بن عبد الله .

ثم موافقات أخرى امضاءات أصحابها لا تقرأ فلذلك تركتها . وبعدها الحمد لله اطلعت على ظهائر شريفة ، وشهادات مختلفة من شخصيات لها مكانتها المرموقة ، وكلها تشهد بصحة نسب الفقيه الأديب سيدي عبد الجبار بن محمد كنون ، واعتمادا على ذلك فاني بدوري أعترف بصحة نسبه الشريف المذكور ، وفي سادس ذي القعدة الحرام 1378 الموافق 16 ماي 1959 . عبد الله العلوي .

ثم موافقة غريبة هذا نصها ، الحمد لله ، يشهد الواضع اسمه عقب تاريخه بأن الشريف الجليل سيدي عبد الجبار بن الشريف الفاضل المرحوم سيدي محمد كنون الحسني ، ممن لهم عقد صداقة وثيقة بين ضميره والمعاني العليا للحياة التي هي المعرفة والحق والجمال والقدر والقوة والحب للخير ، وذلك بعد اطلاعه على ما شهد به أفاضل العلماء ، وأعاظم الملوك العلويين ، خلد الله عرشهم خلود



... في شخص هذا الشريف من سلامة عقيدة وصلاح عمل ومتانة خلق وفي 10 صفر عام 1378 المجاهد الروحي في التربية الصحيحة عبد الغفور الوادي .

وبعد موافقات غير مقروءة التوقيع ، موافقة هذا نصها : الحمد لله يشهد الواضع اسمه أسفله أنه اطلع على ظهير شريف ، يثبت نسب الشريف السيد عبد الجبار كنون الحسني ، وهو من خيرة الاشراف فقد قام بمجهود جبار ولا زال يقوم به الى الآن في حث الناس على عماد الدين الذي هو الصلاة وفي هذا الوقت الذي انحطت فيه العادة على الأخلاق أعانه الله ووفقه لما فيه صالح الاسلام والمسلمين . عبد ربه العربي الروندى .

وأخرى هذا نصها : الحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما ، يشهد الموقع أسفله خطيب المسجد الأعظم بالرباط أنه اطلع نسخة من الظهائر الشريفة ، وبالخصوص ظهير مفخرة الزمان الملك المجاهد سيدنا محمد الخامس نصره الله ، وهذه الظهائر التي ادلى بها الشريف المصلح الداعي الى الله سيدي عبد الجبار بن محمد كنون الحسني ، زاد الله في معناه واعانه على ما هو بصدده ، كلها تشهد باتصال نسبه الى النسب الطاهر الزكي على صاحبه أفضل الصلاة والسلام ونحن على ذلك من الشاهدين والسلام حرر بالرباط في 14 ربيع النبوي الأنور 1378 محمد بن عمر وفقه الله .

ثم موافقة من خطيب مسجد النوار نصها : الحمد لله يشهد الواضع اسمه أسفله أنه اطلع على ظهير شريف في صحة نسب الشريف الجليل سيدي عبد الجبار الحسني الذي هو أحد ذرية العلامة



الفاضل الجليل سيدي الحاج محمد جنون ، وسيدي عبد الجبار هذا هو من خيار الشرفاء الداعين الى توحيد الله ، واقامة شعائر الدين ، وحض الناس على التمسك بالصلاة ، والمحافظة عليها في أوقاتها ، يدعو الناس شيوخا وشبانا الى ذلك ، أكثر الله من أمثاله ، وأعانه على ما فيه خير الأمة المحمدية وثبته على ذلك .

ثم أخرى من امام جامع المنية ، الفقيه سيدي محمد بن محمد البواري تماثلها ، وأخرى من الشريف سيدي الطيب العراقي كاتب الضبط ، والأخرى من الأستاذ محمد بن محمد الزيزي ، وأخرى من مولاي اسماعيل العلوي ناظر أحباس سلا وأخرى من الشريف سيدي جلول الحسوني من سلا ، وأخرى من قاضي سيدي قاسم ، وأخرى من الشريف مولاي علي العلوي ، وأخرى من سيدي محمد البقالي ، وأخرى من السيد احمد السلاسي الجعاوشي ، وأخرى من العلامة الفقيه السيد علال بوسلهام الزرهوني القصري مدير المعهد الديني بمدينة القصر الكبير بتاريخ ثالث جمادى الثانية 1380 .

انتهى وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

## خاتمة نسأل الله حسنها

بعد أن وفينا بما وعدنا ، وفق المخطط الذي رسمنا من نقض المزاعم ورد الطعون والادلاء بالحجج والبينات النافية للشكوك والظنون نعود لنؤكد أن ليس مقصودنا هو اثبات النسب فهو عند عارفيه ثابت لا ريب فيه ، وعندنا أن النسب الأقوى هو الاستمساك بحبل التقوى ، فبغيره لا ينفع حسب ولا نسب ، لاسيما وقد رأينا أن أكثر من يحرص عليه انما يريده للتطاول والتعالي على الناس ، وربما اعتقد أنه ورقة المرور الى الجنة ورخصة الاعفاء من الواجبات الدينية والدنيوية ... وهيهات هيهات : " يانساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين " وكل عز لم يؤكد بحلم فالى ذل يصير ، والكلام في هذا المعنى طويل ، وهو غير مراد لنا ومن شاء التوسع فيه فعليه بكتاب الدرة المكنونة للشيخ الامام الحاج محمد بن المدني كنون رحمه الله

ثم حققنا نسبها ووصلنا رحمنا وانتصرنا لذويها ورموزنا آبائنا وأجدادنا وهم رحمهم الله ممن يجب لهم البرور وأداء الحقوق شرعا وعقلا لانهم كانوا من أهل العلم والعمل والبر والتقوى والدين والخير ولم يستطع الخصم على كرهه وعداوته وحقده أن ينال من جانبهم الا بهذه الفرية التي لم يفلح فيها لأن كل من له قلب سليم لم يتابعه عليها وبرأ ساحتهم من تهمتها بل ان كلام الخصم نفسه عنهم يحمل في طياته تنزيههم عن الوقوع في محظورها وكل محظور غيرها ولولا الشهرة والغرض وحب الاذاية لما تورط فيما تورط فيه ذلك النمل الدمم والبرم العنام والله يجزي المحسن باحسانه ويتجاوز عن المسيء بفضله وامتنانه .

على كل فانا قد قمنا بواجبنا في دائرة الاستطاعة ، ونضحنا عن عرض أئمة أعلام لو لم يكونوا من قرابتنا لكان من الغيرة على العلم والدين المنافحة عنهم والانتصار لهم بكل حماسة وشجاعة ، لا سيما وثم أمور لم يكن ليهتدي لها من لم يعرف خبثها . وقد دلس بها الخصم على أهل النية الحسنة كتقريظ الجد لكتاب الدرر البهية الذي اعتبره صاحب الدعش الضارب تسليما بما في ذلك الكتاب .

وكادعاء هذا بأن العلامة سيدي محمد كنون لم يكن يدعي النسب بل ربما تبرأ منه وهو ادعاء مدحوض كما رأى القارئ فيما سلف من الرد وكنسبته ما نسب الى كتاب المفيد مما ليس فيه الى غير ذلك من الأمور الكثيرة التي لو استمر السكوت عليها لاعتبرت من القضايا المسلمة وما هي الا مناورات شيطانية وادعاءات ظلمانية وعند الله تجتمع الخصوم .

هذا هو الباعث الأول والأخير لكتابة هذا الرد ولذلك اقتصرنا فيه على المهم من المسائل ولم نسرغ العنان لمقابلة الاساءة والاذاية والتقول بما يعادله . وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

انتهى